اورطه داره ده الحاجی عثمان افندی زاده سنده ساکن یوسف افندی

حاجی افندی خواجه زاده

صاحب محمود افندی

١٢٦١

الحاج یوسف افندینک مستعاردر

٦٤



* * بسم الله الرحمن الرحيم * *

ياهادى السالك مسالك محامدك * وياسامعا لمجامع مسائل حامدك * اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا * صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا * وصل على محمد افضلهم صلوات وافية لشكر ما انعم علينا فى اصلاح حالاتنا * وعلى آله المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا * وصحبه المجملين الينا بمفصل آثار النبوة ليحفظونا عن الخطأ فى مقالاتنا (و بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغنى عن العالمين * ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراينى عصام الدين * هذه حواش * كالشمس لنجوم درر الزبرغواش شافية للفوائد الضيائية * واش لا يوجد عن مدخه متحاش * ولا يتوهم فى حقه ذام او واش * لا يرده ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع * ولا يؤده شاعر فاخر بالاطلاع * على خوافيه الا بمحاسن الاختراع * من لم يفارق ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فلبس معه النزاع * ومن لبس له غاية التحديد لنظره السديد فليتنزه عنه فلا نريد منه الا الوداع * انفع بها اهل السعادة بانفاع * واردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع * انت حسبنا فى الترقى الى ايفاع العلم الذى هو

الواش الاول بمعنى النقاش
والواش الثانى بمعنى الذمام
والنمام *

فى غاية

في غاية الارتفاع (قوله الحمد) هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام اوغيره وماوقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي الافعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز ولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر (قوله لوليه) في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامدية متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيترقى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قايم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا تتاتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة (قوله والصلوة على نبيه) النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية

السجع واما بحسب المعنى فعلى الثانى ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة و يعلم منه ان استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى (قوله) وعلى اله واصحابه المتأدبين بآدابه التزم اهل السنة ادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبى واله وينقلون فى ذلك حديثا فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثانى يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال فى تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه فى الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متأدبون بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفى ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب (قوله فهذه اى هذه الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة بما تستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة فى مرئ المخاطب لكن لابد من نكتة ونكتة هنا اما الاشارة الى اتقانه هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعانى معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى (قوله فوايد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم اومال وجاه فاوله المال يفيد اى ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثوابت يعنى هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان (قوله وافية اى كثيرة تامة يقال وفى الشئ وفيا على فعول اى كثر وتم فقوله بحل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اى لم يقدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم كتاب فى المعانى والوافية اسم للتوسط والمشارق كتاب فى الحديث وفى درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ (قوله بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعى بحسب المعنى ان يكون فى تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية و يستدعى بحسب اللفظ ان يكون فى تقدير كائنة للعلامة حالا منها

واكثر ما يذهب اليه المحققون فى مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت
هنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية
مضاف اليه للمشكلات التى هى مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل
ولا بمفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول
اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى * واتبع ملة
ابراهيم حنيفا * فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح
ان يقول هذه فوائد وافية بحل الكافية الثانى الظاهر ان يقول للعلامة المشهورة
فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى يوجب تأنيث المسند الا انه اعتبر جانب
المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار فى رعاية التذكير والتأنيث
اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان فى وصف ابن الحاجب
بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء بمن جمع جميع اقسام
العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء فى العلوم
النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازى بالعلامة حيث
سبق العلماء كلهم فى جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحدى وما
من مقصد الا وهو فيه المعى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد
بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف
بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدحة
الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى
تعددهما الذى يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقى والمغربى فيصح
جمعهما بلا مرية (قوله) الشيخ ابن الحاجب فى القاموس الشيخ والشيخون
من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى
الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه
يقال شيخت الرجل على ما فى الصحاح اى وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد
ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا (قوله) تغمده الله بغفرانه
فى الصحاح تغمده الله برحمته غمره بها هذا او الكلمة مأخوذة من غمدت السيف
جعلته فى غلافه والغمد غلاف السيف ففى الجملة اشعار بتشبيه الشيخ
بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات (قوله) واسكنه بحبوحة جنانه

اى وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة
ذات الشجر والنخل (قوله نظمتها) يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك
والسلك الخيط والتقرير جعل الشئ فى قراره والحمل على الاقرار والحمل
على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز والا فهو
سلك والتحرير التقويم وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره
لا يفارق الفوائد التى كاللآلى (قوله للولد العزيز) العزة عند اهل الزكاء
والفضل بالزكاء والفضل فوصفه بالعزة فى قوة وصفه بالزكاء والفضل
(قوله التلهف) هو كالتأسف وهو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المترادفة
فى الخطب مستفيض لا وصمة له عند البلغاء (قوله وسميتها بالفوائد الضيائية)
فان قلت قد تقرر فى محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيرى فكيف جعل
النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة فى التركيب الاضافى الجزء الثانى
ان كان مقصودا فى التركيب الاضافى وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى
الجزء الاول والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين
والمقصود فى ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد
مناف فان المقصود اظهار كماله فى العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه
باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية ابعد من
تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان فى اللقب ما يمدحه
و يجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب
اصل المعنى فيشعر بانه يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب (قوله لانه لهذا
الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة
(قوله كالعلة الغائية) العلة الغائية ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء
الدين يوسف متقدم فى التصور لكن لم يتأخر فى الوجود والعلة الغائية
تعلمه هذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى فى النسبة
(قوله وسائر) مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقى فى الكشاف
ان العربى هو السائر بمعنى الباقى واستعماله فى كلام المصنفين بمعنى الجميع غير
ثبت وقد استعمله الكشاف فى هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب نقه
عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء فى حقه (قوله

من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدى لانه ربما يكون من اصحاب الصنايع (قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لابد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق فى جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الالة فلا يحسن ضربنى بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربنى من زيد فالعربى وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اى وما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه (قوله وهو حسبى ونعم الوكيل) فيه بحث تجده فى حواشى المطول (قوله بتخييل ان كتابه) يعنى بتخييل نفسه نقصان كتابه بهذا الترك والتخييل ما يفيد فى النفس قبضا او بسطا و بناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تأثير القول كما نحن فيه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلوة ايضا (قوله ولا يلزم من ذلك عدم الابتدأ به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشى المدقق الفاضل الهندى لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوى فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندى لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الامثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس بتخييل انه ليس فى عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزأ من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذى هو المطلوب فى هذا التأليف

(قوله) وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده مايرد عليه من مسائل الفن فيطلبه ومايرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولايبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا ينفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لابد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخيرين لان كتابه للصبي الذي لايكون تحصيله الاقسريا فلاينفعه في التحصيل البصيرة ولامايوجب الرغبة بل غاية امره ان يفسره المعلم على حفظ ما في الكتاب وهولا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولاالغرض منه (قوله فتي لم يعرفا هوفي التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما فان تمت تم والافلا (قوله) وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر (قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية (قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم الجراحة (قوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح انما اكتفى بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر آه يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم في تفسير البيضاوي (في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات) اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة (قوله) بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله لامير المؤمنين على ابن

ابي طالب

ابى طالب رضى الله ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان ينسبه بعض الشعراء (قوله باجرح اللسان) اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة فهذه العبارة تحتملهما (قوله والكلم بكسر اللام) هذا تحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم او في مناسبته بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد (قوله) بجنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر نشأ من الاستعمال حيث غرض الكلم هذا التخصيص والتمر باق على وضعه (قوله والكلم الطيب) اول بعض الكلم هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغوا لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكأنه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم (قوله واللام فيها للجنس) لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فلما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما فى الانسان حيوان ناطق فهى لام الحقيقة من حيث هى هى واما ان تقصد اليه باعتبار فرد ما فهى لام العهد الذهنى كما فى ادخل السوق واما ان تقصد اليه باعتبار كل فرد له فهى لام الاستغراق كما فى قوله تعالى * ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات * الاية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهى لام العهد الخارجى نحو * كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول * ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافى فى لفظ الكلمة بين اللام والتاء التى للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اى بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان وقع

ذلك الى الآن لجم غفير من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة المتكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلى الزامى لا تحقيقى اذ التحقيق ان التاء ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افراداله حتى لا يصح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس (قوله) ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بابراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تأمل (قوله) اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها انما صرح بقوله اى رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمى من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تدخل فى الفم فان قلت قد جاء فى اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحى قلت لانه لابد وان يتعدى بالباء قال فى القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحى هو اللفظ بالشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة ح صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمى هذا وبعد فيه نظر لانه يكفى للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثانى اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ فى عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوى اعم من المعنى العرفى فى اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب اصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمى (قوله) ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ

لكون

ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبته العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت فى جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب فى نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فلان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثانى نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويتقدح هناك وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمى اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص (قوله) مهملا كان او موضوعا المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل (قوله) هو اللفظ الحقيقى لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن فى ضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب والمتلفظ به الحقيقى (قوله) ولم يوضع له لفظ فليس فى اضرب الا انفعال المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتباره لفظ فاقيم مقام اللفظ فى اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغى فاحفظه فانه مما خفى على غيرى حتى قال بعض الفضلاء لا ادرى من اى مقولة هو فليت قولى بلغه (قوله) والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهى ما وضع لمعرفة الطريق (قوله) لانه لم يقصد الوحدة لا ان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها فى الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصحة الصدق بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لمكان الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يجمع التلفظ بهما مرتين حينا من الاحيان

فعبد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافى
(قوله) والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التأنيث والتثنى
والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى
حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفى
(قوله) مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظة
تدبر ولتكون المفرد محتملا لاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
(قوله الوضع تخصيص شئ بشئ الاولى تعيين شئ لشئ ليظهر تعلق المعنى بقوله
وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع
يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج
وضع المشترك (قوله) بحيث متى اطلق كما فى الالفاظ او احس كما فى الدوال الاربع
والمراد بالحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لانهم يقال احسست الشئ
اذا ابصرته او علمته على ما فى القاموس والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته
مع احس اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد
الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفى وليس فى السماع فاعرفه
(قوله) بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة (قوله) واجيب
عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بالحس وكذا الحال
فى الوجه الثانى (قوله ولا يبعد ان يقال الخ) ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول
ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ورد على الوجهين
تعيين المجاز للمعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلقه ارباب اللسان
اى اللغة فى محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازى لان شيئا من هذين الاطلاقين
لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذى
هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ
للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع القرينة والصواب ان يقال المراد بفهم
المعنى عند الاطلاق الموضوع او ما عند السامع من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند
سماع الحرف يفهم منه اجمالا والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة
على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا
ولنا نزل آخر تحجنه انه ونسبى المنشر مع الرسالة الوضعية وكنت من الرجال

اعرضنا

اعرضنا عنه فى هذا المقام لانه على و فق ذايقة الاطفال ومن الله المنح و عليه التكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال (قوله المعنى ما يقصد بشئ اى اصطلاحا وقد يكتفى فيه بمجرد القصد (قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اى لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه (قوله او مصدر ميمى بمعنى المفعول اى لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمى بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشئ اولا والمصطلح هو المقصود بالشئ فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحى ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت فى اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى (قوله) او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف احدى اليائين و تبديل الكسرة بالفتحة التى هى اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير فى كلام العرب (قوله ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع فان قلت كما ان المعنى مأخوذ فى الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشئ الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت اى فائدة فى تجريد الوضع عن المعنى واستعماله فى جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه حينئذ تعين كون المفرد قيدا للمعنى (قوله) فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ فى نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى

فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق
حاله لايقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث
اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال
علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا
قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع
والثالثة لاتخرج بقيد الوضع بقى انه لاحاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع
لانها داخلة في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها
لان فيها مزيد الالتباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات
المهملة لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا
مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها بحروف الهجاء حروف بقطع اللفظ
بها اى حروف تركب منها اللفظ بقى انه اذا جرد الوضع عن المعنى لايخرج به مثل
جسق وديز لانه عين للتلفظ به (قوله) وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة
الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك
ولايخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا
ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء
وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض
حروف الهجاء لايقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء
لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول
نعم لكنه لايخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لايخرج الدوال بالعقل
من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل
خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف (قوله فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات
بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه (قوله) فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف وضع لمفرد لكان التعريف
اخصر واسلم الا انه اذ رج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف
المعنى بما يقصد بشئ كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل

مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى
خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات
سنة مؤكدة (قوله) قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد مفهوم
المعنى ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو
اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به على المعنى صدق الاعم
على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان
صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه
ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤل الى القصد
بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اخصر واوضح (قوله) وهو اعم من
ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى
الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية
الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا
الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي (قوله) بعض الكلمات المفردة
لا فائدة في الوصف (قوله) فكيف يكون موضوعا المفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا
يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا
السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه
(قوله) قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل انها معان
مفردة والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي
ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى
مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة (قوله) وقد اجيب عن الاشكالين لانه
ليس ههنا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل
في مقام نقض تعريف الكلمة (قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لا نم وجود مادة
نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة
الدعوى مبالغة في وروده فمقابلة بالنقض خارجة عن قانون المناظرة
وانما اللايق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضماير الراجعة الا ان يقال
المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم

اى وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل (قوله نظمتها) يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك والسلك الخيط والتقرير جعل الشئ فى قراره والحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز والافهو سلك والتحرير التقويم وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لايفارق الفوائد التى كاللآلى (قوله للولد العزيز) العزة عند اهل الزكاء والفضل بالزكاء والفضل فوصفه بالعزة فى قوة وصفه بالزكاء والفضل (قوله التلهف) هو كالتأسف وهو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المترادفة فى الخطب مستفيض لاوصمة له عند البلغاء (قوله وسميتها بالفوائد الضيائية) فان قلت قد تقرر فى محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيرى فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة فى التركيب الاضافى الجزء الثانى ان كان مقصودا فى التركيب الاضافى وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين والمقصود فى ابن الزبير ان الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله فى العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية عن تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان فى اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب (قوله لانه لهذا الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع لانه لافائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة (قوله كالعلة الغائية) العلة الغائية ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء الدين يوسف متقدم فى التصور لكن لم يتأخر فى الوجود والعلة الغائية تعلمه هذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى فى النسبة (قوله وسائر) مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقى فى الكشاف ان العربى هو السائر بمعنى الباقى واستعماله فى كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله الكشاف فى هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب نقده عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدعوله لانه يتكرر الدعاء فى حقه (قوله

من

من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدى لانه ربما يكون من اصحاب الصنايع (قوله وماتوفيقى الابالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لابد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لايستعمل التوفيق فى جميع اسباب الشر ولايخفى ان الفاعل للتوفيق هوالله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الالة فلا يحسن ضربى بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربنى من زيد فالعربى وماتوفيقى الامن الله وتوجيهه على مايستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اى وماكونى موفقا الابمعونته وتوفيقه (قوله وهو حسبى ونعم الوكيل) فيه بحث تجده فى حواشى المطول (قوله بتخييل ان كتابه) يعنى بتخييل نفسه نقصان كتابه بهذا الترك والمخيل مايفيد فى النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والمخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيمابين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تأثير القول كما نحن فيه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلوة ايضا (قوله ولايلزم من ذلك عدم الابتدأ به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشى المدقق الفاضل الهندى لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوى فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ماظن به انه لايمكن اصلاحه قال الفاضل الهندى لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذابال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولايخفى انه يرد عليه انه لايصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ماوردبه السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الامثل ان يترك الصلوة والصوم هضما النفس بتخييل انه ليس فى عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزأ من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ماتضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذى هو المطلوب فى هذا التأليف

(قوله) وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة فى طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده مايرد عليه من مسائل الفن فيطلبه ومايرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب فى تحصيله ولا ينفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لابد منهما ليمكن الشروع فى الفن واعرض عن الاخيرين لان كتابه للصبى الذى لايكون تحصيله الاقسريا فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا مايوجب الرغبة بل غاية امره ان يفسره المعلم على حفظ ما فى الكتاب وهو لا يستدعى معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه (قوله فتى لم يعرفا هو فى التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيهما معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما فان تمت تم والافلا (قوله) وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر (قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه فى المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفى فى الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا فى تحقيقه فى شرح الرسالة العضدية (قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم الجراحة (قوله لتاثير معانيهما فى النفوس كالجرح انما اكتفى بمطلق التأثير فى التشبيه بالجرح يكون جاريا فى الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبراه يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم فى تفسير البيضاوى (فى قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات) اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة (قوله) بعض الشعراء قال الشارح الكازرونى قائله امير المؤمنين على ابن

ابى طالب رضى الله ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء (قوله يا جرح اللسان الخ) ان يكون بمعنى اللغة او الجارحة فهذه العبارة تحتملهما (قوله والكلم بكسر اللام) هذا تحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم او فى مناسبته له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء فى الكلمة انما هو بتحقق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد وللفرق بين الجنس والواحد (قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر نشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر باق على وضعه (قوله والكلم الطيب اول بعض الكلم) هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال فى مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغوا لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية للزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم (قوله واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فلما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما فى الانسان حيوان ناطق فهى لام الحقيقة من حيث هى هى واما ان تقصد اليه باعتبار فرد ما فهى لام العهد الذهنى كما فى ادخل السوق واما ان تقصد اليه باعتبار كل فرد له فهى لام الاستغراق كما فى قوله تعالى *ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات* الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهى لام العهد الخارجى نحو* كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول* ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافى فى لفظ الكلمة بين اللام والتاء التى للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اى بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن والتوقع

ذلك الى الآن لجم غفير من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة المتكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلى الزامى لا تحقيقى اذ التحقيق ان التاء ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افراداله حتى لا يصح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس (قوله) ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتأويل مايطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تأمل (قوله) اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها انما صرح بقوله اى رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمى من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تدخل فى الفم فان قلت قد جاء فى اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحى قلت لانه لابد وان يتعدى بالباء قال فى القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحى هو اللفظ بالشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة ح صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمى هذا وبعد فيه نظر لانه يكفى للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثانى اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ فى عرف اللغة كالكلام مايتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوى اعم من المعنى العرفى فى اللغة لشموله مايتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب اصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمى (قوله) ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ

لبكون

فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد
من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت فى جعل اللفظ بمعنى الملفوظ
قد ارتكب ما ارتكب فى نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق
بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فلان الاول نقل
للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثانى نقل للمصدر المطلق الى قسم
من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويتقدح هنالك وجه آخر وهو
ان يجعل اللفظ بمعنى رمى اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى
الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص
(قوله) مهملا كان او موضوعا المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا
وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم
قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره
اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل (قوله واللفظ حقيقى لا يخفى انه اذا
وضع للفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن فى ضرب ايضا لفظ
حقيقى فالصواب والمتلفظ به الحقيقى (قوله) ولم يوضع له لفظ فلبس فى اضرب
الا انفا على المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من غير
لفظ عن احتياج لفظ فاقيم مقام اللفظ فى اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا
بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا
وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير
الى الصوت فقوله فليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغى
فاحفظه فانه مما يخفى على غيرى حتى قال بعض الفضلاء لا ادرى من اى مقولة هو
فليت قولى بلغه (قوله) والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة الدلالة
على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق
(قوله) لانه لم يقصد الوحدة لالان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها
فى الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقهما بدون التاء على الكلمة
الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص
ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل
فانه جعل مناط الوحدة ان لا يعج التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان

فعبدالله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافى (قوله) والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التأنيث والتثنى والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفى (قوله) مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظة تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (قوله الوضع تخصيص شئ بشئ الاولى تعيين شئ لشئ ليظهر تعلق لمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك (قوله) بحيث متى اطلق كما فى الالفاظ او احس كما فى الدوال الاربع والمراد بالحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لانه لم يقال احسست الشئ اذا ابصرته او علمته على ما فى القاموس والاولى متى سمع لم يحسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان يتصرف الاطلاق الى معناه العرفى ولبس فى السماع فاعرفه (قوله) بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة (قوله) واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بالحس وكذا الحال فى الوجه الثانى (قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ورد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلقه ارباب اللسان اى اللغة فى محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازى لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذى هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع القرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه عم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزل آخر تجده انشاء الله فى الشرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال

اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذايقة الاطفال ومن الله التيح وعليه
الاتكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال (قوله المعنى ما يقصد بشئ
اى اصطلاحا وقد يكتفى فيه بمجرد القصد (قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى
المقصد اى لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا
جا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف
مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار
على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه (قوله او مصدر ميمى بمعنى
المفعول اى لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمى بمعنى المفعول لان
المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشئ اولا والمصطلح هو المقصود
بالشئ فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى
المعنى الاصطلاحى ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق
بين اللفظ والمعنى مما لا يدعوا اليه معنى (قوله) او مخفف معنى اسم مفعول خفف
بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التى هى اخف وقلب الياء
الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير فى
كلام العرب (قوله ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع فان قلت كما ان المعنى مأخوذ
فى الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشئ الاول فلا بد من تجريد الوضع
عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان
التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل
ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع
الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا للواقع والتجريد
عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت اى فائدة فى تجريد الوضع عن المعنى
واستعماله فى جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف
ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه
بهذا تعين كون المفرد قيدا للمعنى (قوله) فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ
ديز على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ فى نفسه
والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى

فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق
حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث
اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال
علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا
قلت لان الدلالة بالعقل لبست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع
والثالثة لاتخرج بقيد الوضع بقى انه لاحاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع
لانها داخلة في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها
لان فيها مزيد الالتباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات
المهملة لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا
مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها بحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ
بها اى حروف ركب منها اللفظ بقى انه اذا جرد الوضع عن المعنى لايخرج به مثل
جسق وديز لانه عين للتلفظ به (قوله) وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة
الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك
ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا
ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء
وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض
حروف الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء
لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول
نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل
من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل
خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف (قوله فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات
بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه (قوله) فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف وضع لمفرد لكان التعريف
اخصر واسلم الا انه اذ رجح المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف
المعنى بما يقصد بشيء كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل

مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات سنة مؤكدة (قوله) قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد مفهوم المعنى ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤل الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اخصر واوضح (قوله) وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي (قوله) بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف (قوله) فكيف يكون موضوعا المفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه (قوله) قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموجودة (قوله) وقد اجيب عن الاشكالين لانه ليس ههنا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة (قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لا نم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده فمقابلة بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم

كلى ذكره سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفى
لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلى ولا يجب الجزم به فلو حمل
الكلى على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون
مجرد الاحتمال مجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر
يصير ما ذكره النقض منبتا المقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظ لا يدفع
مادة الشبهة فلا ينفع نفعا يعتد به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول
الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فى اذا قلت زيدا او زيد
قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب و ليس اسم الاشارة
المشار به الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة
للمبصرات فباستعمالها له المجازى فى كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض
(قوله) فان الوضع فيها وان كان عاما اما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس
الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور
والكتب (قوله) وليس هناك مفهوم كلى اى فى مقام وضع امثال الضماير وقيل
فى مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم فى مثل الضمير
فافهم (قوله) هو الموضوع له فى الحقيقة قيد الموضوع له بقوله فى الحقيقة
لانه هناك مفهوم كلى يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب
موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا
والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم (قوله وهو اما مجرور على انه
صفة لمعنى لا يقال الاولى حينئذ الاقتصار على مفرد لما مر (قوله ومعناه ح ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال
الاربع والظ انه كذلك اذ لم يؤنس بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا
معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة
اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشئ منهما فاطلاق التعريف
مبنى على الاهمال ومبنى عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء
لفظه الموضوع على جزئه (قوله) وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد منه على ما هو
حقيقة التركيب ان ما يعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة

قبل

قبل تعلق هذا المفاد ولايستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمى الارادة الحقيقية ايهاما لضعف المفاد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثانى جله بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع المقصودية بعد الوضع بالمعنى بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما ليتأتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة اللفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما ما قال الشيخ الرضى ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى فى ذلك الغرض (قوله كما يرتكب فى مثل قتل قتيلا فى قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه (قوله ولا بد حينئذ من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة (قوله والا خر مفرد الا يخفى هذا البيان (قوله وكأن النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فتجوز باستعمال الماضى فى تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه فى غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل فى الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لا وهم تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ لينذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا التنبيه على تقدمه فقد قنع فى مقام الثروة بما لا يقنع به الا عديم القدرة (قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور (قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للعية الذاتية فى الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية (قوله مثل الرجل قبل

وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه فرية بلا مرية لان الاعراب يجرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة (قوله) واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لاصفة وان يدعوا اليه مايقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع مايقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبنى الاصل ويجاب بان المراد باعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعى كونهما مكيفتين بكيفيتين قيل انما ذكره انما يظهر فى قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى وفى الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان تجعل اعرابا اعرابا فصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصرى وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا الجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع فى الزجاج حتى يكون فى ذائقة الناظر فيه الاجاج (قوله) ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض فى القاموس عرفه علمه وحرف يذنبه اقر به (قوله) مثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ووجه ذلك بان اللفظة مالا يصح ان يتكلم بها مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافى وفيه ماذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى فى شرح الشرح لمختصر الاصول للمص انه عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريفه المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال فى المفصل بعد تعريفه الكلمة بهذا المعرف وهى جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ماعلق على شئ بعينه غير متناول ماشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب

في بعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه
يخرج حينئذ من تعريف الكلمة بعلبك على المنع انه يناسب ان يدخل في تعريف
الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال آخر الكلمة
مطلقا بل على وجه يتميز به ماهو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل
وعلى وجه يتميز به ماهو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار
كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان
الاعراب فيه ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه
ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة (قوله) ولو لم
يخرجه بتركه لكان انسب ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة
او حكما (قوله) كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ تلك
الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون
الشيء الاول مقتضي الطبع عند عروض الشيء الثاني فطبيعية والا فعقلية
(قوله) فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه
انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية
عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال
ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى
ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف (قوله) ومثل
ديز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء
الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي
فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ
دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ مرئيا
لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ (قوله) فبعد ذكر الدلالة
لا ابدالي آخره فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع
فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد
يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر للوضع (قوله) كما
في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف (قوله)
لي منقسمة اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد به

تكميل تعريف الكلمة بتصويرها تا نيسا بضم قيود اليها يحصل اقساما لهـا
كما حقق ان لا حكم فى التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك ضم قيود
بلا خطة تفصيل الاقسام فان ماذكره فى قوة وهى كلمة دلت على معنى
فى نفسها ولم تقرن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك
وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشئ الاضم قيود اليه ويحصل بعدد القيود
مفهومات هى بالنسبة الى هذا الشئ تسمى اقساما ويسمى هذا الشئ
بالنسبة اليهـا مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب
فى التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلهذا
قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم
من غير ضميمة التفلت الى ماهو خارج عنه فهو عقلى والا فاستقرائى هذا هو
المشهور ولكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف مفهوم التقسيم ولا تعلق له
بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان عقلى فيقال هنالك قسم ثالث حقيق بان
يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلى ونحن على انه استقرائى قد بيناه
فى شرح الكافية فى هذا المقام ثم قول المص لانها متعلق بما يفهم
من الجملة من معنى الانحصار ويكفى هذا القدر للظرف عند بعض النحاة
من غير حاجة الى الاحتياز لفظه فى نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح
وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها (قوله) اى
الكلمة لما كانت للظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا او معنى وجوابه
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله تعالى (فلما كتب
عليهم القتال اذا فريق منهم) او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون
مضارعا هذا كلام الرضى فقوله فهى الخ جملة اسمية مع الفاء جواب لما
بلا اشكال بانه لا يدخل الفاء على ماهو جوابها فلا وجه لقوله فهى الا ان يقال
الجواب محذوف اى اعتبر الدلالة وقوله فهى تفريع وفيه بعد لا يخفى
(قوله) اما من صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم
ان اى لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولعله احسن لانه يحوج الى صرف قوله
المتعلق الحرف واخويه عن الظ المتبادر لكن فيه ان الظ اسقاط كلمة
من المستدعيه لتقدير متعلق مع ان فى تقدير بمجرد صفتها على ان يكون مبتداء

خبره

خبر ان تدل غني عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصي للكلمة وسهي لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصي يصدق عليهما انهما من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم لبس الا ان لبس المقسم خارجا عن ماذكر في التقسيم ولبس المعنى على انه لبس له امر آخر وراء ماذكر في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او لبس بعالم لبس الا ان الانسان لا يخرج عنهما الا انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصي وهناك تقدير آخر اخف اي ذات ان تدل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ماقصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل والثاني ان يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما (قوله) حيث يقعان عمدة في الكلام الاولى حيث لا تدل على معنى في نفسه بخلافهما (قوله) في الفهم عنهما الا في التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا (قوله) اعني الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه في زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ماتقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (قوله) مأخوذ من السمو هذا ماجرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هنا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو والوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى (وعلم آدم الاسماء) في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسما مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتميز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تأمل (قوله) لتضمنه الفعل ولك ان تقول المشابهته الفعل في ان له مصدرا كالفعل (قوله) وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر (قوله) والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه

الاولى ترك الكنه (قوله) فالكلمة مشتركة لادخل له فيما هو بصدده من انه
قدعلم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لايتوقف على ان
يكون فى المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف
لكل وتوضيحه ايضا (قوله) ولبس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع
يعنى عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المص فى مختصر الاصول فلا يرد منع
ان ماعلم حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام
ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع
ما اعتبر المصطلح فى مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل فى مفهوم هذه الاقسام
فيكون ماعلم من المعرفات حدود الها (قوله) ولله در المص جملة يمدح بها
بكثرة الخير و تحقيقه سيجيء فى بحث التميز و المراد هنا لله در المصنف
شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل ح فى التعليم جانب الزكى والغبى ولا المتوسط
بينهما و المقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الخ (قوله الكلام فى اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوى
للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوى للكلام بالبيان ولا يخفى ان
الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحى من الكلام لشمول الكلام الكثير دون
الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحى للكلام فتخصيص كل
من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس لمجرد التميز بينهما فى الاسم ومن المعانى
اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به فى اداء المرام على ما فى القاموس ولا يخفى
انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه (قوله
فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا
ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة
الاعجام فينبغى ان يرى ولا يقرء فاحفظه ولا تغفل عنه فى نظايره وعليه
من هدايانا واجعله مع عشايره (قوله فلا يلزم اتحادهما اى اتحاد المتضمن
والمتضمن فى تضمن كل ما الكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما
فى الكلام الثانى فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزء
للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق
لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التى ليست بلفظة

جزء

جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الاخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلول له اوصفة لاجزائه تأمل (قوله) اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد الخ سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمين اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب (قوله) خرجت المهملات اى الصرفة لكنه بقى زيد قائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ماعبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوى عن الالفاظ الموضوعة (قوله) وبينهما اسناد يفيد المخاطب الاولى نسبة تفيد الخ (قوله) دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمع بالمعيدى خير من ان تراه (قوله) فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات فى كون الخبر فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك انها الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما (قوله) فانه فى حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يأتى ذلك الا فى اسمين الخ فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقى او الحكمى ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقى او الحكمى ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد فى التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمل قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق (قوله) اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب كتحقق افراد منه فى ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ فى قولنا زيد ضربت عمرا فى داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ هنا جملة فالكلام

الذى هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا فى الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغى ان يجعل عدول المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لاعدولا عن مذهبه (قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكأنه قيدها بها لان الانشائية عنده لايقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيدا اضربه فى تأويل زيد مقول فى حقه اضربه وبعد يتجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لايقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه فى زيد اضربه سواء كان خبرا اومتعلق الخبر وقوله اخبارا اواوصافا يزاد عليه اواحوالا اوجملا قسمية اوشروطا فان الحكم فى الجزاء عند المصنف والا لم يصح قوله ولايتأتى ذلك الافى اسمين ولايكون تعريفه جامعا (قوله وفى بعض الحواشى اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لايرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف مادل على المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب مافى الحواشى انه قال المص فى بحث حرفى الاستفهام والنفى ان لهما صدر الكلام لانه يقتضى كون قام ابوه فى زيد اقام ابوه كلاما عنده والالايصح قوله لهما صدر الكلام (قوله ولايتاتى ذلك اى الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن اوالاسناد بعيد عن المرام (قوله الافى ضمن اسمين اى لايتحقق هذا المقام الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل فى بمعنى من لكن ينبغى ان يعلم انه لايتأتى من كل اسمين لانه لايتأتى من اسمى الفعل ولامن فعل واسم اى اسم كان لانه لايتأتى من فعل واسم فعل نعم يتأتى من اسم وفعل اى فعل كان على ماذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل ايها لكن التحقيق انه لايتأتى من فعل واسم اى فعل كان (قوله لان التركيب الثنائى العقلى فيه ان حصر التركيب الثنائى فى ستة ولبطلان ماعدا اثنين لايوجب الاحصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لايحصل بدون الاسناد والاسناد لايحصل بدون مسند اليه والمسند اليه لايكون الااسما ومسند لايكون الااسما اوفعلا (قوله ونحو ياز يد بتقدير ادعو زيدا

فلم

فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المص بالحصر
فى تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام
ستة فى بادى الرأى بخلاف تعريف الكلمة (قوله) على معنى كائن فى نفسه جعل
فى نفسه صفة لمعنى لا متعلقا بدل اى دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دل كائنا
فى نفسه اى معتبرا فى حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعنى غير مقترن بما ليس
صفة لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب (قوله)
اى نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف
ويلزم الدور (قوله) فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة
عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته
كتأنيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظة
الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ
والمعنى (قوله) ولذلك قيل الحرف اى لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها
لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع فى نسبة المعنى الى الشئ يقال هذا المعنى فى
هذا اللفظ يعنى يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره فلا يتجه ان ما دل
على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا فى غيره اذ لا معنى لكون المعنى فى الشئ الا كونه
مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد فى نفسه فى تعريف ما يقابل الحرف لغو لتم التركيب
العربى ما دل على معنى لا فى نفسه كما يقال الدار لا فى نفسها كذا ولا يقال الدار فى
غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا فى نفسه فى المعنى موضعه
وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وصمة فى التعريف به (قوله ومحصوله
ما ذكره بعض المحققين يعنى السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح
التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف قدس سره كما هو المشهور
بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر فى كلامه فى الايضاح يعرف ان
المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا
بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة
الاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم
يشترط ذلك فى الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون
دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء فى انه بعد الوضع لا دخل للواضع

فى الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال فى حقه ماقاله السيد المحقق فى حق نجم الائمة حيث قال فى حواشى شرحه على الكافية فى هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة و يبعد عنه بمراحل تارة اخرى (قوله) كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف ومايقابله وتنويرا تاما لاستعمال فى فى الحدود الثلثة فان فى فى قولهم السواد فى زيد ليس كما فى قولهم الماء فى الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد و قولنا الدار لا فى نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة فى وهو انه لما شابه المعنى الحر فى التابع لامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بفى كما ينسب العرض الى محله بفى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر (قوله) كذلك فى الذهن معقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس (قوله) يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة توصيفية كانت او اضافية او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشئ مضافا ومضافا اليه وكون الشئ مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه و محكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة بملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشئ منها وان الغير الذى يذكر الملحوظ بتبعيته

ويجعل

ويجعل آلة للملاحظته لابد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا للملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر المغير الذي هو آلة للملاحظته معه نفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة للملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع المعنى هو آلة للملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع والة للملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ماسبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا النسبة قلت لا يصح ان يكون طرفا النسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبته يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فالا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصد الا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على ما طبق اجمالهم في المحكوم عليه و به (قوله) فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا كيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة الخ فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الاحصص ا وليس له افراد حقيقة (قوله)

كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من دله على كذا (قوله) لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها الخ اشار الى ان الظ من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الالداع وكأن وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد

فهو للاقرب (قوله) ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وضعه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال زيد اقترن بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظ واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا بلطف من الله تعالى وعون في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفناها لري الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد لعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نخشى

فنقول

فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لايدل على المعنى الابتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لايمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لابد للدلالة من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذى دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولايتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد مالم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولاشك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابى على بن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن لان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة لاعلى المراد ولاعلى الجزء منه ولاعلى لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ماسمى تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح باذله ويضن فكره عميقا فحان ان ننبهك على ان القرينة ليس بشرط دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي واسئلك ان لاتسأم من افاضة برد التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقبوله من غير توثيق وتصغى الى تتمة ماادانى اليه من موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لايكون بدون الفاعل فالجاهم تصحيح سر ذلك

الى ان جعلوا النسبة داخلة فى مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الغاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك مما الهمنى ربى ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما فى الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدى معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا (قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان الان ينكر الوضع للمعنى الزمانى فى اسماء الافعال ولغير الزمانى فى الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صريح تعريف المص لهما بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلى لانه لم يكن الذات داخلة فى الوضع الفعلى واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن فى الوضع الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود فى الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة فى الوضع السابق وهو الوضع الفعلى لها فانها فى الوضع الفعلى موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالى للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلى وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبر الاعتبار شئ وفى اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفى لغو فى اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن (قوله على وزن فوقاة كتب فى الحاشية الدجاجة تقوقى اى تصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعللة

وفعلالة

فعللة وفعلالا (قوله) اوعن المصادر التي الخ يعني اوعن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل (قوله) اوعن الظروف يعني اوعن معنى الظروف والجار والمجرور (قوله) فانه على تقديرا شتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلاثة ثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال (قوله) فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما قد عرفت ان اللفظ المشترك لايدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد (قوله) لما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة اوليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لايرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لايستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول بهذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع ماذكر في الاختصاص (قوله فقال ومن خواصه منها اي منها من اول الامر ولذا قدمه على المبتداء ولبس التقديم للحصر والالغاو بماذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لايستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ماذكر ثم لابد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص ولبس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشبع لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ماهو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ماتفيده لا يرضى (قوله) خاصة الشئ مايختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب واعرق في استعمال بلغاء العرب فيكون مآله انه يوجد فيه ولايوجد في غيره فمن قال قوله لايوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبرا وتدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص

مجهولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشئ اوجب فى كلام المص تكلفات لاتحصى وتعسفات لاتخفى (قوله) دخول اللام اى لام التعريف شاع اللام فيما بينهم فى هذا القسم بحيث تنصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قراينها ولولم تأب عن ادنى تكلف لاولته بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل او اسم المفعول كما تعرفه فى بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التى هى جزء الكلمة كما فى النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد (قوله) لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم فى مثل قوله عليه السلام فى لغة حمير ليس من امبر امصيام فى امسفر فى جواب سائل من حمير حين قال امن امبر امصيام فى امسفر (قوله) لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منها الا ما يتبادر من اللام و يكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحروف النداء كلها او بعضها فتأمل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان فى تخصيص التعرض باللام ابهام عدم اختصاص الباقى من اقسام اداة التعريف كما ان فى تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقى اقسامه (قوله) وفى اختيار اللام على الالف او الالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو احق لجعله علامة يعرف بها الاسم (قوله) اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق فى هذه المسئلة معه. وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره فى شرحه للكشاف ويشهد له ما قال فى اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحوى ولم يخلف احد مثله (قوله) لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا اوساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل فى ابتداء الكلام قلت حصول الخفة فى اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف

ساكن

ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا كما قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه (قوله) واما الخليل فقد ذهب الى انها ال وكان همزته فى الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها (قوله) والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وهان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها (قوله) لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع الشيخ الرضي فى ذلك وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندى الاسد الرامى لانه لتعيين مادل عليه اللفظ التزاما و بمثل الحسن والصعب لانه لاينكر منصف ان التعيين للذات المعتبر فى مفهوم الحسن ولا شرب للصفة والنسبة المعتبرة فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير تبعا قبان على اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن فى الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام (قوله) كالموصولات قد حقق فى موضعه ان الذى فى الاصل لذى زيد عليه اداة التعريف (قوله) ومنها دخول الجر الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الاان فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق فما اختاره الشارح اليق (قوله) وفى المجرور به تقديرا الاولى اوتقديرا (قوله) واما الاضافة اللفظية فهى فرع المعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لايكون المضاف اليه فيها الافاعلا اومفعولا فى المعنى والفعل والحرف لايكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم (قوله) والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ماهو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسر بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لايصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم (قوله) اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به فى عدم جريان التعريف فى مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف فى غير مسئلة الحسن الوجه لايجرى فيه بلاخفاء لانه بحذف التنوين اونون التثنية والجمع وشيء منها لايوجد فى الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان كان يمكن فى العقل لكنه لم يضف باعتباره طرد اللباب ولك ان تقول الكلام فى الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول



الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل او المفعول ابدا على وجه
لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر و الاضافة اللفظية فرع
المعنوية (قوله) وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا مع ان قوله والجر علم
الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشئ مضافا اليه و يحوج الى
اعتبار قيد بتقدير حرف الجر (قوله) لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه
اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع ان الاتفاق على ان
المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها (قوله) وقد يقال
هذا اي احد الامرين من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا
لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت
كان الش ايضا لا ينازع في ترجيح التأويل و انما اشار بكلمة قد الى ضعف
ما بني على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون الشئ
مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء
الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيريد بقوله لان الفعل او الجملة
قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره
في تفسير عبارته (قوله) فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد
بالاضافة ههنا ليس كون الشئ مضافا او كون الشئ مضافا اليه بل النسبة
بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما (قوله
معرب قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد
وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة
اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب
يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكأنه يريد بالاعراب
العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو
ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شئ و بهذا ظهر
ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة
حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الآخر
لا محل الاختلاف اذ لا يجعل المفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان
كما لا يخفى (قوله) فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب
والمبني قيدين للقسم لا لنفس الاسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف

وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لوكان البيان على مذهب البصرى لانه لم يثبت فى الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفى وعلى اى تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم (قوله) اى الاسم الذى اندفع بهذا الاعتبار ورود مبنى الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد فى كمال البعد ولا يهدى اليه قرينة (قوله) ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فاقيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر منه مايقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف (قوله) لم يشبه اى لم يناسب فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم اذ تفارق المشابهة فى الاضافة الى المبنى لئلا يدخل فى تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ (قوله) مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبنى الاصل ومشابهته له فى الاحتياج الى الضميمة كما فى المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهته الواقع موقعه كفجار وحضار وفساق ووقوعه موقع ماشبه كالمنادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعرب فلذا قدمها صاحب اللباب (قوله) فالاضافة بيانية لبس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه فى الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل فى البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه فى الواقع اصل فى البناء والتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له فى فهم المعانى استقلال (قوله) وهو الماضى قال المحقق الشريف فى حواشى المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هى جملة قسما رابعا وقوله الامر بغير اللام لا حاجة له الى قوله بغير اللام لان النحوى لا يسمى ماهو باللام امرا

بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ماهو بغير اللام (قوله) فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب الى آخره لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية به
للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة لان المصنف
ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق
بالفعل عند المصنف واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة
اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصنف
الاعراب بالقوة القريبة من الفعل (قوله) ولذا يقال لم يعرب الكلمة
وهى معربة لم يوجد على طريقة المصنف معرب اصطلاحى لم يعرب لانه
لا يخ عن اعراب محقق او مقدر وكأنه اريد بسلب الاعراب بحسب الذات لان ذلك
الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد بسلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه
على الثانى لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفى لا يناسب النحاة
(قوله) لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان
الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل الغرض منه معرفة
الهيئات التركيبية وتقديم ماحقه التقديم وتأخير ماحقه التأخير مثلا وجوب
تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى
ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ (قوله) فان العارف باحكامها كذلك
مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف
الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا
فتعين ان يكون معرفته اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا الفن وتعلمه فى هذا الفن
يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على
معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف
على نفسه وهذا من افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذى صرح المص
بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم
الى معرفة معنى الدور قبل اوانها والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة
المعرب الخ الى ان لبس فى نفس التعريف فساد بل فى المقصود منه لان المقصود
منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة
ح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف

آخره به

آخره به ينتج ان هذا يختلف اخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى نحو لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجميل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نضر الله امرءا اسمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي ومن هو جدي انه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود الخوافي استاذ ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المص انه لبس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التراكيب اسال الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب (قوله) فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد (قوله) وحكمه اى من جملة احكامه وآثاره اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤل الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ماخذه في افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به (قوله) باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الاسما قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة (قوله) اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه

وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر (قوله) وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض الخ وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو (قوله) او على المصدر به اى يختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما سيان (قوله) فان اصله فتى وفتيا وبفتى ذكر الباء لئلا يسوى المبتدى بينه وبين فتى لاتحادهما خطا (قوله) والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض آه قلت لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا الاثر الاخر في الآخر فقولنا رأيت والباء لبسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف (قوله) لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقضى منه العجب ما قيل المراد مدلول هاتين الصورتين فاذا ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله) فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد (قوله) اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء اى اذا ركب كاثنا مع عامله ومتحققا معه فقوله مع لبس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف

العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه
الاول ان المراد بالعوامل مافوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الش
ليس فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث
ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس
معنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف
والمفعول معه فصلناها في الفريد وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل
كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء عليه لا تقول اذا سبق على التركيب مع العامل
عاملا ان معنويا ان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم
المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذ لم
يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق تركيبه عليه لا مع العامل
ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه
(قوله) غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى
ان هذا حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه
معرب لا يعرف انه هل يجرى فيه هذا الحكم اولا وقيل فليكن المراد اختلاف
آخره باختلاف العوامل وقتاما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل
ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتاما لان الاحتمال الصرف لا يكفى
لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح
عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما
وليس بمرجح لما عرفت ان الظ بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم (قوله) وحين
يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى فان قلت قد فسر
كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين
يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فنبه
على الامر الاول اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف فعرف الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما
قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب
الش في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
والاولى ان تنسب اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة

وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتضى على السلب الكلي والذي تقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقيق فتأمل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لابد من اخراج العامل واخراج المقتضي لابد من اخراج مجموع العامل والمقتضي او من اخراج مجموع العامل والمقتضي ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقريب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضي او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الاسببية اجزائها المتركبة من القريبة والبعيدة لم يأت بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الآخر فترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار (قوله) خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي ما في نظائره ولمن قال اراد به جر الجوار (في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم افلم يجر تدقيق نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال الش خرج نحو حركة غلامي لكان ارجح في النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في حالة الرفع في جاءني مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب اعني

من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه الشيء فتأمل (قوله ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه على فائدة وضع الاعراب في الاسماء دون الافعال والحروف (قوله) ليدل على المعاني المعتورة جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم ولا يقود اليه فائدة وكذا فيما يأتي في تعريف العامل (قوله) حيث قال اي في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المصنف ومن قال هو علة وضع الاعراب ارادوا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا (قوله) ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به الاختلاف على ما سنفصله والا فالموضوع للمعاني عند المصنف ما به الاختلاف على الاختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المصنف لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فنقول الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف (قوله) على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب آخذا للمعاني اقرب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل فلا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلهذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح (قوله) وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع

بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها (قوله) لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا الفا علية ونظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لاللالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ فقال فى تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولايخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخير تأخر المدلول والاوجه ان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب فى آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولايرضى بتغييرها مهما امكن لئلايختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الآخر لانه لامدخل له فى الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه (قوله) اى انواع اعراب الاسم ثلثة نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلايشكل الحمل على الانواع ووجهه تقديم العطف على الربط (قوله) ولايطلق على الحركات البنائية ولاغيرها من حركات غير الاخير (قوله) فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى غيرها من غير الاعرابية ايضا (قوله) كون الشئ فاعلا حقيقة اوحكما فى كونه عمدة من كل وجه (قوله) كون الشئ مفعولا حقيقة اوحكما فى كونه فضلة اومشبها بها كما فى اسم ان (قوله) علم الاضافة اى علم كون الشئ مضافا اليه فهو بتقدير الاضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشئ مضافا اليه مقابل لهما لاكون الشئ مضافا ولم يقل كون الشئ مضافا اليه حقيقة اوحكما ليشمل كون الشئ مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المصنف تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات هو مااشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا اذلابد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة اوصورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقى المرفوعات وكذا المفعول (قوله) لم يحتج الى ياء المصدرية الاولى لم يصح الياء المصدرية (قوله) وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه

الاختصاص

الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمول ماهو الاصل في العمل (قوله) فاعطى الثقيل للقليل الظ القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول اللام للتقوية في المعمول المتأخر عن الفعل لايجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولايخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارضا للقليل ولك ان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوفا اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتأمل (قوله) ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة تأديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل (قوله) والعامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتأخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب ومن قال آخر عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المبتغى من الفج العميق (قوله) ما به يتقوم اى به يحصل دون غيره فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لانقول ينتقض بالاسناد ومايقوم به المعنى المقتضى للاعراب والمركب منهما والعامل لانا نقول لايفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولامجاورة النار الماء تأمل (قوله) المعنى المقتضى اى معنى الخ يريد ان اللام للعهد الذهني الذى في قوة النكرة والمعنى المقتضى لايوجد في الفعل عند البصريين ولذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالباء في بحسبك زيد كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته (قوله) وفي مررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر (قوله) فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى

المقتضى اراد تفصيل اقتضاء المغنى المقتضى فانه تارة يقتضى الحركات الثلث وتارة ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة وتارة يقتضى الحروف الثلث وتارة ماسوى الواو منها وتارة ماسوى الالف فهذه اقسام ستة (قوله) اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد وستسمع له معنيين آخرين كلا منهما فى محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف اولم يمنع للانصراف والمعرب بالحروف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام اوضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله فى قاعدة المفرد المنصرف لاشتمالها على التنبيه على ان هذا الامور خرجت عما هو الاصل فيها الداع (قوله) اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما نقض بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها فى المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف (قوله) احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشئ كالصفة للدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى ولو سلم فلا تقتضى الا الاصالة بحسب الذات لا فى الاعراب ليس بشئ (قوله) والفتحة نصبا كتب فى الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المص هذا كلامه (قوله) والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل فى الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر هذا اوفق بالعبارة مما كتب فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه (قوله) مثل جاءنى رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجاءنى طلبة والطلبة المطلوب (قوله) جمع

المؤنث

المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف تحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرها نكات آخر تركناها له وينبغي ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظها كما ضم اولوالى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة الجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان اصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده (قوله) وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج دنه شبون مع ان مفرده مؤنث (قوله) واحترز به عن المكسر فانه قدعلم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف (قوله) فاعراب هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه مزيف بتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكره وغير مضافة لانه خلاف استعماله عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدى بنفسه لوجهه (قوله) لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم (قوله) ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما

لان النسخة كانت فى نظره كانت هكذا والثانى فى غاية البعد ومن قال نبه على ان
عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال
لا يتقدم على العامل المعنوى اوغير عبارة المتن الى ماهو انسب ولغيز المص
ان يغير عبارته الى ماهو انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى مالا
يخطر بقلب البشر (قوله) وانما اختاروا اسماء ستة الى آخره لا يخفى ان
هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع
والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل
فرع اصلا (قوله) وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى فى كون
معانيها منبئة عن تعدد الاولى فى كونها منبئة عن تعدد اوفى كون معانيها مستلزمة
التعدد ولان المبنى هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن
ظ واما فيهما محفى والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع فى ان فيها حرف لين
بعده مايتم به الاسم فان تمام الاسم بنونى التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين
واللام (قوله ولوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب دون غير
حال الاعراب فشابه الاعراب فى الطريان والتغير وهذه الحروف هى فى الاربعة
الاول لام الكلمة وفى الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضى وهو ظاهر كلام
الشارح و بدل من العين واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل
الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل
كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب فى هذه
الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام
والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى و وجود بدون اعادة اللام
(قوله) وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف للتأنيث لان علامة التأنيث
لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره
ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا فى الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق
التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف فى الف كلا انه
فى الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول (قوله) فاذا اضيف الى المظهر
يجب فى هذا المظهر ان يكون معرفة (قوله) فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته (قوله) ومعناها

معنى

معنى التثنية لانه تكرار الوحد مرة (قوله) وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا اوعذكرا سالما ومغيرا وفيه نظر لان المصنف ذكر فى بحث الجمع فى شرحه ان قولى ان كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغنى عن اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر للعاقل عن التعبير او المتوهم انه اسم ولبس معنى التركيب الاضافى مرادا فالمصنف لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالهما فى اخوات عشرين بان يراد بهما ماهو على صورة الجمع المذكر ولبس به (قوله) وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة (قوله) والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكأنه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لايفيد ان ثلثين فما فوقها لبست جموعا فى الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص ومايفيده وهو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولى فى انها لا واحد لها من لفظها (قوله) واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا (قوله وايضا هذه الالفاظ لايخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الى آخره لكان فيه لطافة (قوله) وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الى اخره الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه فى الاصل يغنى عن مؤنة البيان فى الملحق ولانه لايساعده قوله لانهما فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتأمل (قوله) وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لاتتغير والاعراب يتغير قلت هذا لبس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة (قوله) وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على التثنية والشروط الثلثة ان كان اسما او اكثر ان كان صفة (قوله) وحملوا النصب

على الجر لانه انسب في الجمل (قوله) اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا اوتقديرا لقدادرج في هذا البيان فوائد الاولى ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لاالتقسيم الآخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ماذكره على ان قوله لفظا اوتقديرا تفصيل لاختلاف العمل لا لاختلاف الآخر والثانية ان قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالثة ان هذا الكلام متصل بماقبله كمال الاتصال (قوله) ولما كانت تقديرى اقل اشار الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ولايبعد ان يقال التقديرى لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان (قوله) التقدير اى تقدير الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله والللفظى فيما عداه (قوله) فيما اى في الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ماموصولة بمرجح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قوله تعذر اى تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فاته هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تجعل ماعبارة عن حرف آخر اى في حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لايصح في الاعراب بالحرف المقدر (قوله) في آخره الاولى آخره (قوله) كعصا نبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستثقل كما في قاض و بعد الاعلال متعذر في قاض كعصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليغتنم بها المعتصم (قوله) وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلماى ومساجدى وعبادى قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوى فالمنقلب بالالف ماتعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولايكون تعذر الاعراب

قبل

قبل الاضافة على انه يخرج عنه ح نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم
مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض بماسوى المضاف الى ياء المتكلم
لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف
من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لاحركة الاعراب حتى يكون
تقديرها للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامي
لهذا التعميم ايضا اى سواء كان مقصورا اومنقوضا او صحيحا (قوله)
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ لايمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل
علامة التثنيه اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلايمكن ان يكون
اثر اللعامل والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد
الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لاعلى التعيين والعامل لتحصيل
خصوص احدهما (قوله) يعنى كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط
فائدة تعميم مطلقا هو غلامى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا
بغلامى وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامى
بل جعله لداعى حسن المقابلة بينه و بين قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمى رفعا
فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد
بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامى مطلقا ما كان
ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو ياغلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو ياغلاما
فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامى انه لما اشتغل آخر الاسم بالكسرة
تعذر الاعراب قاصر والوافى انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو ياغلاما
ويا ابت ويا امت ويا ابتا ويا امتا (قوله) كما في الاسم الذى في آخره ياء مكسور ماقبلها
بخلاف الياء الذى ماقبلها ساكن كظبى (قوله) ونحو مسلمى عطف على قوله
كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفى ظ اذ يكون ذكر النحو
مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاحصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمى على قاض
(قوله) يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
في الاعراب بالحروف يعنى ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير
في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
لا استيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقى بعض اقسام من المستثقل لم يذكره

وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح انما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة من يجوز فيقال في جواب هل عندك تمرتان دعني من تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني مسلما القوم رفعا فقط في حكم مسلمي (قوله) وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطة ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمي الصلاة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا (قوله) اى فيما عدا ما ذكره مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما يفضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اى المتعذر والمستثقل الى تأويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا التأويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع (قوله) ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير

المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق اليه
قلت ولاحتياج بعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج
الى معرفته الا الماسبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر
فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق
للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي للمص ان يذكره
متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها
وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه
انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتداء والخبر ومباحث
الحال والنعت ففي تأخيرهما اخلال ببيان هذه المباحث (قوله) وكان غير
المنصرف اقل يرد عليه ان في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على
بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما
المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ماهو
الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر
اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد
والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي
والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي (قوله) واكتفى بتعريفه لانه يعرف
بمعرفته ولم يقل والمنصرف ماعداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان
غير المنصرف بان المنصرف ماعداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب
لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما
يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ماسلب عنه الكسرة والتنوين
على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف
واسطة فح لا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح
بالقياس اليه واما عند المص فان المنصرف وغير المنصرف قسمان للمعرب بالحركة
اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف
بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب
منحصرا عنده فيهما على ماقيل (قوله) غير المنصرف المنصرف مأخوذ من
الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف

حتى كانه بالقياس اليه لاينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين اوزيادة والتمكن (قوله) اى اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلاذمة الشارح الافى هذا المقام واطنب بما لايزيد الاالاسئام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب الكرام (قوله) من علل تسع ولايجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه على مالايخفى للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجح تقدير الموصوف فلم يترك مالا يعنيه (قوله) اى العلل التسع مجموع مافى هذين البيتين لاوجه لتأخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب فى حاشية هذا المقام اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب هذا وهذه الابيات لابى سعيد الانبارى النحوى والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها ليستغنى عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذى يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف مافيه علتان فيخرج منه مافيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثانى انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع فى كلمة الف التأنيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتأنيث بالالف (قوله) وذلك المجموع عدل لقد بلغ تكثير الاسباب فى هاتين البيتين نهاية الحسن اذا السبب عدل ما لاكل عدل وهو عدل لايكون علة البناء وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا الاانه لم يساعده النظم فما ماقال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (قوله) والعدول فى عطف هاتين العلتين الخ ثم للتراخى فى الزمان ويستعار للتراخى فى الرتبة فيكون مابعده اعلى رتبة مما قبله اوادنى ولايخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة (قوله) ولوجعل الالف مع اعلا لقوله زائدة آه هذا انما

لايقصد

لا يقصد بالزيادة قيل شئ فى عرف ارباب التأليف اذ لا يقصد به الا التقدم فى الذكر ففهمه فى عباراتهم بعيد جدا (قوله) وهذا القول تقريب ما ثبت فى كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم فى هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات فى البيت الاول بما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين فى تنكيرها ومنها ما فى قوله والنون زائدة بما ذكره الش و بما يذكرك من ان السبب مجموع الالف و النون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه فى شرح الفريد (قوله) او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى قبل الاولى مانع اذ لبس فى كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتأنيث لانها بتقدير علل موانع الصرف (قوله) وقال بعضهم انه اثنان لا جدوى لمعرفة القولين الاخرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره (قوله) من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكاما آخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعى فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعى فيه الاصل كما فى مسلمات علما الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال فى وجه الحيثية ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية (قوله) ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منها حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل فى تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسر من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال المراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا (قوله) فبشبه الفعل مشابهة الاسم للفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء وادناها عدم الانصراف

واوسط بها العمل ولا يسع المقام تفصيله (قوله) لانك تقول قائم ثم تقول قائمة آه المعروض للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية فى التأنيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة فى منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية (قوله) اذ الاصل فى كل كلام آه وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشئ لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية (قوله) لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذى فيه احدى الزوائد الاربع فى حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر (قوله) اى لا يمتنع الجواز يجئ بمعنى سلب الوجوب والامتناع و بمعنى سلب الوجوب و بمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب فى الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع (قوله) وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان تخرجا من التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره (قوله) وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى آه الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحى والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثانى فافهم (قوله) للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة (قوله) فكقوله صبت فى الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله عنها فى مرثية النبى صلى الله عليه وسلم واوله ❊ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا ❊ و فى حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بالتخفيف يرمر ده

ستايش

ستايش كردن التربة خاك المدى غايت والمعنى ما الذى اواى شئ وقع على من شم تربة احد فى ان لايشم مدى الزمان وامتداده انواع الغوالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شم الغوالى اوالمعنى ماذا اوجب على من شم تربة احد ان لايشم آه والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالى (قوله) ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل (قوله) لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير ههنا فى الشئ ومراءنى مع ان اللغة امراءنى ومنه ما فى التنزيل يبدئ الخلق ثم يعيده مع ان اللغة المشهورة يبداء روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار فان الركب قد حاروا اى بضم الراء فى ياحار فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفى قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف مفاعلة لامحالة لتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف واريد به نفسه فانه يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف ح للعلمية وسبب آخر فينون قول المص فيما بعد واما فرازنة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه فنون و يعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة (قوله) حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه وقرئ قوارير لتناسب فواصل الآى فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل (قوله) فقوله سلاسلا واغلالا امثال لمجموع آه اراد ان ذكر اغلالا لابس زائدا لان المقصود تمثيل للمجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا فى هذا التركيب (قوله) ومايقوم مقامهما قيل هذا من تمة بيان التعريف فينبغى ان تقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تمة التعريف فهذه جمل معترضة ولامشاحة فى وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لايصلح للتعريف قدمت الى هنا (قوله) فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لانظير له فى الآحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لايسعه المقام

كتب في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساورة واكثر مايقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة اوالضروب المختلفة على ما في الصراح (قوله) فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا لان كون المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كون الشيء مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لاشك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يسع فيها مالايسع في الالفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنيين ماهو صفة الفاعل وماهو صفة المفعول فلابد له من دليل بل يكاد يرده ماذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلوكان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلايكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ماهو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيام الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لوكان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لايندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس ولاداعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة

الاولى الى الثانية فسمى الاصـل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى الهيئة ولله درنظار ابن الحاجب صانها فلا تجد بينه و بين المقصود حاجبا (قوله) اى خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا (قوله) اى عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار مايعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى والمراد بالصورة اعم من الصورة اوما فى حكمها فى كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام فى المفرد الذى صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال اخر الى تغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما ماتوهم من ان ماغير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة فى جمعة يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهى فى بخلاف تعريف المصنف فانه لامدخل لفى فى الصورة حكما كاللام للفرق بينها و بين اللام لجواز الفصل بينهما و بين مجرورها بالحرف الزايد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ماليس حقه فان تقديرفى ايضا ماهو حقه (قوله) التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها تخروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى فى عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضى ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج عن صيغته التى هى على مقتضى القاعدة وهى عامر الى عمر (قوله) ولا يخفى ان صيغة المصدر الى اخره فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ماتعرض المادة فى وضعه لمعناه فهيئة ثلثه ثلثة ليست هيئة ثلث لان ماوضع له ثلثه ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به

المغيرات القياسية (قوله) فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوايل مثل عدة المحذوفة الاواسط كقول فى وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلى الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة لبست باقية فيهما فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهى الخارجة باعتبار قيد المغايرة لاغير هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام فما قيل فى بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام (قوله) المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل قد ارتضى بهذا الجواب وهو ليس بمرضى اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تميز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود (قوله) واعلم انا نعلم قطعا الى اخره قد دل كلامه على ان ما اشتهر فى كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعى بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه لاما كان عليه ويعنى بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا للاضطرار ثم نقول ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم فى العدل التقديرى لا محالة فيلزم فى مطلق العدل ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو (قوله) لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل التنبه لذات السبب فى سائر الاسباب سوى الجمع التقديرى لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التأنيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف فى شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقى فان كان هو الخروج

عماهو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما فى سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه و بين جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه و بين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر (قوله) اى خروجا كائنا عن اصل محقق يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما فى قوله اوتقديرا لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه مبعد عن الفهم جدا (قوله) جاء فى القوم ثلثة ثلثة حال من القوم مأول بلفظ واحد اى مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين جرى اعرابه عليهما (قوله) وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر ورباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع (قوله) والصواب مجيئها اى الصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضى يستعمل على وزن فعالى من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسى (قوله) والسبب فى منع صرف ثلث الخ قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض فى اعتبار الوصف من جعلها فى الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ماقيل فى منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو لبس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطرارى فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة (قوله) لان الوصفية العارضية التى كانت فى ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف فى الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا فيماله الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات فى الوضع التركيبى لانها موضوعة للمعنى الوصفى ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا (قوله) لان معناه فى الاصل اشد تأخرا فان قلت مايهتدى اليه لبس الا ان اصله اشد تأخرا او اقل تأخرا بل يؤيد الثانى انه لايستعمل الا فى غير ماهو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء نى زيد وآخر اى حمار آخر بل رجل آخر قلت ولهم

على ماقالوا مجيء الاستعمال فى اشد تأخرا يقال جاءنى زيد فى اخريات الناس اى فى جماعات هم اشد تأخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بازيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تأخرا لبس فيه تفضيل فى التأخر بل تنقيص فيه (قوله) علم انه معدول من احدها هذا يكفى فى ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضى حيث اختاره (قوله) وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة اى لم يذهبا اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة فى تقدير الاضافة اذلو ذهبا اليه لاحتاجا الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم فى تقدير الاضافة فى الكلام لا فى فرضها فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاءنى الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكرا ولا ولاية صور التفضيل على ماذكرا ولا بالاضافة فروعى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فتذكر ترفع درجات من نشاء وفوق كل ذى علم عليم فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله) اواضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه ولابد من كون المضاف فيها تابعا للمضاف فى الاضافة الاولى نحو ياتيم تيم عدى وقوله وبين ذراعى وجبهة الاسد وانما لم يستوف الشارح بيانه ولا بيان شئ من اخويه لان لكل منها محلا ولا يتوقف المقصود هنها على بيانه (قوله) فاصلها اماجمع اوجماعى اوجماوات ولا يخفى ان القياس فى جمع التكسير الذى هو جمع لبس جماوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنهما (قوله) وعلى ماذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شئ من المغيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها الا انها انما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم فى احديهما بالشذوذ وفى الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم فى قوله كيف ولو اعتبر آه فائدة جديدة فينبغى ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يروج ماذكره ولم تحضره انه لولا ماذكره لوجب كون اجمع وآخر ايضا معدولين مع انه انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل (قوله) ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من

مخالفتها الشذوذ فلا يثبت الشذوذ فى اقواس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ فى العدول (قوله) كعمر فعل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل فيه الاجمع و اتباعه واخر وماهومبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره اوجاء اسم جنس فلا عدل فيه الاعمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد و ان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الاعلما ففيه العدل كقثم فانه وجد قاثم ولم يوجد قثم الاعلما الا اددا فانه مع اجتماع الشرطين فيه لبس بعدل هذا ملخص ماذكره الشيخ الرضى و يرد ماذكره فى قثم مافى القاموس ان قثم كزفر ابن عباس بن عبد المطلب صحابى والكثير العطاء معدول عن قاثم والمجموع للخير وللعيال كالقثوم والمجموع للشر ضد واسم للضبعان ولا تنافى بين تحقق فاعل وماذهب اليه الش من انه لا يدل دليل على ثبوت اصل فى هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثه الثلثة بالنسبة الى ثلث (قوله) فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير لبنى تميم ولك ان تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره فى قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطرادا لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة (قوله) نحو حضار فى الحواشى الهندية اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والهجان اوالحمرة من الابل وطمار المكان المرتفع وفى بعض النسخ وبوار فى القاموس ارض بين اليمن (قوله) فانهما مبنيتان ولبس فيهما الاسبيان فيه انه لواريد انه لبس فيهما شئ الاسببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه لبس فيهما موجب بناء الاسببان ففيه انهما لبسا موجبى بناء وفيها وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب ولبس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل فى ايجاب البناء (قوله) فاعتبر فيه العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع (قوله) ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا لبس فى محله هذا اذا فسر العدل التقديرى بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لوكان تفسيره به جريا على ماهو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل فى المعربات قاصرا فذكر باب قطام فى محله وقطام اسم امرأة على ما

فى الصحاح (قوله) الوصف لم يعرف المصنف فى هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اوعرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية مالم يفسره المصنف فى محله (قوله) وهو كون الاسم آه لم يعتن بتقييد الابهام بان يكون فى الغاية كما اعتنى به غيره لانه فى تعريف غيره وهو مادل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان موضحا لكون اسود للحية غير الصفة حالا لا تقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام فى جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذى اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له الصغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض شئ ماله كثرة الماء لان معنى المشتق شئ ماله المبدأ واما استبعاد من قال كون معنى الفياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشئ فانه لو كان الماء مأخوذا فى مفهوم الفياض لكان المعنى ماء له كثرة الفيض فيكون المعنى ماء له كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا تلتفت الى ماقيل انه منع صرف طليحة للمسامحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح فتدبر (قوله) لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة والذكورة ايضا (قوله) مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب متصفة (قوله) مشروطة اى شرطا وصف الخ ينبغى ان يقيد ايضا بان لا يكون فى العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش (قوله) فى الاصل الذى هو الوضع كتب رح فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اى لتفرع الدلالات

المثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بنى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولايخفى ان الظ انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا (قوله) اختصاصه ببعض افراده من حيث انه فرده لا لذات الفرد بحيث لايشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضى وكما انه لايضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لايضر النقل منها ابتداء لابالغلبة الا انه لمالم يطلع على مثال له لم يصرح به فى التفريع واكتفى باندراج حكمه فى الاصل ولك ان تقول صرح به المص فى التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الش ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا فى المثال حيث قال كما ان اسود آه (قوله) فلذلك الفاء لتفريع غلبة اشتراط الوصف بكونه فى الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلايغنى احداهما عن الاخرى فقد اتى بالعجايب كيف والفاء فى النتايج لترتب النتيجة فى الواقع على الاصل لالترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتب الصرف (قوله) المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشارة الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتأويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل بالكلى لا كل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك لفظ وشرط مجردا لا الاصالة علة لكل واحد من الثلثة (قوله) صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى قولهم مررت

بنسوة اربع هذا انما اشكل على علماء هذا الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار وصف عرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول الجوازان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطولوا الكلام في الأعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لاطائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقلنا لاحاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبوله التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي (قوله) وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محش قال قوله وامتنع اسود اي صرف اسود او امتنع اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني (قوله) الاول للحية السوداء هي الحية العظيمة السوداء على ما في الصحاح (قوله) وضعف منع افعى آه فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر (قوله) اي خيلان جمع خال وهو المعروف (قوله) اشتقاقه من الخال لتخيل ه صدرله (قوله) التأنيث اللفظي الحاصل بالتأ قيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكهما بينهما وانا اظن ان مراد المص التأنيث الذي يعرف بالتاء و المعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تأنيثه فاعرفه فانه دقيق و بالاقتناء حقيق يقال المراد تاء تنقلب هاء فتاء اخت ليست للتأنيث ولو سمي بهمذكر لايمتنع ولو سمي بهمؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات تنصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتأنيث ويمنع من تقدير تاء التأنيث اذلم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التأنيث وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة (قوله) ليصير التأنيث لازما فيما كان

التاء

التاء فيه للتأنيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كحجارة اشترط فيها العلمية لانهما في منع الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت على وتيرتها (قوله) لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها كما في الترخيم (قوله) كما اشار اليه اي اشار الى ماذكر من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب (قوله) وشرط تحتم تأثيره اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير المعنوي وجد فيه شرط العلمية (قوله) او تحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وح الحرف لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس تكون العجمة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابراهم من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب (قوله) ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة اه لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل للهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تأثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب جمع كل منها شرط في التأثير مخالف الشرط مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرطا لتأثير التأنيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية سبب قوي لا تحتاج الى تقوية ولهذا تمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمنا لك (قوله) وسقر علم الطبقة من طبقات النار في القاموس سقر معرفة اسم لجهنم (قوله) وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير فيها في اعتبار اي ما شاء به المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب جوزوا الوجهين وكذا اسماء القبائل فيها تأويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لا غير

لان الاصل فى الاسم الصرف (قوله) ممتنع صرفهالم يقل ممتنع عن الصرف كما قال فى قول المص وامتنع اسود اى عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه و بين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهوانه عومل معها معاملة اللفظ اوالاسم (قوله) فان سمى به مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط ثلثة ان لا يكون فى الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمى به مذكر انصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمى به مذكرا انصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة و ان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتأنيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه يرجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الآخران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوى فى الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر الذى كان فى الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمى به بالتأويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمى بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه سمى بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوى لا تكفى فى منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه و اما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمص لم يفته بيان الشرط (قوله) لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير فى الزيادة على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم فى البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبنى على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصل فى ميزان التصغير اربعة لا تزيد فسموا ما يقابل اللام الثانى فى المصغر حرفا رابعا الا ترى ان فى جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره جحيمر وفى المصباح علما المؤنث وان كان النائب فيه الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه فى مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره

على

على فعليل فتقول مصبيبح فالياء آن بمنزلة الزائد لانهما ليستا فى مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بهما وجعلوا حاء مصبيبح حرفا رابعا (قوله) المعرفة اى التعريف ان كان المعرفة فى باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظ وان كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظ وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وههنا ليوافق الاجمال التفصيلى (قوله) ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب فى هذا الباب شايعا فى معنى اشتراط علمية مافيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه موافقته بما فى بيان العجمة (قوله) بان تكون حاصلة فى ضمنه الاولى فيه (قوله) كما جعل البعض اى جار الله واستغنى عن الاشتراط (قوله) لان فرعية التعريف للتنكير اظهر آه اوليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب فاما يختص بالشرط وليس قوله ومافيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتأثير لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يأت بشئ يعتد به (قوله) كون اللفظ مما وضعه غير العرب لاغير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد (قوله) كان فى العجم اسم جنس بمعنى الجيد (قوله) لئلا يتصرف فيها اى فى الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيمتنع عن الاضافة واللام وما يعاقبهما اى التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لم تمتنع من قبول ياء النسبة والأعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تحقيقا نحو جرجان فى كركان وجبريل وجبرآل وجبرين فى جبرائيل (قوله) لانه امر معنوى الضمير للعجمة وسبب تذكيره لمر معنوى وضمير اعتبارها للعجمة ايضا (قوله) فان قلت قد اعتبرت العجمة هنا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبرا المانعة من الصرف فى ماه وجور العجمة بشرط التأنيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التأنيث على العجمة (قوله) قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اى تقوية احد سببين وهو التأنيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر دون ان يقول لتقوية سببين (قوله) وشتر وهو اسم حصن بديار بكر فى القاموس قلعة باران بين بروعة وكنجه هذا واياما كان

فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث ولذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلثة لان لمكا بانوح عليه السلام منصرف ولم يجوزوا الامرين فى متحرك الاوسط ايضا استدلالا لمجموع لمك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتأنيث (قوله) وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثانى وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه (قوله) وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ماهو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية ففى ذكر شتر ايضا تنبيه على ماهو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه آه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهي فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه فى تقديم انصرافه انه تنبيه على ماهو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ماهو الحق عنده اوان الانصراف لاصالته يستحق التقديم (قوله) اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الاستة قلما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليها عليه عندهم وعليها شاهدا صدق شيث وعزير فلا عجب ان يقضي فيه العجب (قوله) وقيل انه هود اكنوح اختير نوح عليه السلام فى التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا (قوله) لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ماقيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاولى والعرب اسمعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده (قوله) الجمع هو كالمعرفة فى الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد ههنا الصفة (قوله) شرطه اى شرط قيامه مقام السببين الاظهر شرط تأثيره وماذكره بعيد عن الفهم (قوله) وهى الصيغة التى كان اولهما لم يقل وهى ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل

ومفاعيل

ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جعافر وجعابير فاوضح ماهو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لا كالات ايضا على ما وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يحاش من دخول نحو صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التأنيث (قوله) ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر (قوله) كما يجمع ايا من الاولين كما جمع فافهم (قوله) بغير هاء وغيرها هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع صرف غير الهاء وهو خبر آخر لشرطه لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة (قوله) او المراد بها فيه لطافة وعلى التوجهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معه هاء وتاء اصلا لا ان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي تاء التأنيث وهما الهاء والتاء بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغير هاء (قوله) فلا يرد نحو فواره جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية للفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس الجواد هذا كلامه والانسب بجعله جمع فارهة ما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل (قوله) وانما اشترط كونها بغير هاء وهنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجئ يعملة وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجئ جواربة (قوله) ولا حاجة الى الاخراج نحو مدائني فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائني ولمن اجاب بانما المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا الشبهة بشيء ولا الجواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائني بجميعهما خارجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق

تعريفهما عليهما و المقصود بالشرط اخراج فرائن ومدائن فيهما عن الحكم
فانه اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة اوتاء التأنيث حكم يجرى على
حرف النسبة اوتاء التأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا
ومدائن جمع فى الحال وفى الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائنى غير منصرف
لان الاعراب الذى يظهر فى ياء النسبة اعراب مدائن (قوله) واما فرازنة
اتى بكلمة التفصيل مع عدم العديل لفظا لان مساجد ومصابيح عديلان له
معنى كأنه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف
ولو جعل قوله بغير هاء ايضا مقصودا بالتمثيل فى قوله كمساجد لكان هذا
المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستئناف ويكفى لكونه استئنافا عدم سبق
الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام نقله الفاضل الهندى عن بعض
الشروح ونبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان
التنبيه واضحا ولتذكيره وجه آخر مر فى بحث التأنيث لا حاجة لك الى التذكير قال
الفاضل الهندى بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وهو علم له وتنوينها
لمشاكلة مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه
فى حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا فى
معناه لئلا يكون فى احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنون فرازنة
فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا
نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين (قوله) وحضاجر علما حال من المبتداء
صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفى عبارة الشرح اشعار به
واما نصبه بتقديرا عنى فمذموم لاستدعائه المدح والذم او الترحم والمقام برئ
عنها وجعله حالا من ضمير غير المنصرف يستدعى تغيير الغير وجعله بمعنى لا لان
معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع
اطلاقه وان لا بأس بالتقييد لتنزله منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
(قوله) هذا جواب عن سؤال مقدر شاع هذا البيان فى الشروح حتى انه
صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس
كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك فى القاموس حضاجر
اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على

ان

ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتأنيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافى للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير (قوله) لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها فى حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين فى حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد (قوله) لان الضبع هى انثى الضبعان قال فى الحاشية الضبع هى الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى (قوله) قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة رفع ماسوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتأنيث غير مستقل وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان كثر (قوله) والتأنيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به فى الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتأنيث الضبع قلت تأنيث احد المترادفين لا يستلزم تأنيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث فى حضاجر والا فوجود التأنيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب (قوله) لانه علم لجنس الضبع قال فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه (قوله) لئلا يتوهم بل لانه لا اشرط له حتى يشترط به (قوله)

جواب عن سؤال مقدر تقريره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في القاموس اقصى تخلص من خير اوشر كتفصى هذا كلامه وقد اشار بهذا التقرير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر ولتوجيهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح (قوله) وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى التقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان اشتهر ففيه (قوله) حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل الى الجنس يميل (قوله) فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه ح يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول في ما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمية مع تحرك الاوسط اوزيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين (قوله) وكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة دل كلام القاموس على انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة وسرويل بكسرهن ولم يجئ فعويل غيره في كلامهم هذا وقال الشاعر عليه من اللؤم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كمدائن يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سرويل الى الازار على كونه

بجمع السروالة بمعنى قطعة من الازار وكأن توجيه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراو يل فى كلامهم بمعنى الجمع كما وجد خضاجر فقدر انه كان فى الاصل بجمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربى لا يقبل المتابعة للعرفى سيما المفرد الذى هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذى هو فرعه بخلاف الاعجمى الذى هو دخيل غريب ينبغى من يؤدبه و يجعله من تابعيه (قوله) واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى (قوله) فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نفى جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه ح انه وجد مفرد على وزن الجموع التى على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع قرازنة لكونها على وزن كراهية واشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينتفى جنس الاشكال والمقام لا يخ عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربى اوهو جمع سروالة تقديرا (قوله) ونحو جوار اى كل جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغرا اعلى لكان اعم فائدة (قوله) اى فى حالتى الرفع والجر يعنى رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه فى وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اضطره الشارح بتأويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة اه والاظهر ان مراده به ان مراد المص رحمه الله انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون نصا كما بانصرافه (قوله) لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى (قوله) فاصل جوار الى

قوله بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ماذكر من ان الاعلال متقدم يعرض على الكلمة بعد تمامها (قوله) وفى لغة بعض العرب وهى لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق (شعر) ولو ان عبدالله مولى هجوته * ولكن عبدالله مولى مواليا * واستعمال الفرزدق لايدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد هجو وفيه انه لاوجه لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما فى ياغلاما (قوله) التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب فى الاسم وذلك لايتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لاتمتنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجى من مصرى وبصرى فنقول جاءنى مصرى بصرى فالوجه ان لايقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم والبصرى خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفى فى معنى الاسنادى فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجئ فى باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لايكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولايخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر فى منع الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية (قوله) فلا يرد النجم والبصرى ولاضاربة فانه مركب من الضارب والتاء (قوله) شرطه العلمية ليأمن من الزوال ومن قال او ليتحقق السبب الآخر فعبعده عن الفهم يتجه عليه انه لافرق بين التأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون فى الاسم فى هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية فى التركيب لهذا دون اخواته تحكم

على

على انه لو سمى بعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثانى فيه الا العلمية مع ان السبب الثانى فيه يصح ان يكون التأنيث (قوله) لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اى عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل فى الاسم الصرف اعلم ان ماذكره يخالف ما نقل الرضى عن المص فى بحث المركبات ان الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى (قوله) كانه اكتفى اه قال كأنه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذى تضمن الثانى منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد فى المركب مطلقا سواء كان تركيبه فى الاصل او فى الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب فى الاصل بقى انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ماذكره هو كون المركب الذى لم يتضمن الثانى منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثانى مثل بعلبك يقتضى ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا فى تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت لان الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب المثال فتأمل (قوله) من غير ان يقصد بينهما نسبة لا فى الحال ولا فى الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة فى الاصل (قوله) الالف والنون المعدود ان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما ذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب (قوله) تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهى حروف هويت السمان او لانهما من

الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح (قوله) والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظ وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصليين للتاء الزائدة عليهما لانه لوضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية (قوله) يعني به ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف و اما من قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي بما لا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه (قوله) وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فناسب الافراد عند اضافة الشرط اليهما واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كائنان هذا من فوائد من هو استاذي وجدي وبه طلع اثار جدي وظهر ازهارجدي مولانا حسام الملة والدين داود الخوافي افاض الله على روحه الى ان يبعث غفرانه الوافي (قوله) اوشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية (قوله) لو كانا في صفة لم يقل او ان كانا في صفة فيكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط و جزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او والشايع في نظايره العطف بكلمة الواو وفي التنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين فتأمل (قوله) يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التأنيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة فسره بامتناع دخول تاء التأنيث تفسير اللاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون (قوله) ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء

لا يكون

لايكون الامع فعلانة بخلاف الالف و النون فى الاسم فانه يكون على الاوزان
الثلثة (قوله) لانه متى كان مؤنثه فعلى لايكون فعلانة يعنى قطعا الانظرا
الى الاستعمال ولانظر الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى
الاختصاص الاستعمالى بالله تعالى لايصح فيه فعلانة واما بالنظر الى
الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق
بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب (قوله)
فى رجحان فى انه منصرف اوغير منصرف الاولى فى انه غير منصرف واما
الاختلاف فى انه منصرف او غير منصرف فلامحصل له لانه اتفق فى انه
احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف فى دفع انه منصرف اوغير منصرف
اى فى دفع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمان على هولاء
الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم
يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم
لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الامعرفا باللام اومضافا اومنادى
(قوله) دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف فى سكران
ليس للاختلاف فى الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم
الاختلاف فى سكران للاختلاف فى الشرط على الوجه المخصوص حتى لوانتفى
الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفى على وجه يلزم الاختلاف فى سكران
فافهم (قوله) وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كأنه اراد
تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو
ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى
الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لايخفى ان قوله يعد
من اوزان الفعل قاصر فى هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل
يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن
ثبت للفعل وفى تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن آه نظر لان الوزن ليس
مصدرا بل كيفية تحدث فى حروف الفعل و لاضرورة ولاداعى الى حمله
على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا و بيان شرط
تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلايحتاج الى شرط

تأثير مع انه لا يظهر الفرعية الا فيما العز يادة نسبة الى الفعل فان الاصل فى كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب فى كون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل فى كل نوع ان لا يوجد فيه ماله زيادة نسبة بالنوع الآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما فى النوع الآخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا التمييز المعانى غاية تمييز واما جعل فشرطه بمعنى شرط تحققه لا شرط تأثيره كما وهمه بعض مما يمجه سمع العقل (قوله) بمعنى ان لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا عن الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص فى اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار فى الاسم واستعارة الشئ من احد لا يمنع اختصاص المستعار به على ان لك ان تجعل كشمر قيدا للاختصاص فتستفيد منه المراد بالاختصاص فى هذا المقام (قوله) من التشمير وهو بمعنى المرور حاذا او مختالا والتقليص على ما فى القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور حاذا والفرس فرس الحجاج وكأنه لم يعينها تحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا كضرب ويؤيده كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبنى على فرض العلمية وبشمر لتحقق اسميته فهو اولى بالتقديم (قوله) وكذلك بذر لماء فى القاموس بئر بمكة ومعناه الفعلى على ما فيه اسرف او جرب (قوله) وعثر لموضع فى القاموس هى مأسدة وجعل معناه الفعلى جعله ذا كبوة (قوله) وخضم لرجل فى القاموس الخضم الاكل باقصى الاضراس او ملاء الفم بالمأكول او خاص بالشئ الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى (قوله) وشلم علما لموضع بالشام فى القاموس شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية آزرشليم (قوله) فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ فى الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة فى الوعل ودسم بمعنى الاست ودئل علما القبيلة مع انه اول نانه من دال

بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل فى شمس شمس
بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل
الى معنى اسم الجنس قليلا كما فى قيل وقال (قوله) ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط
الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك
عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوى فانه ذهب الى ان الوزن المشترك
يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم (قوله) او يكون غير مختص خص
هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون اوما نعة الخلو لان المختص مما فى اوله
زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فلبس جعل اومانعة
الخلو اظهر كما قيل (قوله) اى اول وزن الفعل فجعل الزيادة فى اول الوزن
مجاز عقلى قيل به لرعاية ظاهر الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة
وصرف الضمير عن الظاهر (قوله) اى زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة
او حرف زائد رعاية لما هو اقرب بظرفية الاول (قوله) من حروف اتين اما
فى الحال او فى الاصل كما فى هرق امر امغير الارق ولو تصرف فى الوزن بما يخرجه
عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر (قوله) اى حال كون وزن الفعل فيه نشر
على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا فى اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو
من قبيل * واتبع ملة ابراهيم حنيفا * (قوله) قياسا بالاعتبار الذى امتنع عن
الصرف الى اخره قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود
ونحن نقول يكفى تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم
ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما فى رجل وامرأة
وعير واتان صرح به الرضى فى بحث الجمع الصحيح (قوله) لم يرد عليه اربع
اذا سمى به اربع اذا سمى به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول
بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم
اصالة الوصف (قوله) ومن ثمه امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يستلزم
وجود المشروط قلت وجود الشرط النحوى يستلزمه لانه امارة لثبوت
الحكم ويذكر ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم ومما يقضى منه العجب انه قيل جعل

هنا علة للحكم بامتناع اجرالا امتناعه ولايخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم (قوله) بلا تأول بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة مافوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لاينكر المشترك بين اثنين والمعنى بأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كاظن بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اى هذا المفهوم فى ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهنى وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه فى هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير حكما انه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا (قوله) او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به لو اول بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التأويل (قوله) لما تبين اى ظهر حين بين يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين ولايخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد لما تبين الى آخره لكان اوضح (قوله) استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هى شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذى هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هى شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثانى بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون فى معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل (قوله) فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة فى تأثير العلمية مع

العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف (قوله) اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الاحدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماحة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لا مجموعهما يستقيه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر او المجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص (قوله) فاذا نكر غير المنصرف الخ الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في غير ما اخذ سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح (قوله) لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة

قيل وان كانت مجتمعة كما فى اذربيجان (قوله) ان اصمت بكسرتين بقطع ووصلها على ما فى القاموس (قوله) لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود نصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للنقض بآخر فانه معدول كآخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم (قوله) وخالف سيبويه الاخفش فى القاموس سيب هو التفاح وهو فارسى ومنه سيبويه اى رائحته لقب به امام النحاة عمر بن عثمان الشيرازى (قوله) جعله اصلا هذا مبنى على جعل اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول فى التلفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول فى الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار مفعولا له يرجح كونه مفعولا (قوله) وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح فى درجة لا يعرضه شبهة (قوله) فى انصراف نحو احمر علما حال والعامل هى المماثلة او المخالفة وعلى الثانى ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما فى قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله) وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل فى الظاهر بخلاف مثل احمر (قوله) حتى صار افعل اسما اى كالاسم الخالى عن الوصفية (قوله) وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تفسير نحو احمر بما فسر يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغى ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه فى اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه (قوله) وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع عن اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها

والعلمية

والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وتترجح عليها بقرب العهد والقوة (قوله) لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين تأمل وقد جعل يلزمه من اللزوم ولك ان تجعله من الالزام (قوله) فان العلم للخصوص اى موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة (قوله) وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضى منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله او هو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه لبس في شئ مما ذكره اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر (قوله) وجميع الباب اى باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه (قوله) اى بصورة الكسر اى بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التى شبيهة بالكسر الذى هى حركة بنائية (قوله) بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اى بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن فالافضل علما مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت المصنف اليه فكلماته نعم الكلمات (قوله) المرفوعات انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انهما في المجرورات لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها (قوله) لان موصوفه الاسم الى آخره دليل على النفى والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا تم النفى وبضمايم ذكرت معهما صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله

هوما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستضئ به اولوا الابصار الى وجه بديع فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى هو المعرف فى هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى نبه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية فى تعيين الرفع ما يشمل غيرها (قوله) كالصافنات الذكور من الخيل كتب فى الحاشية الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن القمطر الضخم كالكنف للعظيم الجسد والايام الخاليات مجاز لان خلاء المكان بمعنى مات او مضى على ما فى القاموس وتخلية المكان بالموت او المضى ليس حال الايام بل حال ما فيها (قوله) اى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتداء (قوله) لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر الفرد والاشعار به فى مقام التعريف ولك ان تقول السنة فيما بين الادباء تفسير المفرد المذكر لا فروعه (قوله) ان يكون موصوفا بها الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم يجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها فى وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها فى التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها (قوله) ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء فى جاءنى هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة اسم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشملانه بل اراد ان شمولهما له ليس الا بضرب من المسامحة الشايعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا

على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع المحكي اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولايخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول ان مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحروف وهو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا (قوله) وهو يبحث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبيا ومثله غير نادر في كتب العلوم (قوله) اي من المرفوع برجمه وورود التقسيم حينئذ على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين في المرجع وان يأباه قوله ومنها المبتداء والخبر (قوله) او مما اشتمل يرجحه توافق الضميرين المتتاليين في المرجع وكونه اوفق اذ مرجع كل منهما حينئذ مذكور قصدا غير محذوف بقوله ومنها المبتداء (قوله) لانه جزء الجملة الفعلية اى غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه (قوله) التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكأنه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اى برأى ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد (قوله) ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ وينسخه

فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتداء لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلنا المراد انه اقوى من المبتداء مثلا فيدخل فى الحكم خبر المبتداء والمبتداء وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا (قوله) وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ماهو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم اى باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتداء بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتداء اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتداء بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه فى ثبوت المدعى (قوله) فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما لان المصدر فى قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم (قوله) اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه الخ فان قلت لم لم يعمل بعموم كلمة ما يستغنى عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما فى التعريف بقطعت بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى تركها سيئة (قوله) اسند اليه الفعل بالاصالة لابد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ بشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء ففى ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف لفاعل النفى والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى لحال الشارح ان يذكر القيد قبل الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان ذكر التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية المأخوذة فى التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدى الالمعى ولا تعجب اذ لا تجده الا الالمعى وقل لنفسك اذا جاءك الحق ابى والتعصب والانانية دعى فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل

وفى المعطوف والبدل ماهو بالاصالة المعطف على المسند اليه والابدال منه ويجمعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة باى معنى تريد ويجب حمل العبارات فى التعريفات على ماهو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوثيق فمنشا قشة من قال لايخفى بعدها عن التعريف عما لايليق ورايتنا ان المراد باخراج التوابع لخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذلا اسناد الى التابع الافيهما بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان (قوله) اى مايشبهه فى العمل لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولافى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر لنا اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة فى الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كأنه يشارك صيغة الحاصل فى تلك ولذا وجب حذف عامله (قوله) وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة (قوله) لانه مما اسند اليه الفعل رد على المصنف ومن يحذو حذوه فى جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد فى المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظ واعلم ان تعريف الفاعل على راى البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأى الكوفيين بهذا القيد فان زيد فى المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره (قوله) والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيد فى زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من يكرمك نعم دفع التوهم لايشمله والامر فيه بين واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى تكلفات عدة بعيدة لايستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذى يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه والحق فى تعيين النوع فيدور (قوله) اى اسنادا واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول

بغير المفعول والاولى جعله حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة قيامه به (قوله) كصاحب المفصل و معه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين (قوله) والاصل فى الفاعل اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالغا حد الوجوب اودونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك عن الوجوب فمباحثه عديل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جنى والاخفش والاصل عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاى منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته لجنب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم احدهما وتأخر الآخر ضرورة فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لايصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لوتساويا فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم ح رتبة لكنه يتوجه انه لاينتج قوله فلذلك جاز لان الجواز لايصير دليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به فى ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد (قوله) الفعل المسند اليه يعنى اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلى الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لابهام الاخصر وابهامه ان الاصل ان يلى الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعى الى الولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لايرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لايرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل (قوله) اى يكون بعده حقيقة ولايخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه فى التعريف ايضا فى قوله وقدم عليه وكانه لم يتنبه له فاهمله اوحكما كما فى الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده اوهو خلاف الاصل لمانع الاستتار (قوله) لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اى كونه كالجزء عنده القرينة لتلك اسكانهم اللام فى ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما

توهم

توهم فقيل اي يدل دلالة ان كان السابق يدل دلالة لم قلت اسكان اللام لم يدل على سكونه كالجزء طلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن في ضربك فتأمل (قوله) لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه نزل القرب من الفعل منزلته (قوله) وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا في لزومه في المثال المذكور كما وضحناه لك في قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر ولك ان تقول الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز (قوله) جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار بالجابة دعائه تفاؤلا ومعناه قتل قتيلا هدرا لا قود له فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هدرا فان طلب القود عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت يليق ان لا يتجاوزه كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء اي صاح انتهى (قوله) وانا لا نم ان الضمير رجع الى عدي بل الى المصدر بجعل الضمير الى عدي هو المعنى الجزيل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من جوا الدار جل المسيء الى ربه ولان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه (قوله) اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد لا بالموضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له او لما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما (قوله) فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه الشبهة ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ لبس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لاما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا لوحدة فيهما وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ماهو ولا وجعلتوهم مجهدا الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفعل والمفعول على الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه

يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على
ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة
لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى (قوله) او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل لبس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير
مما لا يستقل في اللفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا
يطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص
الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في رويدزيدا مثلا (قوله) اي يجب
تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو
لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني غناءه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي
وكأن الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المص وان كان ظاهر عبارته بل اراد
بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة (قوله) اما في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال ولكونه كالجزء من الفعل
وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة (قوله) مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر قال من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه
هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا
نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد
مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى
كذبه اذا ابقي الفاعل على عمومه ليداهته كذب حصر ضاربية كل احد في زيد
والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى به في تعليل القواعد الادبية لانه مما
لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من
المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المخصصة التي تخصص مقام الاخبار العام
بها و ح يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل
خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا
في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال
المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره
ولقد فتحت بابا للنقض يأتي فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع

السلسلة

المسلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر فى المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتى فيما يأتى من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز (قوله) وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكى وجماعة من النحويين فالظاهر فى حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكأنه دعا الشارح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكى ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف فى التعليل فتقول المراد انه يلزم الانقلاب فى بعض الصور وحمل أتى عليه طرد الباب (قوله) لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول (قوله) ضميرا متصلا بالفعل بقى فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل (قوله) وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضى انه يجوز ابدا فى المثال المفروض مبتداء لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقدير المسؤل عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتداء (قوله) لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان فى حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفى حذف الفعل تقليل الحذف والثانى لا يعارض الاول فضلا ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف فى باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله) يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان بكا يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومى قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا

فى شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكى عليهما دونك لانك فى رخاء ونعمة (قوله) كلواقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل (قوله) ومما يتعلق بمختبط قال فى الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا كلامه (قوله) فى مثل وان احد من المشركين استجارك اى فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التى خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمنى وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم (قوله) وقد يحذفان معا لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اى كلام كان اسميا او فعليا قصيرا كان او طويلا مركبا من الفعل والفاعل اومن الفعل وجميع متعلقاته (قوله) دون الفاعل وحده وان يوهمه نعم قام فى جواب اقام زيد فاعرفه (قوله) لعدم قيام ما يؤدى مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدى مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدى مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه (قوله) وانما قدر الجملة الفعلية قلت لابد وان يقدر جملة اسمية ليتأكد فيصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى (قوله) ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى (قوله) بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا لكن ينبغى ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبنى ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصرى والكوفى اذ لا يضمر الفاعل فى المصدر ولا يذهب عليك ان اتى مقامه التنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل انه يلى الفعل (قوله) وقد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فى ما هو اقل (قوله) ومعمول الفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى اى يستحقه قبل وجود الثانى فلا يكون فيه مجال لتنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه

الفعل

الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لومنع التنازع لتعين
اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لايمنع وانما يمنع استحقاق
الاول قبل وجود الثاني و بينهما فرق جلي لايفقده فطن ذكي (قوله) ويصح
ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ولا
ينتقض حد التنازع بحسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا ومنطلقين بناء على انه على
اي تقدير لايمكن الاكونه معمولا لكل واحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل
واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لايلزمانه حتى يمنع شيء منهما صحة
وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع
وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لايمنع ذلك وقوعه
في هذا المحل وانما يمنعه تخالف المفعولين ولايخفى انه وقوع في مضيق التدقيق
مع ظهور سعة تحقيق (قوله) واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ماضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا
تنازعا في انت و يمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية
بلاكلفة ولايخفى عليك ان قائم مع استتار فاعله هنا مبتداء اذ ليس مبتداء
في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة
لغير الظاهر فينتقض به حد المبتداء ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى
لاتحتاج الى تنبيه مبتداء في محله (قوله) لانه حرف لايصح اضماره ولان انا ضمير
المتكلم لايصح اضماره في الفعل الماضي وكأنه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق
التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى (قوله)
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه
لم يقطعه العرب كذلك فمعنى قوله ان طريق القطع عندهم الاضمار
ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب بادي الرأي وهو
ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع
النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لا انه مذهبهم
عدم امكان قطع النزاع ولايخفى عليك ان الكسائي ايضا يجاوز عن اصل مذهبه
له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف

الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع
في ما ضرب و اكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فنقول ما ضرب الا انا
وما اكرمت الا اياي (قوله) فقد يكون الفاء جزئية ان كانت الجملة جزاء
واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله و يختار
بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ
ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الغير
او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية و فيه ما فيه لكن
قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول بقدر مشترك بين المفاعيل
الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطلق
عليه المفعولية و بعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة
والظاهر انه جزء من الاسماء الستة الا ان يقال ان استعمال المفاعيل في عباراتهم
للخمسة يشعر باشتراكه بينهما فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به (قوله)
و ليس هذا قسما ثامن التنازع لان المقسم في كل قسمه مقيد بالوحدة فكأنه
قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا
من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا مع
وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم
واحد كما يدل عليه الافراد ظاهر وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال
المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين
(قوله) يعني قد يكون تنازع الفعلين نبه على حالية مختلفين وعلى ذي الحال
والعامل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر
لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر (قوله)
فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر
و بعبارته في البيان اوفق لانه ح لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال
المساواة (قوله) لقربه مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد
يضرب ويكرم عمرا (قوله) وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فينبغي ان
يقول وحذف الفاعل والتكرار (قوله) و بدأ به لانه المذهب المختار
والاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصريين (قوله) لجواز الاضمار

قبل

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورالمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض آخر ايضا كما في ما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لايجوز الابشرط ماهو محض التفسير ولم يفرق الكسائى بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر اى بالاظهار اراد بالذكر مايقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع الحذف اى امتناع حذف الفاعل من غير مايسد مسده في غير المصدر ونقض بما اكرم الاانا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن ياهند واضربى القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به (قوله) على وفق الظاهر هذا فيما لم يستوفيه المذكر والمؤنث نحو اجريح ام قتيل هند فانه لايضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفرد مذكر لاغير (قوله) وجاز اى اعمال الفعل الثاني آخر المص خلاف الفراء عن محله فصار بيانه معلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واصحابان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لايجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول (قوله) ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ماهو المشهور في تفسيرها فيتنزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لايجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل اوذكر الضمير الذى هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لايتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول (قوله) وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة قيل وربه رجلا شاذ قلت قدسبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لايختص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة (قوله) لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت اعترض عليه بانه واقع

كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأه على صيغة الغيبة اى بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب (قوله) لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يبدأ ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه عليه انه فليؤخر الضمير عن الظ ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح (قوله) على مذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار وكأنه اراد بالمذهب الاستعمال (قوله) ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يرد داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره (قوله) و يكون الضمير راجعا اه فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فمسلم فالوجه هو الاول (قوله) الا ان يمنع مانع اى اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا (قوله) ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد او التثنية او التأنيث او التذكير لازما للمطلق وشئ منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده و يطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده (قوله) ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد له فشهادته مع حذف

مفعول الثانى اثم واما الثانى فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع
لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار (قوله)
لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة انتفاء وكفاية قليل من المال وثبوت طلبه
المنافى لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعى فظ واما منافاته لعدم الكفاية
لانه جعل السعى مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذى هو عينه مستلزما
لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعى البليغ عنى لادنى ما يتسر لى
من المعيشة كفانى قليل من المال لان ادنى ما يتيسر لى من المعيشة قليل من المال لا
مال كثير لان خوايج نفسى قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتى لانه كان يبلغنى
من الناس من غير طلب لمصالحة الكل معى حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن
اسعى للمجد المؤثل فكل شريف ينازعنى فيه ويظن لى فى المعيشة فلم يكفنى قليل
من المال ولم يحصل لى بلا طلب وسعى لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا
المعنى هو الظ دون ما حمله عليه البصريون (قوله) اى الطلب العز
والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جلتهما
فى غير صورة التنازع فيكون مثل جاءنى وضربنى بكر وعمرو وهو فصل بالاجنبى
الا ان يقال بجوازه للضرورة (قوله) ولكنها فان قلت ما وجه الاستدراك
قلت لما ذكر فى البيت السابق انه لو كان يسعى فى تحصيل المال لادنى
معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما توهم متوهم ان سعيه
ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد ومن الناس
من ذكر فى توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا لا ارك لا ترضى بسماعه
اذناك (قوله) وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان دأب المص
فى هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله
ومنها المبتداء خلاف عادته فهو الذى يستدعى نكتة دون ما ترك فيه الفصل
(قوله) اى مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم
فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول
المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربى القوم وامثالها
مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا (قوله)
حذف فاعله اى فاعل النحوى فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول

المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لايخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لايستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة (قوله) واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلايتوهم خلو المعطوف عما يجب فى المعطوف عليه وفى اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص فى الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد فى ضرب زيد فى مقام المفعول لافى مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوى وقد عرفت مابه غنى عنه (قوله) الى فعل اى الى الماضى المجهول فهو تأويل لعلم الوزن بصفة المشتهر هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون فى معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد فى التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل وبفعل صيغة المفعول ولما كان غاية فى البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى فى اصلاح بيان المص بقدر الامكان (قوله) ولايقع المفعول الثانى من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك (قوله) يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه الخ ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائما مقام الفاعل لايكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه فى مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثانى مسندا ومسندا اليه بهما (قوله) ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لاثالث الالباب اعلمت قيل لم يقع الثانى ايضا (قوله) والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لايقع (قوله) لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل النصب فى الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلابد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضى ذات الظرفية والنصب

يدل

يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضى العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها (قوله) اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية ولبس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعى اعادة لا فى المفعول له والمفعول معه وفى هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثانى من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد (قوله) تعين له تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل قرأة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابى جعفر المدنى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقرأة عاصم وكذلك نجى المؤمنين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثانى تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما فى اتاه الله شيئا لانه بأتى اتى الله اليه شيئا (قوله) لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه فى اسناد فعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشئ فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضى ان يكون المتعدى بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظ وان يكون ذكرفى فى قولهم ضرب فى الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب من التنزيل (قوله) وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين فى التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغى ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان لا يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان فى غاية العموم نحو ضرب فى مكان

(قوله) لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثانى لانه العالم والثانى هو المعلوم (قوله) وفى بعض النسخ ومنه الاوجه ان المراد ح ومن الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية (قوله) للتلازم الواقع بينهما و لاشتباك احوالهما حتى ان بيا ن وجوب تقديم المبتدأ تكفل بيا ن وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ وجوب تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت (قوله) على ماهو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدأ لان القسم الثانى مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة فى توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا فى اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقائم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتداء وتبعهم العلامة الثانى المحقق التفتازانى فاقتصر فى نحوه فى بيان المبتداء على القسم الاول ولايخفى ان الظ على ماهو الاصل فيه فتأمل (قوله) اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا يعنى ان التجريد مجرد من مقتضاه وهو سبق الوجود قبل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظى و عدل عنه الى المعنوى فكأنه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يؤل الى السلب الكلى لا الى رفع الايجاب الكلى ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتداء والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه لايصدق على زيد فى قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ اوالخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ماقيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ماارتكبه الشارح ايضا بعيد (قوله) وكأنه اراد بالعامل اللفظى مايكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك درهم هذا تقييد بعيد لبس له فى الكلام مفيد والا وجه ان يعتبر تعميم التجريد اى المجرد لفظا اومعنى بان لايكون للعامل تأثير فى معناه وان كان اثره فى لفظا ويعتبر فى التعريف قيد الحيثية

اى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتداء بل هو مضاف اليه حكما فتدبر (قوله) وثانى قسمي المبتدأ اى ثانى قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدأ بالمعنى الثانى لكان اظهر وافيد فان قلت فليكن معنى المبتدأ المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه فى تعيين المعانى ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكلمة او لمنع الخلو لان المبتداء لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتدأ فمن قال امتناع الاجتماع بين فمن قال او لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يأت بشئ فقد بعد ومما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الاان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظى فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن حينئذ ينبغى ان يجعلها فى سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر علي ما ذكره (قوله) بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام الاحصر الشامل لهل قولك بعد حروف النفى والاستفهام والاحصر منه الشامل لهما وغير وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفى والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال * غير مأسوف علي زمن * قد مضي بالهم والحزن (قوله) كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد علي ان يكون من وما مفعولين (قوله) وعن سيبويه جواز الابتداء بهما من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وكأن المصنف لم يعترف به فلذا ولرد علي من جعل اسماء الافعال مبتدأت اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ فى الخبر فانه قد يأتى لذلك كما صرح به الشارح التلخيص قدس سره (قوله) وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به

لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خيرا لبس مطابقا لمفرد فافهم و بعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا (قوله) رافعة لظاهر اوما يجرى مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما فى بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحى بالكلية من غير ضرورة لايحسن فحمله على الذ المقابل المضمر وجعله اعم من الحقيقى والحكمى و بعد لم يتم التعريف لانه بقى صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل فى صورة التنازع نحو ضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابو زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لايكون غيرها صالحا لان يكون مبتداء وهو مع بعده يشكل باقائم فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه فى العمل وفى قولنا اقائم ابو زيد اعتماده على المبتدأ فى العمل (قوله) فان طابقت الصفة لوقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت لبس على ظاهره اذ لو كان على ظاهره للزم ان يجوز فى الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى ما اتى به المصنف و يشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتى فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والالزم الفصل بين الراغب ومعموله باجنبى وهو المبتداء وتشكل باقايم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتداء لعدم ما يخصص به وتشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب اطالعة الشمس (قوله) جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغى ان لايجوز اقايم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما فى زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يخفى احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه لايشمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتداء فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف اقائم زيد فان الفاعل يشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل و كونه مبتدأ يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يخفى المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول لاضرورة فى تقديم

الخبر فى زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفى اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لانقول فالضرورة قائمة فى اقام زيد قلت لاضرورة لجواز زيدا قام بخلاف زيد اقائم فتأمل (قوله) اى الاسم المجرد آه قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضى ضرب ان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها فى تأويل الاسم فزيد يضرب فى قوة زيد ضارب وسيصرح بان التعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محقق النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تأويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المص ممن ذهب الى تأويل الجملة الواقعة خبرا صرح فى ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولايتأتى الكلام الافى اسمين او فى فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع فلايصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولايتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور ولايخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع فتعريفه به دور على ماعرفت فى تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل (قوله) اى مايوقع الاسناد به يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوى يصف الالفاظ بصفات المعانى فيقول اللفظ مسندا ومسندا اليه كما سبق فى تعريف المبتدأ فلا حاجة الى ذكر الباء السببية (قوله) او نجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ الاقرب ان يراد المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا الابالمجرد كتب فى الحاشية وكأن النكتة فى تغيير العبارة ان لايشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتدأ وح يظهر بقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى ولايخفى عليك ان الالتباس لايندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه فى تعريف المبتداء فاعل

المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة لبس بذلك (قوله) وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى ضميره راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التى هى خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد هى النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد فى تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل فى تعريف الخبر ح يضرب فى زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة (قوله) اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لبسند الى شئ كما فى القسم الثانى من المبتدأ او لبسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لافضائه للمبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه ومسمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ماقام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية (قوله) لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما تم كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤل هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثرى قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ماينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعى الفعل والداعى متقدم على مادعى اليه (قوله) جاز فى داره زيد واختلفوا فى صحة فى داره قيام زيد وجوزه الاخفش لان المضاف اليه للمبتدأ لشدة اتصاله بالمبتدأ فى حكمه وقد جاء فى اكفانه ودرج الميت ومنعه آخرون (قوله) وقد يكون المبتداء نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتداء التقديم وقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه

بجملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد فى قوله وقد يكون المبتداء نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ماهو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالغدر اذلا يندفع به لامكان الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين (قوله) اذا تخصصت توجه مايقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد الخ ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه (قوله) اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مزية ادخل السوق على ادخل سوقا فى قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ (قوله) وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ماذكره سر نحوى لالتزام العرب تخصيص النكرة فى مقام الابتداء ولا مناقشة فى الاسرار لذوى الابصار (قوله) ومثل قولك ارجل فى الدار ام امرأة وعايتخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوته فى الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه فى الدار فى الدار (قوله) فكأنه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار اعترض عليه بان هذا التخصص عند المتكلم والنافع التخصص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصص عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه فى الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغى له التعيين فى الجواب واستفاد من الكلام ماينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص فى المثال المذكور ماذكره ينبغى ان لا يجوزا رجل فى الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص فى كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة (قوله) فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل آه الظاهر جعل الضمير راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح

المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستترفيه فالنكتة لبس بذلك
(قوله) وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضميربه راجع الى المسند
به فيه انه يخرج الصفة التى هى خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها
محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد
هى النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان
جعل الاسناد فى تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعد جعله فى تعريف
الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيدجدا وقديجاب بان المراد بالاسناد
الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه اوالى ضميره اوالى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل
فى تعريف الخبرح يضرب فى زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع
الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له
وهو الصفة (قوله) اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لبسند
الى شئ كما فى القسم الثانى من المبتدأ او لبسند اليه شئ كما فى القسم الاول
من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لافضائه للمبتدأ والخبر على
السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد
الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه ومسمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف
الابتداء صادق على ماقام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن
العوامل اللفظية (قوله) لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما تم كليا
لولم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤل هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق
انه حكم اكثرى قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
قلت نعم لان ماينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل
لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل
لداعى الفعل والداعى متقدم على ما دعى اليه (قوله) جاز فى داره زيد
واختلفوا فى صحة فى داره قيام زيد وجوزه الاخفش لان المضاف اليه للمبتدأ
لشدة اتصاله بالمبتدأ فى حكمه وقدجاء فى اكفانه ودرج الميت ومنعه آخرون
(قوله) وقد يكون المبتداء نكرة لايخفى ان المنظوم هوان يجمع بين قوله
واصل المبتداء التقديم وقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام
الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه

جملة

بجملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذنبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتداء نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ماهو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالغدر اذلا يندفع به لامكان الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين (قوله) اذا تخصصت توجه مايقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد الخ ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه (قوله) اذبالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلايرد ان المعرفة ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الاانه خص بالذكر ماهو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ (قوله) وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لامعنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ماذكره سر نحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولامناقشة في الاسرار لذوي الابصار (قوله) ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة وعما تخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار في الدار (قوله) فكأنه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بانه هنا التخصص عند المتكلم والنافع التخصص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصص عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ماينتفع به واعترض ايضا بانه لوكان المخصص في المثال المذكور ماذكره ينبغي ان لايجوز رجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة (قوله) فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل آه الظاهر جعل الضمير راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح

عنه قوله وفي الدار خبره ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ كونه مبتدأ حكما (قوله) فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك اورفعه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا (قوله) وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رض في تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم و المقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثيرة في الفاعل قليل نحو علمت نفس ماقدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما (قوله) شبهه به اذ يستعمل الخ اولانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص (قوله) بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح (قوله) قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا رأى الحبيب للنشاط لانه يراه غيرا جنبي ونباحه اذا رأى العدو لاضطرا به حيث يراه اجنبيا (قوله) فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون للمخصص بما يخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة (قوله) وهذا مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ (قوله) علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك و يمكن ان يعتذر بان هذا سر نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبرا لظرف (قوله) هذا هو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى يقع مبتدأ فح يكون قوله وقال بعض المحققين منهم آه عديلا له واما اشارة الى ما ذكره في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكره الفاضل الهندي و الابحاث التي نظمها في هذا المقام فليرجع اليه

ان

ان كان لك المرام (قوله) وقال بعض المحققين منهم يقال لاتنافى بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا انهم لما راوا ان المبتدى لاتفى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة قلما يتخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة مافى الحكم على النكرة (قوله) ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر المص الكلام فيما هو من اسمين اوفعل واسم (قوله) اواد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من الجمل التى لها محل من الاعراب وحصروها فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه و جزاء شرط جازم وقع بعد الفاء اواذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لهما محل من الاعراب والجمل التى لامحل لهما من الاعرب ايضا حصرت فى سبع المستأنفة ويسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التى صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الابشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف اوجازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم اوحرف والتابعة لما لامحل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا معينا (قوله) ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة (قوله) فلابد فى الجملة وكذا فى المشتق والمأول به وقال الكسائى لابد فى الخبر مطلقا من ضمير عائد واستدل بالاجماع على ان فى خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيدا اخاك كان زيد اخاك هو ولافرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب بان فى خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلابد من عائد الظرفية فلابد لانه شبه مضاف لتعلق من عائدبه كما هو الظ الا انه عمل ببعض اللغات فى شبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى (قوله) كاللام فى نعم الرجل لايخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له (قوله) ووضع المظهر موضع

المضمر جاز فى مقام التعظيم مطلقا وفى غيره جاز فى جملتين مطلقا هذا فى سعة الكلام وفى الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا (قوله) وكون الخبر تفسيرا للمبتداء اللاولى عين المبتداء ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقولى عمرو قائم (قوله) وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فكون الخبر عين المبتداء لايقبل الحذف و وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لاينساق الذهن الا الى الضمير (قوله) لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شائع كلما قام قرينة ولبس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان فى جملة اسمية يكون المبتدأ منها جزء من مبتدأها و اما فى غيرها ففى الرفع لايجوز الحذف و فى المنصوب والمجرور سماعى (قوله) نحو الكر كتب فى الحاشية الكر دوازده شتروار مهذب انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اى الكر منه والجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير بستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوى فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز فى الحال الظرف وقوله السمن منوان منه منه فى هذا المثال صفة منوان (قوله) وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على مايعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير تعميما للفائدة وظرف الزمان لايقع خبرا عن عين لايكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجايب ماوقع لبعض فى هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لايفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الرمان الخريف مفيد لمن لايعرف ان الرمان يحدث فى الخريف ولايخفى ان الرمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على مانقل لا على ماقالوا تأمل (قوله) فالاكثر من النحاة وهم البصريون لوكان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التأويل بالجملة لايخص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة

الى

الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدأ اى حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف (قوله) اى مأول بجملة اول التقدير بالتأويل لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظ ليصح تعديته بالباء والحكم على ما فع ظرفا بكونه مقدرا مع انه لبس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغمض عنه الابصار ومما لا يبعد ان ينقل ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذلك اى الحقته به اى الظرف ملحق بالجملة ومجعول من جلتها ومما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل (قوله) بتقدير الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه يجب المقام واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام (قوله) بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد فى الدار ابوه او ما فى الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل احاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جملتان (قوله) ان الظرف لابد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لابد له من مظروف والمظروف فى زيد فى الدار هو زيد ولا حاجة الى امر اخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلابد من تقديره ليتم البيان (قوله) والاصل فى الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط (قوله) اى على معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمنى والترجى الى غير ذلك (قوله) وذهب بعض النحاة كأنه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بتابعي سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل (قوله) لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع فى المبتداء المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكأنه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان

معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن فى قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه . ومما اجاز سيبويه فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل فى جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه (قوله) اوكانا متساويين لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوى فى مرتبة التعريف فالمراد التساوى فى صحة الوقوع مبتدأ (قوله) اوكان الخبر فعلا له اى صورة فخرج بقوله له قام ابوه فى زيد قام ابوه و بقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه لبس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله اوكان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له (قوله) اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور لبس الجزاء مقيدا بقوله فى هذه الصور والالكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزاء لشروط متعددة (قوله) او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم فى هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف (قوله) كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام و فيه نظر لان ماقايم زيد فيما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفى فان قلت فينبغى ان يجب تقديم الخبر فى زيد لاقائم لانه تضمن الخبر معنى النفى قلت مقتضى صدر الكلام مايغير معنى الجملة وفى زيد لاقائم لا يغير حرف النفى معنى الجملة فاعرفه (قوله) لتصدره فى جملته وجملته مايغيره (قوله) اوكان الخبر بتقديمه احترز كون الخبر بتأخيره مصححا لكونه مبتداء نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا (قوله) اى لمتعلق الخبر لا تابع له لم يقل المصنف اوجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته و الاخصر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذى يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا فى المبتدأ فى مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر و قد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والفضل للمتقدم (قوله) اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها

وخبرها

وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان فى الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندى خبر فى التحقيق عن معنى ان لان عندى انك قائم فى تأويل عندى تحقيق قيامك والتحقيق معنى حرف التحقيق الذى هو ان قيل هذا اذا لم يمكن ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ نحو اما انك خارج ولولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق العطن (قوله) اى تقديم الخبر على المبتداء فى جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط مأخوذا فى الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى فى كل من هذه الصور (قوله) وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيد به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر فى كلام واحد لانه ايضا كثير كما فى زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او للتحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقى والمجازى من غير صارف من الحقيقة (قوله) فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان قلت اعتبر فى كل منهما ضميرا استحق المجموع كما اجرى على كل اعراب استحق المجموع (قوله) وفى هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ معنى نحو هما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولا فى هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامد اللفظ اوتقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل فى تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل (قوله) ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل (قوله) وهو سببية الاول للثانى او الحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضى

ان معناه لزوم الثانى للاول فلا حاجة الى التكلف فى ادراج وما بكم من نعمة فمن الله فى القاعدة (قوله) فلا يرد عليه اى على هذا الاصل هذا المثال اى خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم لشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سببا الى ظهور تضمنه لمعنى الشرط فوقوع الزمخشرى فى هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال على قاعدة الاعتزال (قوله) فيشبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه فى الجزاء ولم يتنبه لهذا من قال وجه عدم لزوم الفاء ههنا كون المبتدأ دخيلا فى الشرط غير عريق (قوله) الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا فى المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا ينحصر هذا فيما ذكره لان المبتدأ الذى دخل عليه اما والمبتدأ الذى يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضى منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة لمعنى الشرط كالشرط فى الفاء وليست صحة لدخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بفعل معنى (قوله) او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فالاولى به بافراد الضمير (قوله) ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا زائدة اذ المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضى صرح بان ذلك لا يجب فيه وبحث ان الشرط ههنا منتف اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقاة (قوله) كل غلام رجل يأتينى آه فيأتينى صفة رجل فان قلت كل رجل يأتينى ايضا مثال المضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع بكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى (قوله) والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصود

كثير

كثير الدوران فيما بين الناس بعد ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و يمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط فى الصدارة وتدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع فى ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة الشرط لانتفاء لازمه الذى تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء فى خبر المبتدأ الضعف مقتضية وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره فى المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة (قوله) فان قيل باب كان فى التسهيل ان المنع من حيث التبع والاستعمال انما يتحقق فى ليت ولعل و كذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع فى ان المكسورة واما المنع والاختلاف فى غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المص فى هذا المقام (قوله) و وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة بالفعل ههنا انه سيقول وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين حاله هنا لاوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم فى الغلط (قوله) وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو و احتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف مما لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ و ماقبله خبره فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره فى موضعه فينتقض بيانه وجوب حذف الخبر و بيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به بل العذر فى عدم ذكرهما فى هذا الموقع ان الاول فى كتبهم من مبنيات بحث النعت والثانى من مبنيات بحث افعال المدح والذم (قوله) اى المبتدأ المحذوف جعله مثالا للمبتدأ المحذوف والظ جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول فى الكلام حذف مضاف اى المبتدأ قول المستهل وعلى الثانى حذف مضافين اى كحذف مبتدأ قول المستهل فكأنه لتقليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدأ المحذوف فى قول المستهل

بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته (قوله) المبصر للهلال القمر الى ثلثة ليال هلال و بعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر وليلتين اوالى ثلثة اوالى سبع ولليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجد فى كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبى الرافع صوته حين يتولد و فى القاموس استهل الصبى رفع صوته بالبكاء و كذا كل متكلم رفع صوته اوخفض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته و فى بعض الحواشى قيل الاستهلال ماه نوديدن و بانك كردن وكلاهما مستقيم فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك فى معنييه (قوله) لان المقصود المستهل فيه منع الاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال لبس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدأ (قوله) جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما انتفى خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر لان امتياز الرائى من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار و قوله و لئلا يتوهم نصب الهلال وجهه ان الغالب فيما هو فى اخر الكلام الوقف عليه وقبل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف (قوله) فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروجى السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اى خرجت فوقت خروجى السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذى يدل على صحة هذا المذهب عندى ان العرب اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا مفعول فاجاءت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف و يحتمل ان يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف (قوله) فيما التزم يقال الزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله فيما التزم اى فى تركيب يقال عليه الاظهر فى خبر لئلا يخلوا الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا

يخفى انه لامعنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اى فى موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينيا فيكون المعنى و وجوبا فى وقت التزام غيره فى موضعه (قوله) وذلك فى اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر فى زيد فى الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظى لايساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا (قوله) الاول المبتدأ الذى بعد لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذى بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكأنه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى قاصر لابد من تقييده (قوله) لولا وجه زيد وزيف بان حذف الفعل لايكون واجبا من غير مفسر ولا فى الماضى يجب تكريره فى غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا (قوله) وقال الفراء لولاهى الرافعة ولايخفى انه لابد من القول بحذف مسند الكلام فح ان كان خبرا فيلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظى دون الخبر (قوله) وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا او مؤلا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لايكون مصدرا حقيقة فافهم (قوله) منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين (قوله) وبعده حال ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (قوله) واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب مايكون الامير قائما قال الشيخ الرضى يجوز فى هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان تقول اخطب مايكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس المجاز فجعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولايخفى ان ما ذكره من جواز رفع الحال فى هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر فى اخطب مايكون الامير حينيا اى اوقات كونه فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة (قوله) ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما تقديره اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر

لايجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرفه ولايجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هوغير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهولايجوز عندهم وبهذا اعرف ان من جوز الاختلاف له ان يخالف فى تقدير اذا كان ويكتفى بتقدير حاصل (قوله) فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظرف (قوله) ثم حذف اذا مع الشرط العامل فى الحال اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لايخفى (قوله) وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب فى الحاشية ولايخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى فى غير المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو وفيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لايدخل الواو فى خبر كان الاتشبيها بالحال فلا يلزم وفيما ذكره من التوجيه الخالى عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لايعهد التعبير عنهما بالملابسة (قوله) ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال لو قال بحذف العامل وذى الحال مرة واحدة كما فى راشدا مهديا لكان اكثر استراحة عن التكلف (قوله) وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف (قوله) ضربى زيد اضربه قائما ولاعيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه (قوله) لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة تأكيده المعنوى وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر (قوله) وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة

جعل

جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل عن الواو الى مدخوله وهو تكلف (قوله) وذلك كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار الذى هو الارض والنخل والمتاع وهنا كاية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى فكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تفني وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكأنه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا (قوله) اى رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا عنه فيصح الحكم بنيابته (قوله) واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتدأ وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه ذا قال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعة فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا (قوله) يكون مقسما به يعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه حيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذى هو قسمي (قوله) والعمر والعمر بمعنى واحد ولا تستعمل مع اللام آه في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمرى (قوله) اى من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوى قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام (قوله) احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من هذا التصرف في المحدود اى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر

الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله (قوله) عليهما اى على المسند وشئ آخر ولا يخفى ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشئ آخر وان كان صحيحا فى الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر (قوله) والمراد بدخول هذه الحروف كأنه معنى عرفى للدخول والمتبادر فى عرف الفن الدخول لايراث اثر لفظى لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظ ومع ذلك مضر لانه يدخل فى التعريف المسند الذى دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لايراث اثر معنوى هو التأكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدأ لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا وبقوله معنى ما يشملهما (قوله) فان يقوم ههنا من حيث اسناده يقوم لبس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية (قوله) فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعنى ان الجواب السابق يغنى عن هذا الجواب الذى يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه (قوله) ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء فى هجنته فاللائق ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم فى ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى الاسم ان توقف معرفة خبر ان على اسمه المنتظر انتظارا طويلا (قوله) فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم او تأويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (قوله) مثل قائم فى ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف (قوله) والمراد ان امره كامره الخ لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اى خبر صحيح واى

خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله امره كامره خبر المبتدأ بان امره كامره في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبران ايضا كذلك والفساد انما طرأ من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما وفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يفت السبق ذكره (قوله) ان من ابالة ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من قيمن ابوك خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه (قوله) الا في تقديمه اى تقديم خبر ان فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا (قوله) الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا ان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان (قوله) وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان يصحح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المصنف الا اذا كان ظرفا قاصر (قوله) خبر لا الكائنة لنفي الجنس قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض صلته فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا يتأول يلهما بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اى خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لاولى الالباب (قوله) اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس

الانفى وجوده فنفى الصفة صار بمعنى نفى غير الوجود فلا كما يكون لنفى صفة الجنس
يكون لنفى الجنس فلو حمل قولهم لا لنفى على معنى نفى صفة الجنس لم يتم
التسمية فيما هو لنفى الوجود ولو حمل على نفى الجنس لم تتم فيما هو لنفى صفة
الجنس فلا بد من التسمية لملاحظة حال بعض الافراد وح يصح حمل
العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه (قوله) والمراد
بدخولها ما عرفت فى خبر ان من الدخول لا ايراث اثر لفظا ومعنى فى قوله
فلا يرد نظر كما عرفت الظهور ايراث اثر معنوى فى يضرب (قوله) وجعل
فى الدار صفة قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح
فحقه ان يستغنى عن الايضاح وكما ان فى الدار فى لا رجل فى الدار يحتمل ان يكون
صفة رجل يحتمل ذلك فى لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئى المثال (قوله)
ولا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند
جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظ يعنى ان رفع صفة المعرب
المنصوب خلاف الظ فالاحتمال الظ فى لا غلام رجل ظريف الخبرية
دون الوصفية وهذا يكفى لوضوح المثال وحسنه (قوله) لا يتقيد
بالظرف يعنى من غير سماجة ويزيد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة
لو لم تقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالالائق ان يتجاوز عن المثال
ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد
ولا يخفى ان نفى جمع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود
فى مثله نفى الحصول فى الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة (قوله)
وليكون مثالا لنوعى خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى
الايضاح فلو ترك بيان نوعى الخبر لكان اشمل (قوله) ويحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا قدر موصوف كثيرا مصدر الفعل والمشهور فى مثله تقدير الزمان
وهو الملائم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا (قوله) لدلالة النفى عليه
يقال لان النفى يقتضى منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام
وقيل لان النفى رفع الوجود ورد بان النفى رفع الوجود الشامل للوجود
فى نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود فى نفسه وهو ليس بشئ لان
المتبادر من النفى نفى الوجود فى نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود فى نفسه

فينصرف

فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه (قوله) اى لا اله موجود الا الله جعل الزمخشرى كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر و كتب فيه رسالة ومحصول ماذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الا اله وهذا مما يتحير في تعقله الاذكياء و يتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو انه لو ابدل بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفى وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظى وهو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى (قوله) انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيفه المص بان لاح يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذى بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزيفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا انتفى كنيابة يا مناب ادعو و يكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها (قوله) وعلى التقديرين يحملون مايرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة اذ ثبت في لغة بنى تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم خبرا الا ان هذا البحث لبس وظيفة العرب والانكار انما يتأتى لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسى لا ادرى من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثير القيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة و كثيرا مالا يصرح به لهذا كما في قوله و يجوز حذف حرف النداء وقوله و يحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا يعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله و بنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ودائما عند بنى تميم لكان اخصر (قوله) و بما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك من القبول (قوله) اى عمل لبس هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لا تقول المستفاد من الاضافة عليهما لا عمل لبس قلت الحكم بالشذوذ على عملهما

لا على عملهما عمل ليس حتى يوهم كثرة عمل اخر يوانما قال الشارح اى عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير الشذوذ وانما الشذوذ فى نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ فى نفيه ودخوله على المبتدأ والخبر (قوله) شاذ قليل حمله على الشذوذ فى الاستعمال وللشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال (قوله) فيقتصر على مورد السماع وهو للنكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه محل (قوله) من صد كتب فى الحاشية الصدود الاعتراض والبراح الزوال والضمير فى نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لى عنها (قوله) ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس رد على الشيخ الرضى حيث قال انه لنفى الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقى احتمال ان يكون لا براح من قبيل اللاشى فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل فى رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد فى البيت على عمل لا (قوله) اعلم ان المراد بالمسند هذا التعرض مبنى على الغفلة عما ذكره فى تعريف الفاعل (قوله) علامة كون الاسم مفعولا اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهى اى علامة كون الاسم مفعولا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية (قوله) لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان فى الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهتى وفعلت الضرب والتأديب وقمت زيدا فى ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربعة مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها ويتقدح عن هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما

نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب و بهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول فى اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربعة واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد فى الظاهر وتغيير فى التحقيق فان المفعول فيه ضمير يقيد به الصفة و المفعول به خال عنه متقيد بالاسناد الى به فقيديه مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد (قوله) فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير اى بما قام به معنى الفعل المذكور الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن (قوله) وانما زيد لفظ الاسم ماذكره فى وجه زيادة الاسم واضح لامرية فيه انما الشان فى تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم فى تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ماقيل ان زيادته لاخراج ضرب الثانى فى ضرب ضرب زيد فان ضرب الثانى ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ماقيل ان ضرب الثانى ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعانى التضمنية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعانى المطابقية وثانيهما مانقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه فى اخواته تفنن فى البيان والشارح جعل الاسم محذوفا فى تعريفات اخواته اكتفاء بذكره فى تعريفه (قوله) او استغناء عطف على قوله مذكورا اولا يعنى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ و المقدر و الاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع (قوله) وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لاحقيقة ولاحكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج ويل لك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد

ضرب شديد فى قولك ضربى ضرب شديد وضربى انواعا او الف وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم مافعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على مافعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا فى ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم مافعله اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا فى ضربت تأديبا وانما هو لاخراج اقائل وضارب زيد على سبيل التنازع فانه ضار باسم مافعله فاعل القائل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتأمل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتى فان كراهتى لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل (قوله) صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور (قوله) بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذى فيه معنى الفعل فانه ح قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ماقصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ماصدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تأديبا انما يتم لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان فى التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذى سمعت (قوله) للتأكيد ان لم يكن فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل اى لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا فى الزمان الماضى مفعولا مطلقا للتأكيد (قوله) والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او فى ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب (قوله) والعدد ان دل على عدده اى عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى للفرد الشخصى (قوله) لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والا لكان فى مفهومه زيادة على مفهوم الفعل (قوله) وقد يكون اى المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة

للتقليل

للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لايشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ماهو بغير لفظه قليل اوهو عطف على لايثنى ولايجمع اى الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التأكيد المعنوى بالفاظ محفوظة واللفظى لايكون بغير لفظه ولايبعد ان يقال اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه (قوله) نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر فى شروح المصابيح النبوية ولايخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا (قوله) وسيبويه يقدر له عاملا اى فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر سيبويه فى مثل انبته الله نباتا دون مثل قعدت جلوسا (قوله) خبر مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف اخير ولايغير فى التثنية والجمع والتأنيث وفى القاموس يقال فلان خير الرجال وفلانة خير النساء (قوله) والجدع قطع الانف والاذن آه فى الرضى كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال (قوله) وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لايخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسى ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد فى كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة فيه ولاقاعدة له يعرف بها (قوله) وبعضهم الصواب انه لاجواب للاعتراض لانه كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسى اوليس بواجب ولايذهب عليك ان الاوفق بعبارة المص هو الجواب الاول (قوله) مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته (قوله) بعد نفى داخل الظاهر انه قدر لنفى صفة لان الصفة الواحدة لايصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفى فالمقدر صفة معنى نفى وماذكره الشارح اظهر اذلاوجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفى اومعنى بتأويله بواحد من نفى اومعنى نفى والصفة فى الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفى داخل على اسم لايكون خبرا

عنه اومعناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم (قوله) داخل على اسم لايكون خبرا عنه اى داخل على طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة اومعنى ليشمل ما كان زيد الاسيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه داخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الاسير اوخرج بقولنا لايكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو مازيد الاسير بالرفع وقيل المعنى لايصلح ان يكون خبرا بلا تأويل اومبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على مازيد الاسير مع انه ليس محذوف الفعل (قوله) لانه لوكان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لايكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى والمفعول المطلق لايكون كذلك وفيه نظر فالاولى ان يمثل بما حالك الاسيرا شديدا فان حذف فعله لايجب بل يصح ماحالك الا ان تسير سيرا شديدا (قوله) اووقع مكررا والقال اومكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا (قوله) اى في موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه لايخفى انه لاتفي العبارة بتقدير هذا وكأنه جعل المصدر ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لايكون خبرا عنه لانه مماذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الواضح هو ان يقال ماوقع مثبتا بالا اومعناها اومكررا بعد مبتدأ لايكون خبرا عنه (قوله) وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لايكون خبرا عنه فيه انه يقتضى ان يجمع بين قاعدتي ماوقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة (قوله) تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر آه اوعلى انه يكون للتأكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما اوعلى انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لايصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لايجب كما في المثال الثانى فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اى ما انت تسير الاسير البريد (قوله) البريد معرب دم بريد وهو اسم بمعنى اسب بيام اذ البغال انه قطع

الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك (قوله) ومنها ماوقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر اذلو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه (قوله) والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصحب معز بدمسرورا فاما ان تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة (قوله) وبأثره غرضه وغرض الشيء اثر فاعله بواسطته سمى اثر اله وح نقول الظاان يحمل فشدوا الوثاق فامامنا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان احترازاته المبينة لغيره لان ماقيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحوله سفر يصح صحة او يغتنم لغتنا ما لان مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ماقيل ان متقدمة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال ممنوع وكذ ماقيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل لا وثوق له فلعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض له (قوله) وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا فسره الرضى ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق منا بعد وفداء او فغداء او ثم فداء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله (قوله) ومنها ماوقع للتشبيه اى لان يشبه به امر يرد عليه مثل ومررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حاربان المفعول المطلق هنا التشبيه شيء بشيء لا المشبه به شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي هو فعل المتكلم ووصفه اى وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها له كما في له صوت صوتا مثل صوت حار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل (قوله)

زيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لامن القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لاحاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شئ واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوتا تأكيدا لفظيا (قوله) واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد (قوله) فاذا له صوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل اوعطف بيان اوصفة بتقدير مثل وبتأويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لايكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصلح تأويله بان مع الفعل وحمله لهذا التأويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل مرجو وهو في هذا المقام مقطوع به (قوله) صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر (قوله) لامحتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا تحتمل غيره وفي مقابله وقع مضمون جملة تحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اى لامحتمل ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة (قوله) اى اعترفت اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده (قوله) ويسمى هذا النوع من المفعول الخ التسمية من متأخري النحاة في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون ونسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتأخرين (قوله) وما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى اولم يكن نحو ضربت ضربا (قوله) لانه من حيث هو منصوص الخ يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد بمعنى المصدر وجعل تسمية المصدر

بالتأكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على مادل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تأكيدا لنفسه لانه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ماتعين المصدر للدلالة عليه واما التأكيد بغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهى غيره وليس فيها مايتنزل منزلة نفسه لانه لا اشعار كما في التعيين للدلالة على ماتعين للدلالة عليه . (قوله) ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره هذا مااختاره المص واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي آه وفيه انه بعد ابتني هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ليتكرر او يتقرر ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تأكيد البس لغيره (قوله) ومنها ماوقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن التثنية فيه رد على من قال المراد مايكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره (قوله) مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضرب بضربي الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضى وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفهم بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول (قوله) ويجوز ان يكون من لب بالمكان فان قلت بل يتعين الاشتقاق من المزيد الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ على ماهو اكثر استعمالا في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اى انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب او مخلصا مقصدي والباقي لك من قولهم دار فلان تلب داره اى تواجهها او محبتي لك من قولهم امرأة لبة اى محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب خالص (قوله) فحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم (قوله) وعلى

هذا القياس سعديك اى سوى جواز ان يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثى اسعد بمعناه (قوله) المفعول به قال المص انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعنى ان البـاء اما السببية فيتعلق بالفعل او الصلة و يتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفى عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال (قوله) ولم يذكره اى الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم فى التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به فى قلت زيد او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق او تفننا فنبه فى تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفى تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم مدلوله المطابقى لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمى مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا اعرابهما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل و قد صرحوا به ولو سلم فقد سلك فى التعريف جادة التغليب (قوله) والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون يعنى ان ارباب اللغة يقولون لكنه يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق فى المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق و يمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر و حرف الجر لتغيير المعنى و بعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا فى ذهبت بزيد مفعول به دون زيد فى مررت بزيد ويخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر فى المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام وخرج المستثنى والتميز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل فى التميز تعلق بما تبين به وفى المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتميز لم يكن على تميز فيما بين الاخوال المحلى انه يشكل بالمفعول الثانى والثالث اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك انه اشكل على بعض عمرو فى ليشتم زيد وعمرو فاحتاج الى التقييد التعلق بتعلق بغير الفاعلية و غفل عما تقرر ان المعتبر فى جميع التعريفات

مايخرج التوابع ولم يذكره لان التقييد لا ينفع فى الانتقاض بضرب زيد زيدا وعمرا
ثم تقييد التعلق بما يجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا
بنفسه منه (قوله) والمفعول المطلق مما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا
الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب واقع على الضرب او الضربة بل يقال
وقع الضرب والضربة (قوله) والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الاولى فعل اسند وكذا الاولى فى قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند (قوله)
فيخرج به مثل زيد فى ضرب زيد الاولى ان يقال فيخرج به زيد ويدخل درهما
فى اعطى زيد درهما واخراج زيد انما يتم لو لم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم
وهو الارجح الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم
باب المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولى ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية
مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى ومن منع عدم كونه
مفعولا به خفى عليه الحامل لدفعه (قوله) فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر وله دفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل
الاصطلاحى فيحمل عليه ويلزم فى اسناد الوقوع المسامحة وكذا فى الاكتفاء
بالفعل الاصطلاحى لخروج شبه الفعل (قوله) لقوة الفعل نبه على ان ذكر
الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما فى نظايره لكن ينبغى
ان يعلم ان العم للفاعل والمفعول كالفعل (قوله) كوقوعه فى حيز ان
وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب كون الفعل اهم فينافى
التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم
للتخصيص لا للاهتمام (قوله) اى تريد مكة اى اتريد مكة (قوله)
تخصيصها بالذكر ليس للحصر ذكر الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر
فان قلت فما فائدة ذكره قلت ليضبط المذكور عند السامع ولا ينقلب شئ
لكن يتجه ان الحذف كون خمسة خامسها المندوب على طريقة المصنف فرعاية
مذهبه تقتضى ان يجعل الابواب خمسة (قوله) لوجوب الحذف
فى باب الاغراء الخ كتب قدس سره فى الحاشية نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو
الحمد لله الحميد ونحوها كى زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
(قوله) نحو اياك ونحوه معناه الحث على الفرار من الحرب لو قصر اليد

واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا
(قوله) وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به
الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه
من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فمما يعجب منه لانه بهذا الاعتبار
لا يعدون الحذف الجائز واجبا (قوله) سهلا من البلاد لا حزنا في الحاشية
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض (قوله) بوجهه او قلبه
لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول
نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان
بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا جدا
صرف قوله اقبال عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم
من الاقبال بالوجه او بالقلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه
حقيقة او حكما بل يكفي بان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير
الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما (قوله) او حكما مثل يا سماء او يا جبال
ومنه نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال ايلا وجهه ولا قلب لبطلانه لذلك
التنزيل من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل بوسيلة حمل على اخره يقال
في القول بتنزيله تعالى بمنزلة من له صلوح النداء ترك الادب فالاولى بان يقال
المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس
بتنزيله بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام
ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء
الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى
(قوله) وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران
على السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل
الوقوع (قوله) فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وكأنه منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا آلة وا من حروف النداء (قوله)
بان يكون آلة الطلب لفظية الية والمطلوب فلعله ما قدره صاحب الطلب تقديرنا
فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتأمل (قوله) او المنسي
او المحرف وفي بجواز حذف حرف النداء مع كونه للشاهد غرضة يمكن دفعها

بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك (قوله) وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما (قوله) فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم (قوله) فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه لبس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا (قوله) وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزئي الجملة (قوله) وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه لورود عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم ونقض باف بمعنى اتضجر وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة وأورد عليه وعلى مذهب سيبويه بانه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا تفيد وحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحروف لا تفيد بدون متعلقها وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا تتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه (قوله) ويبنى اي يجب ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل لا الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي (قوله) لقلتها اي لقلة كل منها لا لقلة الثلثة لمساواة المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة

ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف (قوله) ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فتقديم المستغاث لاتصاله ببيان البناء والتغير من حاله الاصلي (قوله) يرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل وللك ان تجعل الضمير الى ذات فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى (قوله) او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كأنه قيل ويبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان مما به الرفع النون وكأنه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم (قوله) اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف ولما قابلته شبه المضاف فدائرة على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابله وقيل ينصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف (قوله) وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى حاصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان باحليما لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم يعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سهى فيه الشارح والمخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبارهم اما لدلاع معنوي

او

او الاضطرار بحوى اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه
ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه لشئ اما عملا نحو يازيدا و ياعمرا اذا
جعل علما او اسم جنس نحو ياثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعدد
مخصوص كاربعة و اربعة عشر و اما الثانى فكالمنادى الموصوف بالجملة
والظرف فانه لابد وان يجعل من نداء الموصوف لامتناع وصف المنادى والا لزم
وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل
من وصف المبنى لامتنع نفى الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا
فاعرف ان شبه المضاف فى باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه
الذى مع المعطوف اسم لشئ والموصوف بجملة او ظرف وفى باب لا الاولان
فقط (قوله) لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية فقولهم المبنى ما ناسب مبنى الاصل بمعنى المناسبة بواسطة
او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى فى الدلالة
على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير المخاطب فبنى لتلك
المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت بالعلم لكن لم يعتبر فقدانه طردا
للباب (قوله) وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم
بناء المضاف وما فى حكمه و بناء النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب
(قوله) ويازيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو
والنون لزمه لام التعريف مخصص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح
والصواب يارجلان (قوله) اى بلام تدخله وقت الاستغاثة يعنى
الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى معناه لو لم يكن هو المتبادر
(قوله) وهى لام التخصيص قلت بل لام التعليل اى اغثنى لنفعك
ولاجرك وفى ياللّٰه اغثنى لمقتضى ذاتك ولكرمك (قوله) نحو ياللزيد لا يكون
الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا فى مقام الاغاثة او التعجب
او التهديد (قوله) واجيب اى عن الاعتراضين فما قيل او بلى ان قولهم
مثل ياعبداللّٰه من تتمة القاعدة مبنى عن الغفلة (قوله) كان المهدد اسم
فاعل يستغيث بالمهدد الخ فيه انه يأبى عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا
النداء فى حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ لمحضر

فيظلم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليغير
حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيثه المهدد ويخلصه عن اثم القتل
او الضرب به او يستغيث به له بان ينجي نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك
مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق
طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب (قوله) لانتفاء ما يقتضي
فتحها لا يختص المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة
(قوله) ولا لام فيه ح ظاهر كلام المص ان الجملة حالية فيخل بالمقصود
لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا نقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور
انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول
وجود الالف غير ضروري لجواز ان يقلب ياء ولاقتضاء اللام الخفض وقوله فبين
اثريهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في الاجداء لان جر غير المنصرف
بالفتحة الآن يعتبر اطرادا للباب ولك ان تقول ليس التنافي لاختلاف حركتي
الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية (قوله) وينصب
ما سواهما يعني انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم
لا ينفع مال ولا بنون نحو يا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مما هو مبني على الفتح لانه
لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد ينصب
ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص
بما سواهما ويمكن ان يقال اراده ويبقى على ما كان عليه من النصب
ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال
ولا بنون مهملا في بحث المنادى (قوله) يا طالعا جبلا هذا المثال من
المطالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه ان قدر
موصوف فيكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون
هناك شبه مضاف وذكر من لا مثالية في حله ما شاء (قوله) ويا حسنا
وجهه نظر فيه في الحسانية انما قيدناه بقوله نظر فيه ليكون نصا في كونه نكرة
لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن الوجه النظر فيه هذا الكتن
وصفه شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا

بجملة

بجملة اوظرف نحو يا حليما لاتعجل قدوسا فانه لايجوز القدوس و يانخلة من ذات عرق طويلة فانه لايجوز الطويلة (قوله) وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعنى التابع فى الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجئ فى كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه فما ذكرهنا فايجئ فى كلام الشارح فلم يتبع كلامه ادنى تتبع (قوله) المبنى على ما يرفع به قيل هو المتبادر من لفظ المبنى هنا الا انه قيل فيه ويبنى دون غيره (قوله) لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان ياعبدالله وعمرو و عمرو فيه تابع للفظ عبدالله لانه منصوب المحل بالتبعية لاغير واما بناؤه فلبس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الاتى حكمه لم يساعده عقله وكذا يازيد وعمرو يجب فيه جر عمرو و لم يجز نصبه حملا على محله (قوله) لان توابع المستغاث يعنى ان الحكم على توابع المنادى المبنى يرشد الى تقييد المبنى لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة التقييد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يازيد بن عمرو والعاقل فانه لايجوز فى العاقل الا النصب لانه لايرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد (قوله) ولا شبه مضاف المفرد الحقيقى يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية (قوله) ولما لم يجز الحكم اللاتى آه فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعى التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبنى المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا و ينبه بذكر التأكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعى فى امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين فى جعل التأكيد اللفظى كالبدل (قوله) لان التأكيد اللفظى حكمه فى الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلايم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لا ان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكأن المختار عند المص ذلك (قوله) ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوى واقوى انه منه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتأكيد الغير المذكورين حكمهما حكم المستقل لكن تصريحه فى شرح المفصل بتقييد التأكيد بالمعنوى يشعر بان ترك التقييد

هنا مبنى على الغفلة (قوله) والصفة فيه رد على الاصمعى حيث لم يجوز
وصف المنادى المفرد لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه فى يا زيد العالم
بانه على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان التأويل فى وصف
المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم تعتبر حيث لم يبن بخلاف
المنادى المفرد المعرفة (قوله) والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف
باللام ينبغى ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر واوضح (قوله) ترفع على لفظه هذا من
غوامض النحو لان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع والتابع باعراب
سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله
الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون
فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع (قوله) واقتصر على مثالها ولانه
اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافى لحرف النداء وهو اولى
بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له (قوله) . وهو استاذ
سيبويه وهو الذى قال صاحب اعراب الفاتحة فى شانه لم يتقدمه مثله
ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من
سيبويه لان المعطوف بالحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على
حاله جارية عليه فيه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه المضاف
حرف النداء لكان منصوبا فينبغى ان لا يختار فيها الرفع (قوله) ان كان كالحسن
يعنى علما فقوله والا يعنى ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضى مذهب المبرد لكن
المص فى شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح فكان المص لما رأى ان المعقول ان
اللام فى بعض الاعلام لازم كاللام فى اسم الجنس فلا ينبغى الفرق بينهما قيد العلم
فى كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما فى حكمه
من الاعلام وحينئذ لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان
فى الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه
ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام
عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلام التعريف او جعل لامه
جزء العلم وذلك فى علم هو اسم جنس فى الاصل خص بمفرد منه لخاصة له اقتضت

ذلك

ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق
الخويلد يسمى به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما العدم تصور معنى جنس
كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كار بعاء فانه يتصور له معنى جنس هو الرابع
لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور و يثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري
(قوله) والمضافة عطف على المفردة وتنصب على ترفع عطف امرين
على معمولى عامل واحد لان العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتداء
(قوله) حكمه اى حكم كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما باتاً ويلهما
بما بقى من التوابع فيعلم منه انه لو قال وما بقى حكمه حكم المستقل لكان اخصر
(قوله) والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف
ذكر مع مسائل التابع قلت هو من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف
اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح (قوله) المنبئ عن جواز ضمه لانه لم يعرف
من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان ينبئ اختيار الفتح عن
جواز الجر في يا زيد بن مغيث (قوله) مجرد عن التاء او ملحوق بها يعني من غير تغير
اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو (قوله) بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر المتبادر ما هو الاعم (قوله) اى اذا اريد نداؤه وفيه انه اذا لم يجز جعل
المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما انه لا يصح
ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة
لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع
لانه تبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام
المنادى (قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال
يا ايها الرجل آه لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام و يا هذه المرأة و يا هذان العالمان
الى غير ذلك ومن فتنة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين
يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين
تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف
فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا
بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى استثناء يا الله
من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه

وان قصد النداء في يازيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو ازيد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذى لايناله الا الكرام (قوله) ياايها الرجل بتوسيط اى الموصوفة المحذوف ما اضيفت اليه تعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اى هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كان الموصولة اكثر ليكون هذا اى في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح ياايها النجم اوالصعق ولان جعل المعرف وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة (قوله) مع هاء التنبيه ليخبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه وقوله ياهذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام المتوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لايكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يخص الامرين فلذا قدم ايها (قوله) والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اى موصولة لانه على هذا التقدير لاحاجة الى نكتة التزام الرفع (قوله) ولهذا لم يذكر هنالك مايخرج صفة الاسم المبهم اى صفة الاسم هو المبهم الذى جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لايجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في ياهذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة (قوله) منادى معرب الخ ولهذا لاينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لايتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للوحدة اى تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد مايكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولايخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الامن لايتحاشى عن التعسف واما ماقيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة (قوله) وقالوا ياالله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزة واختصاص ندائه بكلمة يا بين حروف النداء كاختصاص

نداء

نداء ايها وايتها ذكره فى مغنى اللبيب ونداته بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن الذى لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غيران تقول يا ايها الله مثلا فى حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشدد فى آخره فيجب حذفه وهو مختص بالدعاء (قوله) بانه اشد شذوذا الظاهر اشد كأنهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ لجعل الشذوذ بمنزلة العيب (قوله) ويتم الثانى تأكيد لفظى ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتأويل القبيلة او لكونه علما واقعا فى الشعر يقتضى الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضى فهو ان التأكيد اللفظى فى الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغير وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثانى بلا تنوين وان لم يضف (قوله) وذلك مذهب سيبويه المذهب لاستاذه هو الخليل وهو تابع له فيه (قوله) والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب وكأن المص اشار الى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بتقديم الخبر (قوله) لا ابا لكم قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الادب وقال الازهرى انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفى القاموس لا ابالك ولا اباك ولا ابا لك ولا ابك ولا ابلك كل ذلك دعاء فى المعنى لا محالة وفى اللفظ خبر (قوله) فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر (قوله) احتراز عن نحو يا فتاى ويا قاضى واما يا مسلمى جمعا وتثنية فينبغى ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة فى صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة واما فى حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما فى لغة الضم ومنها القرأة الشاذة رب احكم بضم الباء فينبغى ان يجوز يا فتاى اذا اشتهر اضافته الى المتكلم ولا يذهب عنيك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاى كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير عبارة الرضى حيث قال لتدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف

مغيرا (قوله) وقد جاء شاذا في غير يا بني فانه كثير فيه الفتح لثقل اليائين
(قوله) ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها
وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة
الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب لبس
الامع الالف اما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز
بحذف الياء واسكان ماقبله واذا وقفت على غلام بالفتح يجوز الهاء والاسكان
فالاولى ان يكون وقوله بالهاء عطف على محذوف اى بلا هاء وبالهاء وقفا
فيكون في حيز الجواز الاانه يجب ان يحمل الجواز على مايشمل الوجوب لئلا
يشكل بيا غلاماه (قوله) وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لايقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة
ويشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة
بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت
ويا امت خاصة (قوله) بابدال التاء بالياء الباء صلة الابدال وانما
تدخل على المتروك فهو التحتانية ومافوقها الفوقانية دون العكس كما سبق
الى الاوهام (قوله) وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما
في القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة للتأنيث لكونها بدلا
عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد
بخلاف بنت فانها عوض عن حرف اصلي (قوله) او مكسورة
لمناسبة الياء الياء لايناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب
الكسر قبلها فلا وجه ان يقال لما ابدل التاء بالياء فاقتضت كسائر تاآت
التأنيث فتح ماقبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظ بعد
حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى
بما احدث فيه من الاعراب (قوله) وبالالف عطف بحسب المعنى على
يا ابت فانه في معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اى كائنة مع الالف
وقيل عطف على محذوف اى بلا الف والفضل للمتقدم (قوله) فانهم
يقولون يابنت ام لوكان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف
لافادت العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص

بالنظر

بالنظر الى الجزئين و يجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع (قوله)
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم آه الاخصر وقالوا يا ابن ام و يا ابن عم خاصة. مثل باب
يا غلامي وفتحا (قوله مثل باب يا غلامي فقالوا آه وقالوا با الهاء وقفا (قوله)
الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية
اذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل
للنطق بها (قوله) اى واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي ومقيد
بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة و حال الضرورة في النداء معلوم
بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غير مقيد بالضرورة (قوله
اى لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله
الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم
يوجد شرط نصب المفعول على ما سيجئ وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل
العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة ولك ان تجعل
اللام للوقت اى جائز وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم
اى الترخيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع (قوله) اى لمجرد
التخفيف ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا
كذا في القاموس وما في هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح
الشاة بلا علة لم يثبته القاموس. و جعله معنى المجرد واورد عليه نحو يد
فانه حذف لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف
لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف
وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله (قوله) اوشرط
الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم
المنادى ح استبشاعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله
وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير
الى قوله ترخيم المنادى (قوله) امورا ربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية
رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق
الف الاطلاق فانك تقول في يا ضباعة في الوقف لا محالة يا ضباعة بالهاء الا
في مقام الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فترخمه بحذف التاء وتقف

بالف الاطلاق قوله لانه لبس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى فى
يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد (قوله) وان لا يكون
جملة و بعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير (قوله) ولزيادته على الثلثة
لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه
ان لم يكن معربا او ما فى حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم
بالذى فى حكم المعرب (قوله) بلا علة موجبة كما فى عصا اذ المحذوف لعلة موجبة
فى حكم الثابت (قوله) اسما ملتبسا بتاء التأنيث واذا وقف على المرخم منه
يوقف بالهاء فيقال فى يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو * قفى
قبل التفرق يا ضباعا * ولا يك موقف منك الوداعا * (قوله) ولما فرغ من
بيان شرايط الترخيم الخ اوتقول لما فرغ من بيان شرايط مطلق الترخيم
شرع فى بيان شرايط خصوصياته اونقول لما فرغ من بيان شرايط الترخيم
شرع فى بيان اقسامه (قوله) زيادتان قيل لا بد ان يكونا لمعنى فيخرج
نحو عصبصب (قوله) فى حكم الواحدة فى انهما زيدتا معا وان كانا
لمعنيين نحو مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيادتان زيادتا التثنية
والجمع والتأنيث والنسبة والالحاق وزيادتا عمران هكذا قيل وفيه نظر لان
زيادتى اخر شملة للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا
معا لان اللام الزايدة موجودة فى كثير من الصيغ بدون التاء (قوله) واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة نبه به على وجه حذفهما معا (قوله) او كان
فى آخره حرف صحيح اصلى لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره
الرضى حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلاة والسعلاء بكسرهما
الغول اوساحرة الجن كذا فى القاموس ولك ان تريد بآخره آخره الحقيقى
وتاء التأنيث فى آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة (قوله) وهو اعم
من ان يكون حقيقة او حكما يمكن بان يفسر ما فى حكم الحرف الصحيح بما يقبل
الاعراب فيلايم جعلهم المعتل الذى يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح (قوله)
اى الف او واوا و ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما
حرف مدة (قوله) حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو رجيل وسنور
فانهما لا يسمى مدة (قوله) والمراد بها المدة الذائدة لتبادرها الى الذهن

لقلتها

لقلتها وكثرتها اوالمراد ماهو مدة مطلقا والف مختار لم يكن في اصله مدة وانما صارمدة بالاعلال وانما لم يأخذ هذا القيد ولك ان تأخذه فيهما وتجعل ثبون اكثرمن اربعة احرف في الاصل (قوله) لان نحو ثبون جمع واياك وان تجعل بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كثمود فينبغي ان يقيد القاعدة بمايخرجه فاعرفه (قوله) حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين لايؤخذ في الجزء التقييد بالشرط لانه لغوفتفسيره لبس كماينبغي ولوقال المص ان كان ماقبل آخره مدة حذفتا الورد نحوسعلاة وسعيد فمن قال كذلك لكان اخصر واتم الاانه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل (قوله) وبلت من البول والنقد صغار الغنم على ما كتب في الحاشية (قوله) فيحذف حرف واحد قدرالمضارع مع مضى اخواتها الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لايجوز في الجزاء الماضي بغيرقد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والاحرف واحد يتقضان بياضاربة فان ضاربة مركب ولايحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما (قوله) وهوفي حكم الثابت مع ان الحذف لالعلة موجبة وماهو في حكم الثابت مايكون لعلة موجبة بخلاف مالبس كذلك نحو يدودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يااعلى وياقاضى فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها لبنت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف نحو راد فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم لبس قبله الف على مذهب الفراء يامحمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته (قوله) فيقال الفاء فاء النتيجة ومن قال هوفصيحة خرج عن الفصاحة (قوله) وياكروو في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراخ هوطائر يقال له الحبارى وآنرا شواظ كويند كرى نروى

كراوين جاعة كروان بالكسر ايضا جاعة على غير القياس (قوله) كادل فى ادلو لان المنادى فى حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما يعل به الاسم ولم يجعل فى حكم هو مع انه مبنى (قوله) وقد استعملوا الاوجه لايراد المندوب فى أثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته (قوله) لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق ضيغة النداء واريد بالخاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوايا فى المندوب مع اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة اعيرت للمندوب (قوله) وهو المتفجع عليه وجودا اوعدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما يبكى لاجل وجوده فالحمل على ماذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المص واويلاه وامصيبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت لانه كانه هلاك النادب ومصيبته وحسرته (قوله) واختص المندوب بوا امتيازا به يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى صلة الاختصاص لاتدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازانى حيث قال العربى دخول الباء فى الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربى فى صلته دخوله على المقصور عليه (قوله) ليرد انه لايقع نكرة ليس ورود هذا باعتاقو يا على تأويل قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولايندب الا المعروف فى حكم المستثنى عن قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى (قوله) وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسى حيث قال يجب مع التلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لايندفع الالتباس بالمستغاث وفى ذكر لك المشعر بالنفع اشعار بوجه زيادته (قوله) فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضى المص فيما كان حركة آخره اعرابية كما فى ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لا انه معدول اليه وح كلمة الفاء فى عبارة المص اوقع فى مكانه (قوله) واغلامكيه نبه بهذا

المثال

المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لايجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين فى كلام واحد من غير تثنية اوجمع اوعطف ولايبعدان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما فى ياجبال لانه لوكان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك (قوله) لانه جئ به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية اوجمع او بالاضافة (قوله) لاتحادهما بالذات اى دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اى فى الجملة والافالمضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية متحدان (قوله) والجمجمة القدح ومن غرايب هذا المقام انه قال المص فى ايضاح المفصل الجمجمة الرأس (قوله) الاان كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الامقارنا مع اسم الجنس لانه لاوجه لتقدير ان كان (قوله) ويعنى به ماكان نكرة سواء كان مضافا اوغيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس مايصح دخول اللام عليه (قوله) لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فلايرد ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم (قوله) فبقى على هذا من المعارف التى حال من قوله العلم وماعطف عليه (قوله) سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لايحذف منه هذا رد لما اعترض به الرضى انه لم يتم بماذكره بيان مالايجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظ الله ولايخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما فى سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيماسبق وقالوا ياالله خاصة من جملة معانيه انه لايقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه (قوله) نحو يوسف الاصح انه عبرى وقيل عربى والاصل يوسف على وزن يوجب الاانه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما فى شمس ابن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا (قوله) وايها الرجل ينبغى ان يذكر اى الذى لم يوصف بذى اللام اوالموصوف به فيما لايجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان (قوله) قالته امرأة امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه

الطلاق وهو مثل فى شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم (قوله) قاله شخص صار مثلا للحث على تخليص النفس من الورطة الشديدة (قوله) واطرق الاطراق چشم در پيش افكندن وسرفرو كردن (قوله) حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه (قوله) فان انح ناصبة و ان لايسجدوا مفعول لايهتدون قبله ولازائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل (قوله) اى مفعول اضمر عامله فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لابصدد بيان ماهو من افراده فى هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصه العاقل بما هو المراد فى هذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل فى التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولايبعد ان يقال الاحكام التى ذكرت فيما بعد ايضا لم يخص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الاجمال فى بحث المفعول فيه (قوله) الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة ونظيره الحقيقة (قوله) اى اضمر عامله بناء قدر لكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا لغواله (قوله) احترازا عن الجمع الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اى زيد و بعد فيه نظر لان العبث انما يلزم فى زيدا ضربته وزيدا مررت به واما فى زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلابد فى اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب (قوله) مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين (قوله) مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض و يمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى به (قوله) او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف

على

على مفعوله نحو زيدا ضربت غلامه وضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او لصلته وعلى هذا فقس (قوله) اى ما يناسبه بالترادف قيل فيه مساهلة ان الترادف فى المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد (قوله) كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها فى كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية (قوله) وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس لمانع عن العمل مجرد الاشتغال بل يشغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربت فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه (قوله) وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه ولا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر فى هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لاخراجه (قوله) والاحسن فى ترتيبها ح وجهه الغير المخفى بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها ولما فعل المص ايضا وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذا القسم ما هو اعرف فيه تأمل (قوله) ينصب زيد بجعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اى ضربت آه ذلك ولك ان تجعله تفسيرا لناصب ما هو اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان (قوله) فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ الاحتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره (قوله) فى مظان الاضمار فى حاشية الكتاب اى فى مواقع يظن فى بادى النظر

انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع هذا وفى
القاموس مظنة بالظاء موضع يظن فيه وجوده ومهيئة لان يكون كذا اى جدير
فيه ان يقال انه كذا (قوله) ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه
النصب مع ان مناسبة الثانى بالباب اولى لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم
وقيل لانه ارجح بسلامته من الحذف (قوله) بالابتداء يحتمل امرين الابتداء
الذى هو العامل فى المبتدأ والخبر وح لا يتعين بذكره كونه مبتدأ والثانى
مصدر المبتدأ الذى بمعنى كونه مبتدأ وفيه رد لجعل واوه فعلا مجهولا مقدرا
لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهتهم كون الرفع مختارا وهو الاستغناء
من تكلف تقدير العامل (قوله) لان تجرده عن العوامل اللفظية لابد له
من قيد آخر وهو الاسناد يعرف الداعى لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده
يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصحح الا ان يقال المراد صحة تجرده
يصحح فتدبر (قوله) اى قرينة ترجح خلاف الرفع وهى ما زاد على مصحح
النصب الذى لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح بالفعل لانه فى صورة
استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح
وايضا الوارد عدم ما يرجح النصب بالفعل لا يستغنى عن قوله او عند وجود
اقوى منها الا انه فى صورة وجود اقوى منها الا انه فى صورة وجود اقوى يتحقق عدم
قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج
الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغى ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار فى الجملة
لا موجب الاختيار فى التركيب والا لا يستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل
لم يمكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع فى التركيب
كما فهم وان حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما ما ذكر
ان قرينة التصحيح لا محالة موجود فمؤول الا ان عدم قرينة صحة النصب لا يجامع
اختيار الرفع لان الرفع واجب (قوله) لان قرينتى الصحة متعلق
بيختار لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم
(قوله) بسلامته عن الحذف يقال يعارضه كون الخبر جملة على تقدير
الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون ذلك يحضر بته عما اختير
فيه الرفع لوجود قرينة لقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة

النصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لايوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه (قوله) كاما الاحضر الا وضح او عند وجود اما مع غير الطلب او اذا المفاجاءة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا ما هذه واذا هذه (قوله) مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدأ (قوله) فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز آه قيل اولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا نادرا ويل لا تكون الجملة الاسمية انشاء قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله) بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقع لي والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو قال زيد عمرو قائم و بكرا ضربته فانه ليس العطف في مقولي القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء (قوله) ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا بد ان من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظ ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب (قوله) وانما قال حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي ليخرج عنه من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد واختيار على مع الاستفهام فتأمل واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز من زيدا ضربته صرح به الرضي (قوله) ليشمل مثل هل زيدا ضربته

فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فقد دخل على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلو جمع القول بجواز هل زيد ضربته الحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ماذكره وماذكرنا رد لماذكره الرضى ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخوله على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه و بين الفعل اذا وجده في الكلام (قوله) وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا لبس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها (قوله) و فيما قبل الامر قد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل و حيث فسر كلمة ما المقدرة بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول اذ يصح ان يراد و يختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما بالاسم اى يختار النصب في اسم قبل الامر (قوله) اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب (قوله) وعند خوف لبس المفسر اى عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه لا يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لانه مع

اللبس

اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لولم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما زاد قيدا المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشئ خلقنا بقدر بتبديل اللام الاستغراقية بكل فلا التباس وكذا لو قيل كل شئ خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا تلتفت النفس الى الاهانة اللازمة (قوله) فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق آه بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعي ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر (قوله) اى عنده او في داره ونحو ذلك آه فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمر وعنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا (قوله) قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب مرجح باستغنائه عن تكلف جعل الجملة خبرا (قوله) قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد (قوله) والا بالتشديد لبس

الا عند غير الخليل فيه لطافه (قوله) لوجوب دخولهما على الفعل اما حروف
التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها
النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للعرض والمص فانه اما هنا او فيما
يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب
النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا
ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ (قوله)
فالاتحاد فيما ذكرته مفقود تحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل المفسر
في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا ودل
قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه لبس لانه يستحيل ان يكون
منه بل لانه لبس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق
الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل
ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه
وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب زيدا
بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد
به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رد الشيخ الرضي بان المصدر
الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه لبس كذلك
يريد به ان الذهاب وان ينتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال
انبت الله نباتا لكن لبس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه
بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب
اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال (قوله)
واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد
قيده المص في شرحه به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح
لاحتياجه الى الحذف المستغني عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى
بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع
بالابتداء (قوله) وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى الخ يريد
المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا
الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب

التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شئ فعلوه فى الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين فى هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الآية مما يقصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر مثل ازيد ذهب به فى انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة (قوله) فى الزبر اى فى صحايف اعمالهم فى القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر كسرر (قوله) لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع فى هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان ههنا مانعا آخر عن حمل الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب فى صحايف اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم (قوله) وان كان صفة لشئ بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف (قوله) لان كل شئ كائن فى صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما فى الآية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس فى افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب فى صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم (قوله) بحيث لا يغادر اى لا يترك (قوله) والظاهر ان قوله تعالى الخ كون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا فى اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط (قوله)

عن بعضهم هو عيسى بن عمر (قوله) الفاء فيه مرتبط آه تقديرا الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للسببية (قوله) ومثل هذا الفاء لا تعمل ما في خبره فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط وقع موقعها ولبس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها و لمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر (قوله) والاية جملتان الخ اشار الى ان قوله الزانية والزاني عطف على كل شئ فعلوه في الزبر وقوله جملتان بتقدير والاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الاية مثل قوله كل شئ فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد تعريف الفاء فانه في معنى فاؤه ومن قدر العايد فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر وتكون النكتة في قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا اضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يصح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال (قوله) اوللتفسير هذا اظهر (قوله) واختيار النصب باطل لاتفاق آه يعني قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق يستدعي ان يقول والا فيلزم اختيار النصب فالاوجه انه اشار المصنف الى جميع ما ذكر في الاية مع تنبيه على القرأة المعتبرة فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه بعض النحاة فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى لنه لبس التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فللالتباس بالصفة (قوله) لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز عنه

بمجرد سماعه ولهذا لم يذكر المحذر (قوله) اى باسم عمل فيه نبه بذلك على ان
المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وقيل من قبيل اسم الحال على المحل (قوله) اوذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان
قلت فى جعل تحذيرا مفعولا له التقدير غنى عن تقدير ذكرا وحذر فقد ارتكب
الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف اوذكر لا يقال لا يصح
جعل تحذيرا مفعولا للتقدير لانه لا يستدعيه بل يجعل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول
بذكر العامل يفوت فرصة التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة
اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل
ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اى تقدير اتق اما للتحذير
عما بعده واما الذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به (قوله) اى عما بعد
ذلك المعمول هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا
دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق بمصلحة الضمير المنفصل فتأمل
(قوله) فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف هذا ممنوع بل لابد
من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما ينفع ما ذكره
فى الجواب فالاولى ولابد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفى
حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما فى الضمير (قوله) مثل اياك
والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب فى هذا الضمير من التحذير
اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو اياى والشر والظاهر
فيه تقدير لاتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المصنف
بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير حينئذ على صيغة
الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب
نحو نفسك والشر واما القسم الثانى فيستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات
كلها (قوله) ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال آه وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه
فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد خف ومال ونحن
نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك
وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد

نفسك لكمال قربه منك وابعد من الاسد عنه (قوله) وان تقدير بعد فى مثال النوع الثانى غيرمناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لايناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا انيقال يلزم ح نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعى (قوله) فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد فيه ان التقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لامحذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثانى وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا اوتقديرا وغاية مايمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذائل التى توذيك ولايخفى انه يصح تقديراتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين فى هذا المقام كلام يعجب الافهام ويدهش الاوهام وهو ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا ايقاعها الشخص فى ضرر فالمحذر فى الحقيقة هو الضرر وهى محذرة بالمآل فاذا نظر الى المآل يصح هذا (قوله) وتقول فى قسمى النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لايسع المحذوف والمعطوف معا (قوله) اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لايجوز فى سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولايتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وماذكره من الجواب بقوله قلنا لاينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لايثبت المدعى بدون ضميمه امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد امتناع تقدير حرف الجر لاينفع مالايدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان (قوله) شامل لاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافى لا المفهوم الاصطلاحى وهو ظاهر (قوله) فانه لايخلو زمان اومكان عن ان يفعل فيهما صوابه فيه (قوله) سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما لفظا اوتقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور فى هذا البحث فلاتغفل (قوله) مثل يوم الجمعة يوم طيب لاتقول ما من يوم الجمعة

الاوفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا فى ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور فى تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا (قوله) فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة فى لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه فعل لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة فى ولم يعتبر الحيثية لصدق يوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة فى فى قولنا شهدت فى يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقى واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع بيان الحيثية لا تقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه آه انه جعل قيد الحيثية متعلقة لقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا تكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره فى التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والعليل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس آه معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولابد لصدق التعريف مع الحيثية على الشئ ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل (قوله) ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور غناء المتقدم عن المتأخر وهذا انما الايقاب الا ان يقال لم يعب بل نبه على امكان الاختصار (قوله) مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة (قوله) وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير

واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتداء ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه للمبتداء بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتداء والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويله بالقسم لانه قسم من الظروف (قوله) وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل فى عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندى فى الاشارة ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليك جانب وما فى معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير فى وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير (قوله) لابهامها منها اراد الابهام اللغوى لا يشتق منه المبهم الاصطلاحى (قوله) ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اى شبههما لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا (قوله) وفى بعض النسخ لابهامهما كما هو الظ والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم (قوله) ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال قيل لا يقال كنت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او من ادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او من ادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشئ يحتمل مكان الشئ الامكنة الكثيرة فيصير مبهما (قوله) ما بعد دخلت وسكنت ونزلت (قوله) فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم فى انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع فى والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لمسكن قال الشيخ الرضى اذ دخوله فى لازم فى غير المكان

جائز فيه وسيجئ ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه (قوله)
فان الفعل لايطلب المفعول فيه الابعد تمام معناه وفيه بحث ويعارضه انه يقال
في الفارسية در آمدم درخانه (قوله) يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره
هذا لايصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح
جلست في جميع اجزاء الدار والمحلة او البلد (قوله) وفعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدهليز
دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل مابعد دخلت (قوله)
قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التأديب
الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التأديب لانه يصدق عليه انه مافعل لاجله
الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اعجبني التأديب الذي
ضربت لاجله (قوله) اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه
فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه
بعد اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التأديب ايضا لانه يصدق
على التأديب انه مافعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا
للتأديب فافهم (قوله) مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب انما يحصل
بالضرب قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به
مايتضمنه التأديب وهو التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه التأدب ويكذبه
امتناع ضربته تأدبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب بمنع ان التأديب
عين الضرب بل هو احداث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلته
(قوله) يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لافائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر
يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه
(قوله) ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لايدخله في حقيقته
فيه ان الزجاج لايدخله في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول
المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك
بل مايؤول اليه ورده المص بانه لافرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس
قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لايتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده

لاعند القوم فلبس عند الرجاح ردوالى المفعول المطلق (قوله) وخص اللام بالذكر التعرض لوجه تخصيص اللام هنا ومن فى فى المفعول فيه مبنى على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو مرت بالمسجد (قوله) احتراز عما اذا كان عينا ينبغى ان يقول احتراز عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد (قوله) اى اتحد فاعله وفاعل عامله اشار الى ان المص لوقال هكذا لكان اولى فانه الواضح الاخصر (قوله) ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة انما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما (قوله) او يكون وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لاحاجة الى هذا التصحيح فى المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال يعد الجبن من اوله الى آخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة (قوله) ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع المشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له فى الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة فى الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة هنا اعم من المقارنة فى الوجود فى الواقع او فى قصد الفاعل (قوله) وفى بعض الحواشى ان الرأى شريف جدا الجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل والخلو عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو انه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه الذى فعل كائن معه اى مع الفعل فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا فى نحو زيد فى الدار وفيه تأمل (قوله) العير والنزوان كتب فى الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى والنزوان الوثوب (قوله) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز عما اذا لم يذكر بعد شئ ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبته الخ (قوله) متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف فتدبر (قوله) او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد فى كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين

ضربت

ضربت زيدا وعمرا مجرم يحكم وانما جرد الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو (لايسمن ولايغني من جوع) لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسبه جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ماعدا المفعول به المنصوب (قوله) وسواء كان الفعل فيه لفظا او اريد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجئ فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وتجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ماعدا اسماء الافعال السماعية ولايخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا (قوله) والمراد بمصاحبته بمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفحة الماء اذ ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل ولبس بشئ لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب (قوله) او مكان واحد ماذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لايستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور في تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد وتجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة واهملتها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعتها وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما وداخل في عدم تركهما (قوله) نحو لو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه

(قوله) وفصيلها كتب فى الحاشية فصيل بچهٔ شترازشير باز كرده رضع الصبى شير خورد كودك (قوله) واعلم ان جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب مابعدها كاعراب مابعد الا الصفة (قوله) واصلها واو العطف ولذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابى الفتح ولاعلى عامله خلافا للشيخ الرضى فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدم على مصاحبه (قوله) لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل فى معنى الفعل على ماذكره الشيخ الرضى فى بحث الحال مع انه يجوز فى المفعول معه الذى هو عامله وجهان (قوله) وجازاى لم يجب حمل الجواز فى كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل فى التعريف كفاك وزيدا ولايخفى انه ح يدخل فى التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا فح ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لاينتقض الحكم بالمثال المذكور فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا الا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء (قوله) تعين النصب ذهب غير المص الى ترجيحه (قوله) تعين العطف عند غير المص ترجح العطف فان قلت مالزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال مايصنع زيد وعمرو والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة غير المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم (قوله) ولم يجز عطف عمرو على الشان فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب وان ترجح بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوى (قوله) . وانما حكمنا بتكلف فى بيان المعلل بقوله لان المعنى ماتصنع والاظهر ان المعلل النصب اى نصب الاسم فى هذين المثالين لان المعنى ماتصنع (قوله) . الحال من حال الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه غالبا (قوله) هيئة الفاعل

الهيئة

الهيئة الحالة الظاهرة المالمنهاية للشئ كذا فى المعرب والمراد هنا الحالة والمراد
اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اى مقدرى الخلود
و يسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هى اعم من حال نفس
الفاعل اومتعلقه مثلا نحو جاءنى زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاءنى زيد والشمس
طالعة الا ان يقال الجملة الحالية يتضمن بيان صفة الفاعل اى مقارنة بطلوع
الشمس وايضا هى اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل
موصوفا بها غالبا و يسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيئ ومن ان يكون بخلافه
وتسمى منتقلة (قوله) اى من حيث هو فاعل او مفعول لاخفاء فى ان قيد الحيثية
مفيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاءنى زيد سمينا فان
السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا تثبت الذات
المأخوذ مع صفة الفاعلية بل نفس الذات فى وقت الفاعلية واما تمييز فيكون
المعنى ما تبين صفة الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بان يبين كون الفاعلية فى
وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له
الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوى
بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به (قوله) مثل ضرب زيد
عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيدا راكبا وعمرا راكبا واما اذا اختلفت حال الفاعل
او المفعول فلابد من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما
بجنب صاحبها وقد ذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقبل حقه هذا
وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل (قوله) او تبين
صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق
بما هو المشهور (قوله) من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى ان
المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين فحينئذ
لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه
واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق
ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا تقييد بالمفعول به محققا
او مؤلا مثلا يجعل العرب الحال فى ضربت الضرب شديدا عن الضرب
بلا تأويل باحدثت الضرب (قوله) وزيد فى الدار قائما مثال اللفظى

الملفوظ حكما رد على ما في شرح المصنف انه مثال للحال عن الفاعل معنى
(قوله) فان مفعولية زيدا آه الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه
يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة
منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد
ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر (قوله) وهو ما يعمل عمل الفعل
هو من تركيبه اى يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه وحينئذ خرج
اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح
فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل (قوله)
او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام والنفي
لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حروف النداء منه مبني على
ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل العامل في المنادى حرف النداء فهي
ليست من العامل المعنوي عند المصنف ومما سمع عند النحاة التمني والترجي
وخالفهم الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد
التمني (قوله) نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة
لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع
الصور نكرات مخصوصة فحينئذ لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور
(قوله) ان جعلت امرا حالا من كل امر اما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم
فليس مما نحن فيه (قوله) او بعد الانتقاض للنفي فيه بحث من وجهين
احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا تقابل
الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع فيه بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل
بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطفا على قوله في
حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن
ان يجاب عن الاول بان ماجاءني رجل الا راكبا مصحح تنكير صاحب الحال
فيه منع الاحتمال وصفيتها الذي الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا
الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصححان كما في يفرق كل امر حكيم
وفيه ان منع الالو كان مصححا لصح جاءني رجل الا عالما ولغا قوله نقضا للنفي
فالصحيح الاستغراق واما من قال لا منع لا لاجواز وقوع الصفة بعد الا

فقوله

فقوله قرينة بلا مرية لان الصفة النحوية لايكون بعدالا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال (قوله) وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثانى مما شاع فى المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعريته امالاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفى الاشارة اليه واما لانه ايضا شايع فى المحاورات بحيث لايحتاج الى التمسك بوقوعه فى شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اوردها العراك اى اوردها الماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يتغير معنى المصدر هنا كلامه (قوله) ولم يذدها كتب فى الحاشية الزود المنع (قوله) ولم يشفق على نغص الدخال كتب فى الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى فى الصراح نغص بمراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن (قوله) وكان المراد بالارسال البعث والتخلية اه الظاهر هو الثانى وعطف لم يذدها التفسير (قوله) ثم يرد مضاعف مجهول (قوله) من العطن الى الحوض كتب فى الحاشية العطن ماحول الحوض و البئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى جاى شتر خواب آيندن (قوله) ومررت به وحده كتب فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر و لازم النصب الا فى مواضع مخصوصة (قوله) مثل فعلته جهدك كتب فى الحاشية الجهد بضم الجيم وفتحها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة و بضمها الطاقة (قوله) متأول اى كل واحد منها كذا قيل قلت و كذا ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم و جه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا و بنحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاءنى الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ماتقدم منصوبات على الحالية فى الجملة لوقوعها موقع النكرة فانها فى معنى مجتمعين فى المجئ وتأكيدات لما قبلها فى تميم معربات باعرابه ولايبعد ان يجعل الحال التى هى جملة داخلة فى نحوه لان الجملة ليست بنكرة انتهى كالمعرفة من اقسام الاسم

بل هى مأولة بالنكرة فجعل العراك ونحوه مصدرا للجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق (قوله) احدهما انها مصادر لافعال محذوفة الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة معتركة لان الاصل فى الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة اوصفات فسوى بينهما (قوله) اى تعترك اشارة الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه (قوله) فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا (قوله) وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذى يليق ان يكتفى به يجريانه فى الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لايجرى الا فى المصادر (قوله) فان كان صاحبها اى صاحب الحال يعنى المفردة اذ الجملة لايجب فيها التقديم بل الواحد من الضمير والواو وكلاهما (قوله) ولم يكن الحال مشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكر تلبست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لا اضيافنا (قوله) لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر فيه ان جاء قائما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المقدم الذى لبس بظرف وهو لاينفع فى تصحيح الابتداء لانقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان (قوله) ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب ينبغى ان لايفيد تخصيص ذى الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق نحو رأيت غلام رجل راكبا ورأيت رجلا عالما راكبا ونحو ما رأيت رجلا راكبا الا ان الالتباس بالصفة باق بعد (قوله) ولا يتقدم اى الحال فجاء عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعنى فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود (قوله) على العامل المعنوى ولا على الفعل الغير المتصرف ولا وعلى

الفعل المصدر بماله صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا (قوله) فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل المعنوى والعامل الظرف وكون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه مما لايفيده العبارة أصلا ولايرضى به المتدرب فى الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه أن يقال المراد انه لايتقدم على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد يتجه ان العامل المعنوى كما يخالف الظرف فى عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لابدله من وجه (قوله) ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوى حالا كان او جملة معترضة (قوله) هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى فيه نظر لان الظرف لايتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن ظرفا اوشبهه من الجار والمجرور واذا لم يدخلا فى العامل لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى (قوله) فالمراد هو الاحتمال الثانى لاغير لان اللائق ح استثناء عن العامل المعنوى لاان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف (قوله) ولا على ذى الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولايتقدم على المجرور فى الاصح ولا على العامل المعنوى بخلاف الظرف واما التقدم على ذى الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين ويمتنع عند الكوفيين الا فى مرفوع تقدم عامله على الحال (قوله) لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله) لان الحال تابع وفرع لذى الحال نقض بجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال ولك ان تعتذر بجواز تقديم ذى الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لايسمى فاعلا بل مبتدأ (قوله) والكل تكلفه

وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفاعل غير معلوم الوقوع
حتى انكرها البعض فى غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية
غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما كون الثانى تكلفا
فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه
مصدرا غير معلوم واما كون الثلث تعسفا فلان كافة كقاطبة غير مضافة لازمة
الحالية بمعنى جميعا (قوله) وكل مادل على هيئة اى صفة سواء كان الدال
مشتقا وجامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة
وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد
وطاء الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو
جاء زيد رجلا بهيا ومنها مايقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسدا
وشجاعا ومنها الحال فى بعت الشاة شاة ودرهما وضابطته ان يقصد التقسيط
فيجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا فتنصب ذلك القسط على الحال
وتأتى بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم
هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا
لم يشترط فينبغى ان يقال فى جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان (قوله)
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت
ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا
يكون وضعه لغرض المعنى فينبغى ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا
اعتداد بما يدل على الهيئة و لبس الغرض من وضعه تلك (قوله) هذا
بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا فى القاموس (قوله) ولا حاجة الى ان يأول
البسر بالمبسر لم يأت المبسر بمعنى الصائر بسرا وجاء المرطب بمعنى الصاير
رطبا كما جاء بمعنى الصائر ماعليه رطبا وح صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة
الى تأويل البسر بالبسر انهم كانوا يؤلون الجامد باسم الفاعل والمفعول
المصنوع اذا لم يوجد فى استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة
فى الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض
انما هو لتصوير المراد به وما قوله من ابسر النخل فيدل على انه جاء المبسر
لكن صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ماعليه

وهو

وهو غير ظاهر لانه و ان سمى بسرا لكن لا يسمى مبسرا حتى يصح جعله
حالا من غيرتأويل كما اختاره المصنف فالوجه ان هذا اشارة الى ما عليه النخل
والموجه ما قدمنا فتدبر (قوله) لكن لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر و البارز كالعدم فافهم
(قوله) لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة
بحالة البسرية فيه انه فليكن ح حالا مقدرة (قوله) نحو ثمرة نخلي بسرا
اطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الاتم
(قوله) ويكون جملة قال الشيخ الرضى قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد
فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام
الحال وفاه الى فى شاذ نحو بعت يدا بيد اى ذو يد بذى يد اى النقد بالنقد ونحو
بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة
ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فنصب
هنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو
بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل ينبغى
ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو
الا على ضعف (قوله) فالاسمية و ما فى حكمها الجملة المصدرة بليس
لانها لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل فى الاسمية
وقد يخ الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على
الباب وهو قليل (قوله) والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما
عرفت وكذا المضارع المنفى بكلمة لم وبكلمة لا فى الاغلب ويشترط فى المضارع
المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن (قوله)
ويجوز حذف العامل فى الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف
الفعل و شبهه كما شاع ارادته فى نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف
عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بينا
اى هذا الهلال بينا و لا مقال فى حسن قوله قرينة حالية والمراد براشدا
مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدى اذا لم يكن الرشد بدون الهداية
فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال

يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثانى لبس مما نحن فيه كما اذا كان صفة (قوله) ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وكذا فى حال بين ازدياد ثمن اوغيره مما دخله الفاء اوثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرأت جزأ من القرآن فصاعدا اى فذهب القرأة فى الصعود (قوله) والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التى تفارق ذا الحال نادرا بقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال لغلبتها فيكون مؤكدة لامقيدة (قوله) اى تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لامعنى لقولك تيقنت الاب فى حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا ح مفعول ثان لاحال ووجه الدفع ان احقه فى تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته (قوله) ان يكون مقررة اى مؤكدة اما بحققه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشئ ومؤكد له ولايرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ماهو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدا الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشرى ومنه قوله تعالى ولاتعثوا فى الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولوا مدبرين منه فان اردت له اسما فلنسمه دائمة (قوله) لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها الخ يريد ان رسولا لايؤكد الا الارسال لا ارسال الله تعالى اذ كون الشخص رسولا لايطلب الا الارسال دون ارسال الله تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوى اما لو اريد معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى (قوله) ولابد ههنا من قيد فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو مالم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة مايكون الاسمية ليس فيهامشتق ولوسلم يصح

ان يقدر في الله شاهد قائما بالقسط احقه و يكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرد اللباب والله اعلم بالصواب (قوله) التميز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين (قوله) اى الاسم الذى يرفع الابهام احترز بقوله اى الاسم عن نحو فعلت اى قتلت فان قتلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكن ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني شيء حسن زيدا واى حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتميز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تميزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بغبن زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتميزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن في رأيه والم شاكيا بطنه وسفه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغى ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التميز (قوله) في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد اذ هو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد الى الآن انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فخذه لئلا تزل فانه من مزالق الاقدام (قوله) لكن المطلق ينصرف الى الكمال هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر هنا موجود لانه لو كان على اطلاقه لفاذ كره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عين جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التميز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة

التمييز بخلاف رأيت عيناجارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فاذا اراده لكان حسنا (قوله) ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه و كذا فيما اذا اريد الله بهذا مثلا تعارف بعد ماذا في المبهم (قوله) عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم و بيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه (قوله) الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح و كان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم من اي جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بان بين انه من جنس الزيت و بعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخراج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى و جعله لبيان الجنس (قوله) فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه ان لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شئ منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثله طاب شئ زيد بتقدير الشئ منونا و جعل زيد بدلا (قوله) و يعنى به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجاز يا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الامثلة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة و يتجه على ما ذكره على التمرة مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي (قوله) والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار يستعمل

في عدد وفي غيره فافهم (قوله) فان الرطل نصف المن لو قال نصف
المنا لكان بيان المنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن
بالتشديد (قوله) وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيل
والمكول كتنور مكيال تسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمانية اواقي
ونصف الوقية اوثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان والمنا رطلان
والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية لستار وثلث استار
والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانق والدوانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة
سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم والويبة
اثنان اواربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان اورطل وثلث
اوملاء كفي الانسان المعتدل اذا ملاءهما ومديدهما وبه سمي مدا وقد جربت
هذا فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس (قوله) وانما اقتصر
المص على الامثلة الثلثة من غير العدد والافقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل
منوان سمنا بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا اومقدرا كما في خمسة عشر
وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد ما ينتصب به التميز والالوجب التنبيه على المعرف
باللام ايضا بقي ان من التام الناصب للتميز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى
لاستيفاء اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين
آه ولايخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام
لكان ادخل في الانتظام (قوله) لان المضاف لايضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا
يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ
لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان
ثم الى المخاطب لانه لايقال الا اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان
لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولاينتقض
هذا بكل فرد فرد فانه متأول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد (قوله)
واذا تم الاسم بهذه الاشياء وقال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا
وهذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا (قوله) عند الراقود خلا في القاموس الراقود
الدن الكبير اوالطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال لي

معروف لاهل مصر باخذار بغة وعشرين صاعا (قوله) وهو ما يشابه
اجزاؤه اى تشابه اجزاؤه فى اسم الكل والاولى هو ما تشابه نفسه وجزؤه
وذلك ان تجعل تشابه مضارع المفاعلة ومسندا الى ضمير ما واجزاءه مفعولا به
ويشكل بالابوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء
على القليل والكثير قال الرضى اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد
يلتزم التاء (قوله) طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه
يمكن المناقشة فى كون الثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد
الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا فى التمييز عن
ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج
الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان
التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة
بين الجنس والوحدة فلا ينافى كونه الكلمة اسم جنس جنسا شاملا للقليل
والكثير من انواع الجلوس واحادها واما ثانيا فلان المناقشة فى المثال ليست
من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما
يستحسنه ارباب الترقى (قوله) ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
خصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس
بدل الحصص لان الحصة لا تطلق على المتعارف الا على الفرد الاعتبارى
الذى يحصل العقل من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولا يطلق
على الفرد الحقيقى (قوله) ويجمع فى غيره اى يورد التمييز على ما فوق
الواحد قد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به صيغة
الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان النص لم يجوز فى قصد المتعدد الا صيغة
الجمع فلا يجوز عنده الاعدل اثوابا صرح به فى ايضاح المفصل ويؤيده انه
لولا المراد بقوله ويجمع فى غيره صيغة الجمع لكان مستغنى عنه لعلم ان سوق
الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس
والجنس المقصود به الانواع (قوله) ثم ان كان اى المفرد المقدار الظاهر
ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا

للمفرد

للمفرد المقدار مطلقا (قوله) او المعنى ان وجد التميز لاموجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة وكأنه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم اونونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جاز الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة الشئ اليه ولا داعي اليه الا حماية مشاركة ضمير مفرد وان كانت في المرجع والمص نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخي في الزمان بل لتفاوت الحكمين وان احدهما متعلق بالتميز والاخر بالمميز (قوله) انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيد تين لكنه اذا وقع تميزا يكون منكرا لوجوب تنكير التميز وح في الالتباس في هذا المثال نظر لانه في صورة الاضافة الى التميز نكرة منصرفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير منصرفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما لكن سوق كلامه لا يساعده (قوله) ومن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التميز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تميز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني تأمل (قوله) لكن لما كان الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها برفعه القسم الثاني من التميز الا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه يستلزم محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر (قوله) وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبه جملة بل جملا واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل اه مسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا وينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

ايضا بما لبست جملا ذكر تمهالك جملا رجاء ان لا يخفى على نحوك والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة توشيحها حسبك فالممثل به هو التميز من حسبك لا من حسبك زيد (قوله) ولله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل مايدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اى عمله فقول الشارح اى لله خيره بجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة (قوله) ثم ان كان اى التميز بعد مالم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد يرفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط هنا المصار من مظنة ان يكون قوله والا منا ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام واما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظ المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التميز لا يكون الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء ح وكذلك يتجه على قول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التميز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الازكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل يغطي اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المص بحيث لم يتجه عليه شئ ولم يحتج الى تقدير وتأويل لكن جعلته من خصايص شرحي على الكتاب فلو ظفر به لجيئته مع مالا يحصى من العجايب (قوله) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه (قوله) فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى المتعلق

الذات

الذات المقدرة دون عين زيد (قوله) اعنى الشئ المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة التى حكم على المتعلق فانه حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشئ المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التى قد يكون عين زيد كما ظن (قوله) فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز الظاهر ان ضمير فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا فى المنتصب عنه فتكلف فى مرجع الضمير بحيث يشتمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا (قوله) اذا اودت ابا واجدادا له والمراد بالاجداد ما فوق الواحد (قوله) فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ينافى ما سبق من ان تثنية الجنس وجمعيته لا يختص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد فالحمل فسيانه بما شيئا بعض قريب بيانه (قوله) الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبته فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقتها له الى لما انتصب عنه ومما يقضى منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبته خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه اذا اول ثبت الاسم فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى هو اوهن من بيت العنكبوت تاثبت المدعى بما هو اخرج الى الثبوت (قوله) اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعنى الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل و يصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسباق الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبنى له (قوله) ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل معنى للاقتصار على كونه بمعنى الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول فى التوجيه السابق (قوله) واحتملت الحال اى الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال فى الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا (قوله) لكن زيادة من فيها زيادة من فى التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا و يجوز فى التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل

مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقتبس صحة عشرون من درهم وكان المص معه حيث صرح بجويز دخول من على مميز كم فلو كان تجويز دخول من على التميز من الذات المذكورة عاما لم يخصهما بهذا الحكم فتأمل (قوله) يؤيد التميز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التميز لا الحال (قوله) على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان تميزا عن نسبة اسم الفاعل والمفعول فانه يتقدم التميز على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول لا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق (قوله) انا جعلته لازما يعني ان التميز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجر فيه معزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تميز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اليه والالقال فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فبني الكلام على تضمين المثال فضمان كلامه عليه (قوله) وههنا بحث ليس البحث واردا لان سر وجوب تأخير التميز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورد الفعل المذكور الى المتحدى واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا الكونه فاعلا حقيقيا بالرد الظهار المبا خفى من الوجه (قوله) ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض عيونا (قوله) فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول فكلام المص قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض من كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل (قوله) وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي (قوله) المستثنى في المصادر ان هذا الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره يثني مرة في الاجمال ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه نثنين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه (قوله) ولما كان معلومية

بهذا الوجه الغير المحتاج الى آخره يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى قد تبع فيه رأي المحقق الرضى حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لماقبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه لا لفظ الاستثناء (قوله) المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او متساويا (قوله) من متعدد اى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله فى الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك فى جاءنى القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيئ وكذا ما خلا زيد وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب عنه بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيئ بالظرف قرينة ان المراد سواه ذلك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشئ اليه فتأتى بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصد النسبة ليخرج عنه شيأ لم يفد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لى فى تحقيق المقام ولا تجد فى كلام غيرى تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام (قوله) سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا بجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل نحو اشتريت الا نصفه فانه لا تعدد فى العبد الا بجعله فى تأويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءنى زيد ليس الا (قوله) اى بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبعد مضمنها الى ان مشددة (قوله) فى كلام موجب اى ليس بنفى له هذا هو المعنى الاصطلاحى للموجب وغير

الموجب مايقابله (قوله) وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى مايقابله كلاما ناقصا (قوله) لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب استحقه لذاته لا لكونه تابعا لما ب المستثنى منه فحينئذ لابد من قيد تام ليتم الضابط (قوله) الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نقضه المصنف بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعلمه وثوقه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا (قوله) او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلال الالثلثة مشتركة في وجوب كونهما بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد مقدم يشاركه في القيد لامحالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ماجاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى لمجيء حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او متقدما (قوله) سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم والمتقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين (قوله) اى المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب بما قبل الا كما ينتصب المتصلة والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهى كلكن في وقوع المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتأخرون للراؤها بمعنى لكن قالوا الناصبة بنفسها نصب لكن المشبه بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاءني القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجيء ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك فالمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق (قوله) في الاكثر متعلق بمنصوب (قوله) اسم يصح حذفه متعديا كان او غير متعد نحو ماجاءني زيد الا عمرو (قوله) او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع

الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى علمت نفس اى كل نفس وانما
قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولعله عموم النكرة
فى الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل
واريد منه ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى بعض المضاف
اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق (قوله) وهما فى محل النصب
على الحالية الاحسن ان خلا فى تقدير زمان مضاف اى زمان خلا زيد
كما فى مذ سافر فيطابق فى المعنى ماخلا (قوله) اى النصب بهما انما هو فى اكثر
الاستعمالات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه
النصب (قوله) تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا لايستقيم لان الفعل
المسند الى الفاعل المستتر اذا صار فى تقدير المصدر المضاف الى الفاعل
فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجئ او الجائى او البعض
(قوله) اى وقت خلوهم للظاهر خلو بعضهم وكذا فى قوله
وقت مجاوزتهم ولاوجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ماخلا
الى الجائى ايضا كما سبق فى خلا (قوله) وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل آه لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد
خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر فى الاثبات لا
فى النفى والاولى ان نفى زيد عن المجئ لايوجب اخراج زيد عن المستثنى منه
فلذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجئ
فيكون التقدير ليس المجئ مجئ زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى
فافهم (قوله) ولا يتصرف فيها ولا يغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان
ولم يكن (قوله) حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متأخرا عن الا
لاخفاء فى هجنة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف فى هذا المعنى ويجوز فيه
النصب بعد الا ولامعنى لان يقال فى محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه فى يجوز
فيه كما نقل الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل
ومما يقضى منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال
المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه فى حكم التنحيه كيف والبدل مستثنى
بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى فى حكم التنحية

لايخل بالمقصود (قوله) وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير الواو على انه صفة الكلام غير موجب لاينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان تجعل هذه النسخة ايضا حالا ليوافق النسختان في المعنى لانه حينئذ لابد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لايقال انى احتراز عن تقدير قد بلاضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة للكلام غير موجب مبنيا محة لانه صفة ثانية للكلام (قوله) ولم يشترط ان لايكون منقطعا ولامقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس وعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولايقتضي تقديمه اخراجه عن الحكم و يمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ماتقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لافائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد لعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولايمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولافي المنقطع لان البدل فيه لايكون الابدل الغلط ولايمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى فيه ماهو الشايع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولابد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لايكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ماجاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لايكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ماقام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل و يختار النصب ومن ههنا تبين ان المص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى و فاته هذا القسم (قوله) واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس مايقابل التبعية (قوله) ويعرب على حسب العوامل اى قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على

قدرها كناية عن الاعراب والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار فى بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه وهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال عامله الفعل بواسطة الباء فقد سها (قوله) فالمراد بالمفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان تستغنى عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المال المفرغ عامله اوان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له (قوله) وهو اى والحال ان المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير المذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ماهو فى غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وتجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة معطوفة على ماسبق يعنى وعدم الذكر فى غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فم يصح عدم الذكر فى الموجب فصح ح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من نحوى الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى (قوله) ليفيد فائدة صحيحة يعنى ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ماهو فائدة من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النفى على ما سيتحقق (قوله) مثل ما ضرب نى الا زيد يحتمل ان يكون فاعل يفيد (قوله) الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوى عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشئ فى غير محله قلت مآل بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب

المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن (قوله) نحو قولك كل حيوان مثال لما لا يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه (قوله) اذ معنى مازال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل فى بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات وفى افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشئ ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفى النفى لان نفى النفى يفيد عموم النفى لان الشئ فى حيز النفى عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى مازال لم يقع زوال وعموم النفى يفيد دوام الثبوت (قوله) ان نفى النفى اثبات اى بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفى النفى الا للاثبات فمن قال معنى قوله نفى النفى اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفى النفى لا يمكن تعقله الا بتعقل النفى وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل (قوله) فيكون المعنى كان زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل فى الماضى مذ قبله (قوله) او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم وای مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات (قوله) واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اخبار البدل فينبغى ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكأن النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع (قوله) فعلى الموضع يحمل اى يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار فى الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر فى كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ابهام فيما جاء نى من احد الا زيدا وقد يفضى خوف الابهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع فى لا اله الا الله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف (قوله) قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء

الشئ

الشئ من نفسه لاندفع قوله لولم يوصف لصح ايضا بحمل التنوين على التحقير (قوله) لان من الاستغراقية لاتزاد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من يزاد فى الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية بعد الاوجه آخر فى هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لاتزاد على اسم الشخص والاظهر ان المصنف جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلمة من (قوله) لانه لوابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا ولوابدل عمرا عن لفظ احد لايمكن نصب عمرو بل لابد من الرفع والتكرير لانه معرفة كما سيجئ ان شاء الله تعالى (قوله) وما ولا لاتقدران آه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر وفى سائر التوابع العامل فى المتبوع بحكم الاستصحاب وسراية حكم المتبوع اليه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لايقدران على ايهما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولايخفى انه لافائدة فى قول المص عاملتين بل يوهم جواز التقدير غير عاملتين (قوله) فعمرو مرفوع آه النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت عاملهما لكن يبقى تقدير عمله اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لايغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت الاسم المبنى الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن (قوله) وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفية حاشاى بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله فى الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد فى قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله فى الاكثر (قوله) ومعناه تبرية المستثنى آه فلا يستثنى بها الا عما نسب اليه سواء (قوله) براءة الله يعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولايخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضائه الى زيد على وجه التبرية من غير ملاحظة تبرية الله تعالى اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى براء المجئ

زيدا عن نفسه جعل امتناع المجئ وانتفائه عنه بمنزلة تبريته اياه (قوله)
انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على
محله فيقال ماجاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ماجاءنى الا زيد قبل
لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب
غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه
كاعراب المستثنى بالا كما عرفته (قوله) فيدخل ماجاءنى رجلان الازيد
قال الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين
اثنين وليس زيد اثنين (قوله) منكور اى منكر لا يعرف باللام يشعر
كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز
به اذهو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءنى اخوة زيد الاعمرا
فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة اواسم اشارة نحو ماجاءنى هؤلاء الازيد
اواسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا لفى خسر والاوجه انه يجب جعله
تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا لا يصح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول
عليه فتدبر (قوله) نحو جاءنى رجال الا واحدا لا فائدة فى هذا الاستثناء
لانه لا يعلم انه ما بقى بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون
منكرا محصورا معنى (قوله) ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المص
فى بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما حملت الا عليها الحمل
غالبا فقد التفت اليه المص حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما
اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام وترك قيد غالبا
وتسامح فى حذفه فان قلت قد التفت المص الى مجئ الا صفة فى غير جمع
محصور حيث قال وضعف آه قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق
بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر فى المحصور جعل استعماله
صفة فيه ضعيفا والفصيح فى وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه بغير
ولولا ذلك لما كان قوله وضعف فى غيره سفيها الا ان يجعل ضمير فى غيره
الى تعذر الاستثناء (قوله) ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة
بيقين فان قلت ماذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفى فى الحمل
على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول وعدم خروجه عنها

بيقين قلت نفي الدخول بيقين افاد الدخول بشك فافاد ماذكره المص و بعد
فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في
الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب
الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب
وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح
انما هو قلما واقل وابى ومتصرفاته ووافقه الرضى ورد ايضا بانه لا يجوز
البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد
ولا يجوز الاستثناء (قوله) لان التعدد يستلزم المغايرة لان التعدد غير
الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة
غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع
بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشي فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل
رجل منها غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف
الجميع بمغايرة الواحد فالوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة
يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شيء
منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم
كون الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا الباب فاحسن التأمل (قوله) الا الفرقدان
المفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر
مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان
من القطب (قوله) وقال في البيت شذوذان آخران الاولى في قوله الا
الفرقدان شذوذان آخران احدهما وقوعه صفة لكل دون ما اضيف
اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على
ان البيت مما لا يتحاشى فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد كون الا صفة
فيه شاذا او كان الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية
المناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا
اي الا يكن الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل
اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا خذ هذا فاعرفه من الله فضلا
(قوله) وعند الكوفيين آه يعني في نصبهما على الظرفية خلافا

فمعنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لاغير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدالا على الحكاية عن حالة الظرفية فى بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان قول المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضرورى بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف فى الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذى هو الظرف قال الرضى ماتقدم ان سوى فى الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سويا اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان قيل انت مكان عمرو وابى بدله ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف فى الاصل لافى حال الاستثناء (قوله) وستعرفها اى اخواتها ولهذا لم يبينها المص ولك ان تجعل ضمير وستعرفها الى كان واخواتها لان كان التى يثبت لها الخبر لم يعرف بعد (قوله) والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر فى تعريف الخبر تعريف للشئ بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها (قوله) وامره كامر خبر المبتدأ فى اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق يعنى المراد تشريكه مع الخبر فى الاحكام السابقة لافى جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام الشئ وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لايشارك خبر المبتدأ فى امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور الامع قد ظاهرة اومقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالفه فى ذلك فيجوز ان يكون المصنف معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس ومادام ومازال ولازال ومرادفاتها لان صار للانتقال الى مايستمر غالبا ومازال واخواتها

للاستمرار

للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما مادام فلان المقيد للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع (قوله) ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يتجه عليه ان المخالفة بخبر المبتدأ لا يخص ذلك بل يتقدم نكرة مخصوصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة اوحكما (قوله) وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المصنف لبس على ماينبغي فلابد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم الخبر المبتدأ استثنى عنه كونه تعريفا مانعا عن تقديمه فانه لبس له هذا الحكم من احكام خبر المبتدأ واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فلبس من احكام الفاعل والمفعول ولابد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما اوفي احدهما لفظيا اوكان هناك قرينة تعين الخبر يرشد اليه (قوله) فيما بعدو كذلك اذا انتفى الاعراب آه قوله ويحذف عامله اى عامل خبر كان لايخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر رجع كل منها الى خبر كان واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله مثل الناس مجزيون قيدا له يخصصه بكان (قوله) في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى بعد ان اذا لم يشتبه اسمه بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولابد من قيد آخر وهو ان لايكون المحذوف مفسرا نحو ان خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم اوولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض والثاني فائض (قوله) ويجوز في مثلها اى مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ماهو اخص منه وهو ما اشار الى تفسيره الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولاتغفل في مثلها (قوله) وهو ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن دفعه بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لايعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر

فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان تسر راكبا فاسير راكبا وقيل فى دفعه ان المراد انه يجئ بعد ان اسم وفاء بعد اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر (قوله) اربعة اوجه اى الوجوه المشتركة فى جميع موادهذا الجملة اربعة وقد يختص بعض مواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف نص عليه الرضى وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويرتقى الوجوه فى مثالها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك فى استخراج ضروبها (قوله) اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير ينبغى ان يجعل ضمير جزاؤه ح الى المظروف لا الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الشيخ الرضى انه مراد المتكلم انه ان كان فى عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر (قوله) فكان جزاؤه خيرا اى فقد كان لانه لابد للفاء من قد فى الماضى وقيل اذا حذف فعل الجزاء لابد له من الفاء والشرائط المذكورة فى غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز فى مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثر موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن المبحث وكلاما غريبا كما شاع فى نظر الناظرين (قوله) اى لان كنت منطلقا انطلقت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية فى هذه الصورة وليس هذا اختلافا فى مجرد توجيه التركيب بل اختلافا فى معناه لانه ان كان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوى والقاضى بما هو الحق الاستعمال فيما قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذانفر فان قومى لم يأكلهم الضبع ولمجئ الفاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلابد من تقدير فعله قبله اى تفخر والكوفيون مستغنون عن ذلك وفيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لابد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالى وقوله

وزيدت

وزيدت لفظة ما بعدان فى موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعدان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضى ما فى حيثما ليست بزائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة و يعلم من قوله هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض فى الكلام و جعله عوضا عن كلمة كان وموجبا بحذفها غرض يمنع زيادته (قوله) واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضى مجئ اما بالكسر فى هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه ان ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يتأت منه هذا القول (قوله) اسم ان واخواتها وستعرفها اى اخوات ان وهو ظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فترك بيانها الاتيانها فى قسم الحرف (قوله) المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا ومانعا (قوله) اى لنفى صفة الجنس وحكمه ولا يخفى انه يكفى تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه و يمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفى صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفى وجود الصفة بل لنفى حكمه وهو ثبوته للجنس ولك ان تبقى صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود فى لا غلام رجل ظريف نفى جنس ظرافة الرجل فكأنك قلت لا ظرافة رجل فتدبر (قوله) لكن اكثر منه فى كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر الواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم مكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم (قوله) ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل (قوله) خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية والدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف فى كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه فى هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكأنه تكلف ليصح قوله وهذا القدر آه

(قوله) او مشبها به هذا مما اختلف فيه اللغات ففى بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لاتثريب عليكم اليوم ولاعاصم اليوم من امر الله وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثانى فى الاول متعلق بالاول وفى الثانى بفعل مدلول عليه الكلام اى لايعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان المجرور بما هو صلة لشئ لايكون خبرا عنه الااذا كان المبتدأ مصدرا كما فى الاول (قوله) لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لايقال لاغلام رجل لك بل لاغلام لك فالاولى انه قصد فى المثالين حذف خبر لاوذكره على طبق ماسبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف (قوله) والكسر فى جمع المؤنث السالم بلاتنوين لبس ماينصب به الكسر بلاتنوين وذكره فى تعيين ماينصب به غير مستحسن وقيل تنوين لانه لبس بتنوين التمكن المنافى للبناء وقيل جمع المؤنث يبنى على الفتح (قوله) والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما فى معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحلى للمعرب بالحروف الحرف الذى يبقى عليه لانه لووضع موضع لاغلامين لاغلامى رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر (قوله) لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اى الاضافة الى المفرد (قوله) والتكرير وكذا وجب التكرير فى النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليها ولاينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه لبس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه (قوله) هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف ايضا بانه غير جامع (قوله) بفيصل على وزن حيدر وهو القضاء بالحق بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل (قوله) ايراد حسن بحذف اللام يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمؤل بالصفة المشتهر بها مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول اوقع فى مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له (قوله) اى فيما كررت فيه الخ لايقال يصدق على مثل لارجل فى الدار ولا امرأة خارجها مع انه لايجوز فيه نصب الثانى فيجب ان يقال

فيما

فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الاخبرا واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلافصل لانانقول فى المثال المذكور يجوز نصب الثانى على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر (قوله) فانها بحسب التوجيه يزيد كما فى اثناء تفصيل الوجوه لتستفيد (قوله) على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس و يصح ان يكون فى الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها (قوله) عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف ولم يقل وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كما فى ان زيدا وان عمرا قايمان هكذا قيل ونحن نقول لاحول ولاقوة فى حكم لا واحدة اذ ما له شئ من الامرين الابالله ولذا قال اى لاحول ولاقوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر (قوله) فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة مذكورة وقدسبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقول سابقا بالله (قوله) حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب اوحملا على محله القريب فان لاسم لا محلين قريب وهوالنصب و بعيد وهو الرفع بالابتداء (قوله) فلان لازائدة جوز الشيخ الرضى كون لالنفى الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير والتكرير ولايجب الالغاء فى كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما فى الالغاء والاعمال (قوله) وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا وله وجه ضعف اظهر مما ذكره وهوانه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذليس هنا مايدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لااستعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المص ضعف رفع الاول فى الاستعمال ولايلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف فى الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته (قوله) ولذا دخلت الهمزة لم تغير العمل وانما خص لابيان ان الهمزة لاتغير عملها لان لا لااثر لنفيها فى المآل مع العرض والتمنى فانه ليس المعنى فى الاماء اشربه على نفى الماء وفى الانزول عندنا على نفى النزول

وقدمرانه اذا بطل النفي فى كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له
فى المشبهتين بلبس ايضا الاان يقال اعتمد على المقايسة اولان فيه خلاف
الاندلسي فى العرض فانه يوجب دخولها ح على الفعل وخلاف السيرافى
من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه فى جواز حمل التابع
على المحل فى صورة التمنى اذالتمنى يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا
فمعنى الاغلام اتمنى الغلام اولانه لما كان يغير عملها دخول الجار فيقال
كنت بلامال صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجئ
بلامال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها
(قوله) اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود
المص حصر المعنى فى الثلثة ومنع كونها للمعانى الاخر التى يجئ لها
حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص
الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لااختلاف فيها
(قوله) فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الازيدا تكرمه فى وجوب
الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الازيد
نزل الاان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها فى باب
الاضمار على شريطة التفسير (قوله) الا رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل
على محصلة تبيث المحصلة المرأة التى تحصلت تراب المعدن والتقدير تبيث
تفعل كذا (قوله) ونعت اسم لا المبنى يعنى المبنى اشارة الى معهود
وهو المبنى من اقسام اسم لا وح خرج عنه لاماء ماء باردا فان باردا ليس بنعت
اسم لا المبنى فانه نعت لتابع لاسم لا فقوله والمبنى فى قوله ونعت المبنى اشارة
الى ما بنى على الفتح بالاصالة مما لاحاجة اليه اصلا (قوله) مفردا حال
من ضمير مبنى اى بالتنكر لاوجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا
للموضوع و بعضها احوالا والاظهر ونعت مبنى اول مفرد يليه ولك
ان تجعل مفردا حالا من ضمير فى اوله و يليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال
كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع (قوله) اى فحكمه
الاعراب لاغير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب (قوله) ان كان المعطوف
نكرة بلاتكرير لا زاد فى كلام المتن قيدين والصواب ماذكره المتن مطلقا

اذا الكلام

اذا الكلام فى العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف
على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا
يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ماعلم فيما سبق لايوجب
التقييد لاخراجه لان ماسبق مما يعلم من هذا المقام (قوله) ولم يجعل
فى حكم المتصل لمظنة الفصل آه لاحاجة الى جعل مظنة الفصل بل يكفى فى
منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذهو
على حرف واحد وهو ضعيف اذثم ولكن وحتى فصل كثير ولبس على حرف
واحد الاحرفان (قوله) حكمهما حكم توابع المنادى قيل المفهوم من
كلام الشيخ الرضى جواز البناء فى البدل دون وجوبه (قوله) من اثبات
الالف فى نحواب اراد به الاسماء الستة الاذو فانه لايقطع عن الاضافة هذا
عند المص واما عند الرضى فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب
(قوله) وحذف النون فى نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع (قوله)
يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين طوى مااشتمل عليه الشروح فى هذا
المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى ومثل
لااباله ولاغلامى له مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لامحصل له اذلادليل
على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين
من غير تقدير سؤال (قوله) اى مشاركة اسم لاحين يضاف ولافرق
بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المص بارجاع ضمير
مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميرله الى المضاف
فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه مخصوص
المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع
ضميرله الى تركيب يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى تركيب يشتمل على
الاضافة وهو الاختصاص فقوله فى اصل معناه اشارة الى ان التعريف فى
الاضافة زائد على اصل المعنى وحينئذ لايكون قوله الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زائدا عليه ويحتمل ان يكون معنى
اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه لامشاركة
فى خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول

الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات الكلام وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لامشاركة فى خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدى والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبرى وهذا اظهر كما لايخفى على من فهمه اظهر (قوله) لم يجز تركيب لاابافيهما فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لالانه ليس فيه مابه شبه المضاف حتى لوكان لنصب اذلايجوز لاضربى فى اليوم مع مشابهته للمضاف اعنى لاضربى اليوم فى اصل المعنى لان الاضافة فى امثاله بمعنى فى (قوله) لفساد المعنى قال المص لانه لوكان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكر فى المتن لانه معارض بانه لوكان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لماغير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يتكرر (قوله) وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره فى شرح الكشاف ان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثلاله (قوله) اولان المقصود بيان الخلاف لاتعيين المخالفين ولايخفى بعده من العبارة (قوله) ولايحذف الا مع وجود الخبر كما لايحذف الخبر الا مع وجود الاسم لعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله لاعليك تركيب ذكر فيه الخبر (قوله) وهى اى خبرية ما ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ماولا فيستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة فى الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نعم ماجعله نكتة للاقتصار ينبغى ان يجعل نكتة لترك بيان الاسمية على لغة اهل الحجاز فى بحث اسم ماولا مع تقدمه وتأخره الى بحث خبر ماولا (قوله) وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة ولبست ان النافية بل التى تزاد مع لما وما المصدرية ايضا قال الشيخ الرضى الظاهر ان زيادتها عند الكوفيين ايضا نافية زيدت

لتأكيده

لتأكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات (قوله) اوانتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله * وما الدهر الا منجنونا باهله * وماطالب الحاجات الامعذبا * واول وجعل من قبيل ماانت الاسيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قايما مقامه اي دوران منجنون (قوله) اوتقدم الخبر ومالبس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ماعمرو وزيد ضارب ابا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين (قوله) فلان ماعامل ضعيف او لكراهة ان النافية في معرض العامل (قوله) اي فحكم المعطوف الرفع لاغير من النصب والجر لان جر خبر ما لايكون الابالباء الزائدة المختصة زيادتها بتأكيد النفي ولانفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لاالجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل مازيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولاقيل الموجب من بطلانه بعده (قوله) اشتمل جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الاواخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا به مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج له اليه والاحتياج لبس بمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من الحروف الاخر وجزء آخر لاشتماله على الجر كاشتمال اسم (قوله) يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لاالمعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة آه فلايتوهم الدور وقوله لفظا اوتقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل اومحلا لانه غير مشترك بين الجميع (قوله) وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه ولو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا لبس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف (قوله) والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبه به

اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لايكون مختصا بما عرفه به بان يراد بما نسب اليه شئ اعم مما نسب اليه حقيقة اوصورة وقوله لكن المشتمل عليه اعم منه ومما هو مشبه به مبنى على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لاعلى العلامة من حيث انها علامة و الاشتمال حقيقة اوصورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامى غير مجرور و يمكن ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة اوحكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه لبس اولى بتقدير ان لايختص المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة الوصل وذهب فى ذلك مذهب سيبويه كانه اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف (قوله) فالتقدير اى التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا والاولى ان يقول والارادة شرطها آه (قوله) اى منسلخا يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ (قوله) تنوينه اوما قام مقامه هذا فى الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة فى الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولاينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لوكان فيه تنوين ولايلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام لبس بحيث لوكان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة فانه لوكان فيه تنوين يسقط لاجل اللام (قوله) التعريف اوالتخصيص اوالتخفيف كلمة اوههنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم فى الكل (قوله) ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا اعم من التقدير حقيقة اوحكما (قوله) لانها تفيد معنى فى المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف هو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوى الى المفاد له كذا اللفظية الاولى تفيد تعينا اوتخصيصا لمعنى المضاف والثانية لاتفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه (قوله) علامتها

ان

ان تكون قدر علامتها يصح الحمل والمشهور العام فى مثله تقدير ذو لكن
تقدير العلامة اجدر معنى كما لا يخفى (قوله) كاسم الفاعل آه والمنسوب
(قوله) فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه
على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع
اضافة الاخص مطلقا (قوله) والحاصل اى حاصل البيان فى هذا المقام
(قوله) واما مساو كليث واسد ان اريد المساواة التى هى قسم من اقسام
النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد
المساواة فى الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر
لا يلايم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلايمها فيلزم
تكلفات كثيرة (قوله) فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه
ينبغى ان يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف
وكذا قوله فى جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة
اللامية لا يحسن فى ثلث رجال ولبس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل
مائة رجل مطلقا لانه لا يصلح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة
هى رجل بل يجب هى رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة
الجنسية اى مائة هى هذا الجنس (قوله) فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من
فيها خال من التكلف الا ان ائمة العرب جعلوها لامية ولا يظهر مادعاهم
اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اى كل هو رجل
وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل
البدل (قوله) قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى آه هذا كلام ظاهرى
اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن
التفكر والتحقيق ما اذانا اليه التمسك بحمل التوفيق وهو انه كثيرا ما ينزل
ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل
فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه
جاريا فى خاتم فضة فافترقا (قوله) اى ضرب واقع فى اليوم الظاهر

ان فى اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعنى ضرب فى اليوم متعلق بالضرب
وليس صفة الضرب بتقدير واقع فى اليوم (قوله) اى تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة قول المصنف وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره
تعريف احد طرفى الاضافة مع معرفة هى احد طرفيها الا انه خص
المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه (قوله) قلنا ذلك كما
ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين قد
تبع فى ذلك الشيخ الرضى وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع
لمعين اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله ولقد امر على اللئيم من
الاول فان المراد من اللئيم مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه
اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة وهو
وصف اللئيم بما وصف به النكرة لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة
فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة
من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق
بالاختيار فى تحقيق كلام النحاة (قوله) وليس يجرى هذا الحكم فى
نحو غير ومثل كنحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغى ان لا يكون
فرقا بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير فى عدم
افادة الاضافة للتعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما فى تعريف
وصف الاول دون الاخيرين (قوله) بان يجعل واحدا من جملة من سمى
بذلك الاسم اى يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمى به بان يراد بهذا
الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله
المسمى بهذا الاسم وقد يخص فى بعض الاعلام بمفهوم حاصل لاشتهار
مسماه بمفهوم فيستعمل العلم فى هذا المفهوم فيصير نكرة كما يراد بالحاتم
الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد
يكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع
ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق
المذكور بنا فى ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع
لغير معين فان العلم بهذا الطريق لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل

فيما

فيما وضع لغير معنين فلابد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة (قوله) وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن لو المراد بالتجريد تجريده الاظهر ان المراد ايراده بلا تعريف (قوله) فانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا (قوله) ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة (قوله) وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزء فلم يلزم جعل المعرفة علما لا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما تحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل للحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر (قوله) واما استعمالا فلما ثبت في الفصحاء من ترك اللام ابدا والاختصار الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء (قوله) قال ذو الرمة كتب في الحاشية * ايا منزلي سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافي والديار البلاقع * اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهو واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي نوقيه ان الاثافي تمييز الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز (قوله) نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد

مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه لكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمدا وايضا
شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان
بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال اضافة
الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول
واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معتبرة في الاضافة
فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية
والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به
وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة
اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد
ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو
(قوله) الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه انما تفيد تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان
يقول اي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا (قوله)
في اللفظ لا في المعنى آه اشار الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما
ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا
الى خفة المعنى اى لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد
تعريفا ولا تخصيصا فالا يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه
وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال ولو قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى
تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص
فصرح بقوله في اللفظ اى في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم
(قوله) كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب
من يجوز القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك
بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير
(قوله) واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم
اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف
الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة

المعنوية

المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع (قوله) والمراد ان المشار اليه بثمة آه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء لاحق على سابق و اثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص و يمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعرف والنكارة (قوله) فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه بما هو اللاحق بالاختيار (قوله) ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز (قوله) وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قبيل افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي مقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى في الاستدلال مرعى فيما فعله المص (قوله) واما ما وقع في شعر الاعشى الاعشى اسم لخمسة عشر شاعر الخمسة عشر قبائل وتفصيله في القاموس (قوله) وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة (قوله) لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا يشوب المصادرة (قوله) اللهم الا ان يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كما ل بعده عن العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال اخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا انظائره فاعرفه بتأمل منتج (قوله) فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الخبر ولولاه فيحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج

الى دعوى نصب العبد حملا على المحل (قوله) اومن قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجه اخر لضعف البيت (قوله) وعبدها اى راعيها فى اضافة العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعبد مائة من الابل الحديثات النتايج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد (قوله) يستوى فيه الجمع والواحد قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك (قوله) واما لانه فاسد عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء (قوله) لانتفاء التخفيف از زوال التنوين باللام لا يكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما فى الحسن الوجه (قوله) حمله على الوجه المختار فى الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول فى النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه المختار فى الحسن الوجه وجهان الا انه حمل ههنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق المحض العبارة ولا يخفى ما فى قوله على الوجه المختار فى الحسن الوجه من الحسن (قوله) يعنى سيبويه واتباعه هكذا فى بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفى الرضى القائل بالاضافة الرمانى والمبرد فى احد قوليه والزمخشرى (قوله) فمن قال اى ان قول من قال جعله بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون طرفه الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر ان فى بمعنى عند اى عند من قال (قوله) فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اشارة الى فائدة قوله فمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر وهو مع كونه مضافا (قوله) اى المحمولية على ضاربك فانه فاعل المفعول الخ كانه غفل عن قوله خلافا على المختار فاخر التأويل الى هنا لحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل ههنا ان يكون مفعولا له للقائل اى انما جاز عند من قال كذا خلافا (قوله) من غير اعتبار حذف تنوينها متعلق بقوله

م

ثم حمل لا بقوله مضافا يظهر بالتأمل الصادق (قوله) ولم يحملوا الضارب زيد عليه الخ قيل يتجه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشاء هذا الاشتباه عدم التأمل المورث للانبساط والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء الممتازين قلنا باضافة ضاربك حصل بها التخفيف فى المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف يشاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار فى احسن الوجه لمشاركتهما فى تخفيف المضاف اليه بالاضافة ويرد انه لما حصل فى الضاربك تخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التحقيق بحذف شئ بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف (قوله) لان لكل هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم مقام الاخر وفيه بحث لان لكل من هيئتى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة فى الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول (قوله) وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فى ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر فى الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضى منه العجب ويعرف نقصان البشر بان كان المتحير ما كتبه فى هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب الغربى (قوله) بصلوة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها الصلوة (قوله) وبقلة الحبة الحمقاء فى الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام (قوله) مثل جرد قطيفة كتب فى الحاشية جرد خورد ريشه از كهنكى وفرسوده كى (قوله) حتى صار كأنه اسم غير صفة

فى انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لابدلها من موصوف مذكورا اومقدرا ووجه صيرورته اسما انه قصدبه ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا (قوله) والجثة فى الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان (قوله) ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص اراد بالمماثلة فى العموم ان يكون مدلولاهما كليين يتحد لفراد هما سواء كانامترادفين اومتساويين وبالمماثلة فى الخصوص انيكون مدلولاهما مشخصا واحدا والاخصر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين اوالمتساويين الى الآخر وينبغى ان لايقتصر عليه بل يضم اليه انه لايضاف الاخص الى الاعم ولكنه اقتصر على ماذكر لانه وقع فى اللغة مايوهم وقوعه من كل الدراهم وعين الشئ وسعيد كرز فاراد دفعه (قوله) فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا فى الاضافة لانه لاتخفيف بها اذحذف المضاف اليه اخف (قوله) بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فان الكل ليس مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشئ بل يختص بالاضافة (قوله) فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريفى اوغيره واليه اشار بقوله سواء الخ (قوله) ولما اذا كان للجنس ففيها خفاء يزيل الخفاء صحة عين اللاشئ والخفاء جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو فى اللغة فان الشئ فى اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشئ هنا بمعنى الموجود فى الخارج كما هو عند جماعة فالعين اعم بلاشبهة فقد بعد وتفصيل مايزول بها الخفاء ان اللام الجنسى اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الشئ فانه لايصدق الاعلى نفسها وان اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هى (قوله) ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد

الوارد لايخص هذا الحكم بل كان متوجها على قوله وشرطه تجريد المضاف عن التعريف وكأنه غفل المص عن وروده ثم فاخره الى هنا (قوله) فاجاب عنه بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذاقلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لامطلق المدلول فتأويل سعيد كرز مسمى لسعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويؤل السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لااضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه (قوله) ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذالموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح اومساويا اودونه فلامانع من قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق ولامانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذالم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبالهؤلاء من معنى اللئيم (قوله) وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولهذا لم يعتد ببيان الملحق بعرفهم اذلبس لغيرهم فيه عرف (قوله) واختلف في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل فليتأمل (قوله) او حكما لانها لااستقلال لها في حكم الابتداء بها (قوله) لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها (قوله) مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظ ان يقال لانه اذا اضيف ولوكان تقييده لايطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولايجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء (قوله) وكسر ماقبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجبه

بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ الرضى ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فيبقى الضمة كما فى لى جمع الوى على افضل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل يفعل (قوله) وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين قال الشيخ الرضى وقرأة محياى ومماتى بسكون الياء عند النحويين ضعيف (قوله) واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الفا تثبت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان فى آخر هذه الاسماء الحروف الثلثة فى الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففى الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة فى الحروف الثلثة فاستثناؤها ببيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها تحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها لبس كالاسماء الصحيحة وهو فى واخى وابى على ما اجاز المبرد ويتجه ح انه ينبغى ان يتعرض بمجرد اخى وابى وفى والتعرض بالباقى عار عن الفائدة (قوله) فاخى وابى قدم الاخ لانها ابعد عن خلاف المبرد وارسخ فى هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخى بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابى كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقديمه فى قوله تعالى يوم يفر المرأ من اخيه وامه وابيه وصاحبته وانا اقضى منه العجب واراه الاعجب من كل العجب برد لام الفعل فيهما وهى الواو فى حال رفع وفى حال الجر الياء فقياس قول المبرد ان يقول فى حال النصب اباى (قوله) وابى مالك ذو المجاز بدار قيل خطاب للمؤنث كتب فى الحاشية اوله قدرا جلك ذا المجاز وقدار قدرا اى قضاء وذو المجاز اسم سوق بمنا ومعنى ارى اظن انتهى وارى بصيغة المجهول (قوله) واجاب المص بان ذلك خلاف القياس آه على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر (قوله) وتقول اى امرأة قائلة جعله صيغة غايبة مع ان المتبادر من امثاله فى عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين واحترازا عن بعد ما قيل ان حمى فيه حذف مضاف اى حمى زوجتى ولو قال المصنف ويقال لكان اوضح (قوله) واذا قطعت قيل اخ هذا بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات فى الفصاحة هكذا دلو وعصا ويد وخبا ولغة ادنى

منها

منهاهي كسوا (قوله) وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة حركات الاعرابية وضمير افصح منهما عائد الى غير المذكور لتعين المرجع فى مقام ترجيح الفتح (قوله) وذواصله عند الفراء ذوى كفلس وعند غيره كفرس (قوله) وكانه خص المضمر بالذكر كان ماذكره مقتضيا الاختصاص بياء المتكلم بالذكر فى مقام النفى لان ثبوت بعض الاحكام انما يكون بالاضافة اليه فلما افاد الاشتمال كان المناسب اداء حق الشمول (قوله) كاهل كتب فى الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصح تأنيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ويجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع (قوله) والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم اى حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ماله اعراب (قوله) فلا ينتقض حدها بخروج ان ان وضرب ضرب يعنى فى ضرب ضرب زيد لا فى زيد ضرب ضرب فافهم ولا احتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المصنف فيما بعد ويجرى يعنى التأكيد اللفظى فى الالفاظ كلها وارى ان جعل التأكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون من جعل التابع اعم (قوله) كل ثان اى متأخر اراد دفع مايورد على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر واعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى المتبوع لا فى الذكر والصفة الثانية فى المرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا فى الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثانى وبعد تصريحه بان المراد الثانوية فى الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المصنف نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثانى المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثانى فى اعراب سابقة والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع فى الذكر لان كلا ثان فى الاعراب (قوله) اى بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص

لايمكن ان يجرى على كلمتين (قوله) ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم الخ لايخفى ان ماذكره لايظهر فى الصفة المادحة والذامة والتى للترحم اوالتأكيد فان القصد لبس الى نسبة الفعل الى الشئ وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح اوالتأكيد وكذا لايصح فى التأكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب جزء جزء فان الجزء الثانى باعراب سابقة من جهة واحدة شخصية هى الحالية القائمة بالمجموع ولبس بوارد لانه لبس ثانيا فى الرتبة بلاجزء يستعير الاعراب من غير تأخر عن الآخر فى الرتبة ومن قال باعراب سابقة بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب سابقه لابجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص فى قصد المتكلم ظهر فى محلين فقد اتى بكلام لايتجاوز فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولايجعله مقابلا له (قوله) يشمل التوابع الخ مؤخرات كانت هذه الامور اومقدمات لان المراد الثانوية فى الرتبة على ماعرفت (قوله) اعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع فى الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى و تابع حركة اسم لاتعرض لهما فى محلهما و لم يرض باحالتهما الى هذا الباب (قوله) ثم ان لفظة كل ههنا لبست فى موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لاللافراد وبالافراد وايضا لايصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان (قوله) فالمحدود بالحقيقة التابع لافرده ولم يقل ان لفظة التوابع لبس فى موضعه لانه لبس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظائره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اى كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس فى محله فقد اتى بالمستدرك (قوله) لكن لما ادخل عليه كل يعنى لفظة كل مقحم زائد اشير بزيادته الى كون التعريف مانعا (قوله) والظاهر انحصار المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه كما لايخفى على من له حظ اوفى باساليب دقايق التراكيب بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء الصافى الى الساحل من الاعاجيب (قوله) النعت قدمه

لكونه

لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة (قوله) يدل على معنى فى متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لايدل على معنى فى متبوعه بل على معنى فى متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى رفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافى دلالته على معنى فى المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف فى المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لاعلى حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق و بهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل على اعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه (قوله) اى يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه لايذهب عليك ان اعجبنى زيد علمه وجاء القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة فى زيد لبست بهيئة تركيبية فى زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول فى القوم لبست بهيئة تركيبية بل لاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولايتم ماذكره فى بيان فائدته (قوله) اى دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب حينئذ تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث مالابد له فى الدلالة على معناه من التاء (قوله) فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى لخصوص موادها ذلك فى اعجبنى القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول فى متبوعه لم يتقرر به الشمول الذى يدل عليه المتبوع (قوله) وفائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى فى شئ يعنى ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك وهذه وظيفة نحوية لابيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التى يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح

النحوى فلئن الاول تعليل الاشتراك فى النكرات والثانى رفع الاحتمال فى المعارف
وكونه غالبا للتخصيص اوالتوضيح يستفاد من تقييد مايعادلهما بالقلة
كما يستفاد من حروف التعليل (قوله) ولما كان غالب مواد الصفة هذا
حاصل كلام المصنف فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور
النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت
برجل اسد دون جاء زيد اسدا حالا واعترض على الفرق وهو مندفع بان
بناء الفرق على مساعدة الاستعمال فى احدهما دون الاخر (قوله)
ولم يكن هذا مرضيا عطف الجملتين على جملتى لما اى لما لم يكن وفى صحته
نظر والاظهر ان ترك لما فى قوله ولم يكن من سهو الناسخ (قوله) رده بناء
الرد على انه لاداعى الى اشتراط الاشتقاق ولاموجب للتأويل بالمشتق لاعقلا
ولانقلا وليس بناء الرد على الامثلة التى ذكرها حتى يتجه ماقيل انه
لايخفى ان ما ذكر ماذكره لايصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق
(قوله) ولافصل اى لافرق بين ان يكون مشتقا اوغيره الاصح الاخصر
ولافرق بين المشتق وغيره (قوله) فى صحة وقوعه خص عدم الفرق
بعدمه فى صحة الوقوع لانه لايصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته
راجح على غيره (قوله) اذا كان وضعه لغرض المعنى اى وضع غير
المشتق يعنى فى التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا اووضعيا
وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شئ
ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلى اوالخارجى وترتب
وجود المعنى فى العقل غرض من وضع النعت فى التركيب والتنبيه على ان
الغرض باعتبار الوجود العقلى قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا
لتقدير الدلالة حتى يتجه انه لاحاجة الى التقدير الذى لايساعد قاعدة
التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب الاقحام فى الكلام اما
قوله فى المتبوع فالاولى تبديله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لايجب ان يكون
للمتبوع فان بصريا يوضع لغرض المعنى عموما اما فى مبتدأ اوذى حال او
موصوف الى غير ذلك (قوله) مثل مررت برجل اى رجل اى كامل
فى الرجولية بفتح الراء وضمها على ما فى القاموس اى اذا اضيف الى

لفظ

لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال فى حقيقة دل عليها لفظ موصوفه بمثل هذا التركيب ذلك وقوله فى مثل اى رجل عندك لايدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه لبس فى هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفى مثل مررت بضارب اى رجل لايدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (قوله) وفى المواضع الاخر التى لايدل على هذا المعنى اى دلالة مقصودة (قوله) وتوصف النكرة اى النكرة وما حكمها من ذى لام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هى فى حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم النكرة لكونها للافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة تجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لايوصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة (قوله) لان الانشائية لايقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التأويل بالبعيد لان التأويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية ان الجمل التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ماذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد لالعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لاتقع صفة وكل ماهو فى صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها (قوله) اى مقول فى حقه اضرب به فان قلت هنالك تأويل يقرب من تأويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضرب به فى تأويل رجل مطلوب ضرب به مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما نال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائى بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضرب به الا اذا امر بضرب به فلو كان المعنى على التأويل الذى ذكره لجاء استعماله فى مقام الامر لضرب به

وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية المحكية (قوله) اى مستحق
لان يؤمر بضرب به ظاهره انه تأويل للقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق
القول في حقه لا انه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لا اختصاص بالجمل المحكية فتقدير
القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على
حقيقته بل اراد التنبيه على انه للوصف بتلك الجمل المحكية الا في مقام اظهار
الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل (قوله) واذا لم يكن فيه
الضمير الرابط تكون اجنبية اى بادى النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان
يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر
الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه
الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا
بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا اندفع
ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في
خبر المبتدأ (قوله) ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة
وكذا عديله ولذا اخر البحث عن بيان كونه جملة فحينئذ قوله يتبعه في
التنكير يحتاج الى تأويل المراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا
فزيد الحسن الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن
الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف
بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه
من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قايم بزيد فاعرف حال قوله
اى بحال قايم به (قوله) يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه آه
لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في المتبوع
وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه
حينئذ ان لا يكون النعت في جاءنى رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مؤل به
اى كاين بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف
في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءنى رجل
كاين بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية
يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق

انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف فى صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتبارى حاصل بالقياس اليه فى متبوعه (قوله) والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها (قوله) والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكرا وافعل المضاف للزيادة على ما اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما فى الشروح فى هذا المقام سهو بين وقع من هفوة الاقلام (قوله) فان قلت اذا نظرت حق النظر آه فيه بحث لان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى تلحق الصفة علامة تثنية والضمير مستكن ولعل ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها ثم بل الاحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة نحو جاءنى هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف فى الخمسة البواقى ايضا انه لا يظهر فى الوصف بالجملة فان يضر بان فى رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال باراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التى وقعت صفة مؤلة بمفرد مطابق (قوله) حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه (قوله) وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع (قوله) ولحاق آه اللحاق كاللحق بفتح اللام (قوله) ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل فى عدم لحاق علامة التثنية والجمع فى مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه حينئذ (قوله) اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الاولى ترك فى الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا لبس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين (قوله)

او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ الاولى او يجعل الجملة ووجهه ما ذكره العلامة التفتازانى فى المطول فى اواخر احوال المسند انه كثيرا يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل (قوله) فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذى فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب لبسا فى مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليترقى فى الوضوح فلا نم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقى الضمائر (قوله) وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائى وصفه متمسكا بقوله تعالى لا آله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه تعالى اسم ظاهر كالو جعل الضمير علما فتأمل (قوله) لانه ليس فى الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى المفهوم المشتق فيه معنى الوصفية و يمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى فى التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف اومساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما فى الرضى الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع الضمير الغايب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا (قوله) ثم المعرف باللام والموصولات بقى المضاف الى المعرفة ولم يتعرض لانه يجئ بعد والمنادى والقياس ان يكون فى مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه (قوله) ولم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول اما ان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة فى كونه ذا لام وحينئذ يتجه ان يقال الاخصر الاوضح حينئذ لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة (قوله) بلا واسطة جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر

المماثلة بالمماثلة فى الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلاسطة على مذهب سيبويه (قوله) لان تعريف المضاف مسا و لتعريف المضاف اليه اوانقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لايوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام (قوله) اى باب اسم الاشارة يجب ان يراد بذى اللام مايشمل الذى واخواته قال الرضى لايوصف اسم الاشاره الا بذى اللا م والموصوف نحو بهذا الرجل و بهذا الذى قال كذا و بهذا ذى قال كذا على لغة الطائية هذا كلا مه والاظهر ان يراد بهذا فى قوله باب هذا خصوصه و بقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتأمل (قوله) مع ان القياس يقتضى آه و بمثله من اسماء الاشارة و بالمضاف الى مثله (قوله) بل رجل بل رجل متصف بالعلم (قوله) اى قصد نسبة المراد بالنسبته مايعم التعلق والنسبة التقيدية ليشمل غلام زيد وعمرو جاءنى فيشكل التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل ولو جعل العاقل وصفا لامعطوفا كما سيجئ و يشكل بالمعطوف فى قوله وانواعه رفع ونصب و جر الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذا النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه لبس متعلقا بالمقصود والالكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته الى شئ اونسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ المقصود اومن المقصود منه (قوله) فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل لانها لم تنسب اليها شئ ولاهى الى شئ لا لان نسبتهما غير مقصودة بحال المبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه و بين البدل فاعرف القصد فلا تغفل (قوله)

واجيب آه فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة الى متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى و بالجملة لافرق فى المعنى بين قولنا جاءنى زيد حماره و بين قولنا جاءنى زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الاخر تحكم (قوله) ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا فى بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف (قوله) ولم يكتف لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد فى ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة فى قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر فى الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد (قوله) لان الحروف قد يقع بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف (قوله) وقيل جوز الزمخشرى يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل سيجئ والواو التى لتأكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعانى التى سيجئ قلت لاخلاف فى جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به (قوله) ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول حمل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لامحالة من غير ان يكون معطوفا من وجه (قوله) اكد بمنفصل فان قلت للتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داع التأكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل من عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التأكيد بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بينه بالمثال فقال ضربت انا وزيد واختار على زيد ضرب هو وغلامه لانه الداعى

على

على الحكم بالتأكيد فى زيد ضرب هو وغلامه طرد اللباب والافزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل (قوله) لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا فى النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التأخر يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال وجوز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله) واعلم ان مذهب البصريين نبه على ان المسئلة خلافية والتأكيد استحسانى لا واجب قطعا كما يفيد مقابلة اكد مع جواز الترك وما سبق فى بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا (قوله) حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود (قوله) والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فجارحة من الله وبقولهم ضربنى من غير ما جرم (قوله) بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد هذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا فى صورة العطف على الضمير وليس كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما فى العطف على الضمير (قوله) مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى يتساءلون به والارحام واجيب بجعل قوله والارحام قسما (قوله) جاؤنى كلهم آه فيه انه لا اشكال فى جواز جاؤنى كلهم وجواز اعجبتنى جالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم زيدا واعجبت جالك زيدا (قوله) وقوى الظاهر وليقوى (قوله) من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما فى قوله وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال عارضة له

بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو قائم وعمرو وعمرو فيه فى حكم زيد فى
الاحوال العارضة له بالنظر الى قائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه
القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير
عبارة المتن و يحتمل ان يكون من تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة
والثانى اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور فى عبارة المصنف لا يفهم
منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط فى التكلف فى تصحيح كلام المتن
كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى التركيب
فكلما يستحقه المعطوف عليه فى التركيب يستحقه المعطوف ففى يا زيد وعبد الله
يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف
فى يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا
فكذا المعطوف (قوله) كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا
الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة اوالحروف فهو
من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل فى كونه
من الاحوال العارضة له فى نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب
كذلك (قوله) اما نحو رب شاة و سخلتها فبتقدير التنكير لعدم
قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول
على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها
فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد
بالظاهر بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ
وهذا الشذوذ فى حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذى جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول
رب و بهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
والشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون
نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة
ولم يحتج فى الجواب الى ما قيل ان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من
ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة على انه يصح ان يجعل قوله على
الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما فى الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله اى

رب

رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقي شيء وهو ان الظان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجهـا ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتأمل (قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو عمرو ولقـائل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعـا للفاعل وهو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران (قوله) ولما كان لقائل ان يقول اه يحتمل ان يكون قول المصنف وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ماعدا الرفع في ما زيد بقـائم ولا ذاهب عمرو لسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الزباب (قوله) وانما جاء الذي جعل لجواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثـاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بمـا اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثـالث ان الفاء السببية يفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن لجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابطة للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من فاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانيـة مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة و يغضب عقيب طيرانه (قوله) بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه (قوله) اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند الى ضمير مصدره من قبيـل حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملين لبس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب ابعـد منه والحق معا كثر الشاحين فلا ينبغي ان يتجاوز (قوله) مختلفين اي غير متحدين ماذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقضى منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه ان يقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيـان عموم الحكم وشموله الجنس ومنـه قوله تعالى

وما من دابة في الارض ولاطائر يطير بجناحيه فوصف عاملين مختلفين
للتصريح بالعموم ولايبعد انيقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا
و بكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان للعاملين هما ضرب واكرم على مانقل
من الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على
معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول (قوله) اكل امرئ
تحسبين امرءا تحسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع
على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لايجوز الاقتصار على احد مفعولي
باب علمت عند المصنف ونارا توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه
والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول (قوله
فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب
الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على الشرط
نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والمعنى عدم
الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمرتب عدم
الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا
مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لايتسبب من الارادة بل هو
ثابت اريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير
اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز (قوله)
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
رد لما يتجه على المصنف ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام
الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز
مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد بيان
انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب و يكون محتملا لعدم
الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء
في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ماهو المقصود
من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز انيكون المقصود نفي مخالفة
الفراء فيما عدا هذا التركيب اواثباته فيه واعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق
بنقل المصنف ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه

جاز

بجاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا و المتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه (قوله) التأكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التأكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله و كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة (قوله) فثبت عنده وتحقق الظ فيثبت و يتحقق (قوله) اوفي الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع الخ نبه بذلك على ان ذكر اوفي الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا لظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة و يفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التنبيه ان يقرر امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور و ليس له الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول (قوله) تقول جائني القوم ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع و ذلك من الثلثة و ما فوقها و لا يؤكد بهما الا ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو رجال ثلث (قوله) فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فالتعريف به جامع بجميع الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا بجميع الافراد فنقول اخرج المص الصفة والعطف الخ فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع لو تعرض لتأكيد متبوعها لكان انسب (قوله) لفظي مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين و نفسه وعينه منه عند الكوفيين (قوله) او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز

تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاء و ان عماد فالتأكيد في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة (قوله) في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد امامستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه اوغير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد وكان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها تكرر بتكرير عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم (قوله) ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي قلت على اي تقدير يشكل باجمع واخواته فانه لا يجرى فيه التأكيد اللفظي ودفعه بتأويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا بجميع الاشخاص (قوله) وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التواكيد اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمص تبعه (قوله) قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا لا وجه لذكرها بين الفاظ التأكيد لان التأكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المص مثل حسن بسن في التأكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التأكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملات في كلام العرب لابد من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد الاول والثاني ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر خبيث نبيث من نبثت الشر اي استخرجته واستفيد مما ذكره ان مريئا تأكيد لفظي مع انه ليس بتكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح

اذلبست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولايخفى ان النعت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لاتأكيد له (قوله) ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة (قوله) اى يقعان يعنى جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث (قوله) انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل فى كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما (قوله) بالخلاف فى الضمير فى كلاه وجميعه وعامته كذا فى تسهيل ابن مالك (قوله) وهى اجمع لادلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازنى والمبرد كذا فى الرضى (قوله) واجمعون فى جمع المذكر اى العاقل (قوله) والجمع اى الجمع الذى يجعل فى حكم الواحدة وهو غير الجمع المذكر السالم (قوله) وجمع فى جمع المؤنث وما فى حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسى فى العاقل الغير السالم ايضا (قوله) ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لايصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الانسان كله من غير ان يراد به الاناس فقد افسد من اصلح قول المصنف ذو اجزاء بتأويله بذى متعدد افرادا كان او اجزاء (قوله) يصح افتراقها حسا او حكما قيل لايكفى الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمى فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المصنف حكم بصحته فى المفترق الحسى ولا يحصل للرد عليه من غير نقل من الائمة العربية بناء على انه يلغو التأكيد بكل فى المفترق حسا بدون الافتراق الحكمى لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق فى الحكم فى بادى الرأى فيحسن التأكيد بكل بهذا القدر (قوله) بخلاف جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفى مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التأكيد لدفع مايوهمه الافتراق الحسى من الافتراق الحكمى قبل التأمل فى الحكم (قوله) اكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه المصنف

بالمثال ولايخفى انه لاوجه للفصل بين هذا الحكم و بين بيان النفس والعين كما لاوجه للفصل بين قوله ولايؤكد بكل واجمع و قوله واكتع واخواه مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ماذكر اجمع (قوله) واكتع واخواه اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التأكيد وكيفية ترتيبه ان يعول بتأمل ماعرف (قوله) البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضيفي زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه (قوله) اى يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاء ني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى يقصد نسبته بنسبة مانسب الى المتبوع و بعد فيه نظر لان نسبة المجئ الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلابد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو اوحال نسبته من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي (قوله) دونه اى دون المتبوع اى لايكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا فقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف لنسب اوحال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع فانه ح يكون المعنى انه يجاوز مانسب الى المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشئ الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولامحصل له كما ترى (قوله) بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبته الى التابع اى حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم في الساقط وموجب التقرير والتمكن في حق البدل (قوله) ولبس نسبة مانسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظان يقولك

على طبق ماذكر في شرح التعريف اذلبس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احدفي الكلام قلب ولبس بذاك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى لبس نسبة ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليهما بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه اى يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكأنه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع (قوله) اى بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان العطف ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخرين لامية لادنى ملابسة بيان ماهو اصل في معنى الاضافة لا معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فسهو بين اذ المقام لبس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين حرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة ولا يجوز العطف على المجرور بمن المذكور اذ لا محصل له (قوله) اما اشتمال البدل على المبدل منه آه يخرج منه نحو جاءنى زيد جاره فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكأنه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لا يحتمل (قوله) وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا او الاولى جعله

بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية اذ هو شايع فى اضافة البدل و يمكن جعل الاضافة فى الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر بخثنا بها لمن هو اهلها فضلا من المنعم كل نعمة دقها و جلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جى به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثانى بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المتبين بالبيان الاول وجى بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شئ من المتروك بلا بدل بما جئ به من التابع بدل عن جميع ماترك من المبدل منه فيكون بدل الكل و بدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده اى الاليد المبين اجمالا بل اليد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض او غير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه سوى اليد بدلا و بدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذه راغبا و لا تتعجب من تبديل كلمات جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله و لايشاركها فيه كلمات من سواه (قوله) فالاول مدلوله مدلول الاول ولم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثانى غير الاول وفى مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة (قوله) يعنى متحدان ذاتا لاان يتحد مفهوما هما لانه لايلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اباه و كثيرا ما لايكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه نجوز بعدم اختلاف مفهومى زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل (قوله) والثانى جزؤه اى جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم فى المقام لانه راجع الى الاول فى قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثانى جزؤه بتقدير والثانى مدلوله جزءه وليس من عطف الثانى على الاول وعطف جزئه على مدلول الاول كما هو الظ والالكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص (قوله) بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد فى عبارة المص لابد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه (قوله) بتغيرهما الاولى الاوضح ترك ياء الملابسة

والقول بان بينهما ملابسة غيرهما (قوله) نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لايوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير قلت اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل (قوله) والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره وفيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف مايقصد بالسهو والنسيان او سبق اللسان فكأنه اريد ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني ان يقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا (قوله) اى نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضى هذا ليس الا فى بدل الكل بل عند ابى على بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل فائدة فانها المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اى مقدس مرتين (قوله) لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد فى الكل فعمل باطراده ولم يخصه ببدل الكل كما فعل المصنف وقال فى بدل البعض والاشتمال انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولايخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا خصه به (قوله) نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضى ان هذا المثال تأكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تأكيد قال الفاضل الهندى لايبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثانى بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثانى من غير توطئة كان تأكيدا (قوله) ديراء پشت ريش عجفاء لاغر نقباء سوده پاى وقوله ان كان فجر اى كذب يقال يمين فاجر اى كاذب (قوله) قال اللهم صدق صدق انظ يقول لان خبر افعال المقاربة لايكون الا مضارعا (قوله) وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثانى تسهيل ابن المالك وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدأ والخبر

وصرح فى القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل (قوله) وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق اى هذا الحد للاسم المبنى كما هو الظ بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة المبنى والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى (قوله) اذ لو لم يعرفها يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف للاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشئ بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق اما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس الا تعريف الخاص بالعلم ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل (قوله) مبنى الاصل وهو الحروف والفعل الماضى لم يبين مفهوم المركب الاضافى واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه فى تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر فى عرف النحاة الا بغير اللام (قوله) والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم (قوله) او غيرهما وهو الاشارة الحسية (قوله) فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها لمنع مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافى التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها (قوله) ايثار التقديم ما هو مفهومه وجودى لشرفه او نقول التركيب فى المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا وفى المبنى المناسبة مقتضية للبناء فى حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب

فالاهتمام

فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم
التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تأمل (قوله) من حيث حركات
اواخره لامن حيث انفسها فانه لايقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل
المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان يا زيدان مبنى على الالف ويا زيدون
على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر
(قوله) والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها آه نبه به على ان المراد
باللقب مايعبر به عن شئ جريا على اللغة الا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة
فان التعبير بها عنها الا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية
وغيرهما (قوله) وحكمه وحقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه قدمه
لان غيره جعله تعريفا للمبنى فنبه على انه حكمه الذى لايعرف الابعد معرفته
فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول وفيه نظر لان حكم المبنى
مطلقا ليس ذلك بل حكم ماناسب مبنى الاصل منه واما الذى بناؤه لعدم
التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (قوله) وبعض الظروف
انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات بمعنى ان ايا معربة وحدها
لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغى
ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى من نحو خمسة عشر
وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغى ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج
فلان وفلانة (قوله) فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية يعنى لايشكل
حصر المبنى فى هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة
ومن اقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصولات
بل هو باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها
ولايشكل ايضا بفعال التى ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليست
مجرد اسم الفعل بل باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولايشكل ايضا بخمسة
فى خمسة عشر وبعل فى بعلبك فانه مبنى مع انه لم يدخل فى اقسام المبنى لان
المركبات باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولايقتصر على بيان المركبات
ولا يمثل وغيرمع ماوان وان لدخولها هكذا فى بعض الظروف (قوله)
المضمر ماوضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم

والمخاطب و الغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات
و التعريف اظهر فيما هو التحقيق و بهذا استغنيت عما تكلف الشارح
لاخراجها فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي
ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه اومخاطب
اوغائب كذلك و بهذا ايضا اندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم
لازيدنكم وعلى التوجيهين لابد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق
والعموم والنكرة قديكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلاينتقض
التعريف بحرف الخطاب (قوله) ويخرج بهذا القيد آه اي بقيد الوضع
لكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما
فقط لانه لايخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب
بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة آه بيان لصحة
خروجهما به مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان
للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه
يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم اما الثاني فظ واما الاول فامر
المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذلامعنى للمخاطب الامايتوجه اليه الخطاب
الاان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه
الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فا لاحضر الاوضح ان يقال من حيث
انه مخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج آه متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما
بالتوجيه الاول فلان المراد بالتكلم والمخاطب ذاتا هما ولفظاهما موضوعان
لمفهوميهما الالذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس
عليه حال المخاطب وهذا فرية بلامرية كيف ولاحاجة لاخراج زيد المذكور الى
قوله يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح على ماذكره
هذا القائل بشاهد ان القائل من تلامذته فلعله سمعه منه لان شهادة البيان
اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق (قوله) اوتقديرا مثل ضرب
غلامه زيد جعل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن تقديرا لانه انسب به
منه لسائر الاقسام نعم يتجه عليه انه شاع مقابلته لفظا بقوله تقديرا فجعل

تقديرا

تقدير اتحته ملتبس مخل بالبيان (قوله) من حيث المعنى لامن حيث اللفظ
اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله
فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا (قوله)
فكأنه متقدم من حيث المعنى اى كان لفظ العدل متقدم من اجل المعنى وتقدمه
فضمير كأنه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغى ان يقول
فكانه متقدم من حيث اللفظ (قوله) فكأنه تقدم ذكره معنى الظاهر
فكأنه تقدم ذكره لفظا (قوله) فانما جاء فى ضمير الشان لايصح الحصر
كما لايخفى ولوكان راجعا الى علة المجئ كان قوله لانه انما يجئ به من غير ان يتقدم
ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة وانما جاء فى ضمير الشان قصدا آه والضمير
الراجع الى المتقدم الحكمى قد يكون لاللتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل
الذكر او حذف الفاعل كما فى تنازع الفعلين (قوله) وهو مرفوع
ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور
اوالثانى مرفوع ومنصوب (قوله) الاول ضربت وضربت يقال
الاولى ان تقول ضربت وتضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد
المضمر المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضماير المتصلة بانها
دائرة على التصريف المعلوم فى الصرف فلم يفته الماضى والمستقبل وغيرهما
لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا
(قوله) وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجهل (قوله)
المنتهيين اولهما بدل من المستتر فى المنتهيين بدل البعض من الكل واشار به
الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم دخول ما بعدها فى الحكم (قوله)
وانما بدأ بالمتكلم والصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون
اسلوب الترقى (قوله) لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من
ضمير المتكلم الواحد (قوله) وهو ان اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارحه
العباب اى اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل ضمير انت بكماله وباقى
الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه وان عماد (قوله) خاصة فى
القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدأ والتاء
للتأنيث اى طائفة خاصة وفى الهندى التاء للمبالغة او الخاصية مصدر

كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل
الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا (قوله) كما يحذف فى آخر الكلمة
المشهورة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذى
ذهب اليه المص وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر
كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ما سبق فى اوائل
الشرح وبلغنا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه
ان كنت من اهل التدقيق (قوله) اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام فى بيان استتار المرفوع المتصل
حيثما كان ولا يكون فى المسند الى الظاهر لا فى بيان وجود المرفوع
المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب بهذا القيد وقس عليه
نظائره (قوله) مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا وفوق الواحد كأنه
سهو من قلم الناسخ وفى الهندى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا
وكأن الشارح غير الى الواحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه
لا يطلق فى العرف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على
ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه لبس فى الشرح مثنى
او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان
مطلقا حال من المتكلم لا ظرف الزمان اى زمانا مطلقا ولا منصوبا لقوله يستتر
مصدرا كان او حالا او ظرفا (قوله) وفى الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة
كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا
من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان الضمير مفردا آه لا سواء كان
الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة
او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء
كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل
مفردا او غيره فقوله سواء كانت آه بيان لمطلق بمعنى زمانا مطلقا بحسب
المعنى (قوله) فلو كانت ضمائر لا تتغير والصواب لما تغيرت وكانه سهو
من الناسخ (قوله) فهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع
لظاهر حرفا التثنية والجمع (قوله) لاجل شئ نبه على ان اللام فى قوله

الا

الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم فى التعليل فتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهما هنا على السواء (قوله) وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم قيل تفصيله قاصر لانه لم يشمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقول اقائم انتم داخل فى الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثانى اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت والانفصال فى باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح و انما يتم الثانى لوجود فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر (قوله) او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل (قوله) اى حذف العامل ينبغى ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه فى تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله من الاتصال (قوله) او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالوقوع ما هو ضمير مرفوع فى اصطلاح باب الاضمار (قوله) او بكونه اى بكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم تجر على من هى له لكان اشمل لدخول اقائم انت فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هى له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا و بهذا ظهر وجه قوى لاختيار التمثيل بما لا يلتبس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجارى على غير من هى له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما فى الرضى (قوله) لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة بجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضى الاتيان بالظاهر فى مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر

فكما لايتصل الظاهر لايتصل الضمير ولايخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابه ماضيا (قوله) انما قال من هى له لاماهى له لاخفاء فى ان الاولى بل الصواب ماهى له وماذكره من النكتة * لايسمن ولايغنى من جوع * مع ان كون العقلاء اصلا فى جريان الصفة عليهم ممنوع اذا الاصل ماهو الاكثر (قوله) احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاهاها اياها قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربى لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب (قوله) للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يرجح الاول فى نحو ضربه اياه بكونه فاعلا فى الاصل وفى اعطيته اياه بكونه فاعلا فى المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح فى بادى النظر والترجيح كما ذكره محوج الى ضرب من التأويل (قوله) وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لاعن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة (قوله) وان شئت اوردته منفصلا قال الرضى الاولى فى ثانى مفعولى باب اعطيت الاتصال وفى ثانى مفعولى باب علمت الانفصال (قوله) ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتى اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية (قوله) والاكثر لولا انت آه لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما فيكون اخصر ليلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا ولما رفع هذا الوهم جمعهما فى قوله لولاك وعساك الى آخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى ولو غيره الى ماهو المتعارف فى التعريف لكان اولى وفى تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضميرى المتكلم عن الحكم (قوله) الا ان اولا فى هذا المقام حرف جر كأنه جعل فى حكم حرف الجر محمولا عليه فانه فى معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك

قوله

(قوله) فبهنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متأخرا لان التأ ويل فى المتأخر تأ ويل عند الحاجة (قوله) ونون الوقاية مع اليـاء نون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون آه وقوله و يختـار فى ليت آه وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله و يختار مستثنى من التجوز وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ماعدا ليت ولعل (قوله) لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر وهى كسرة يكون فى آخر الكلمة لامطلق الكسرة ولذا لم يتحـاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصـان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد لبس كسرتها اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لوقال لتقى الماضى عن الكسرة آه لتم وان ذكر الآخر مما يحتاج اليه (قوله) ولهذا سميت نون الوقاية اى نون هى سبب الوقاية اونون هى الوقاية تأمل (قوله) بخلاف كسرة تضر بين لانهـا فى الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيـه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكونه علامة الاعراب بعد الياء المتأخر عنه (قوله) و بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لايخفى ان العروض مشترك بينه و بين ماقبل اليـاء وانه يقوى مماثلتها للجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين (قوله) وليت لايتخير فى ليت ولعل لانه عبـارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى ان ليت ولعل مستثنا تان عنها (قوله) تحرزا عن اجتمـاع النونات ولو حكمـا الخ و يحمل لعل على لغاتهـا (قوله) و يتوسط بين المبتدأ والخبر فيه تجريد وتأ كيد لان حق المبتدأ والخبر ان لايقع بينهما فصل (قوله) قبل العوامل اى اللفظية لانهـا المتبادر ولاحاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ و خبرا لكن يصح التعبير عنهمـا بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ماقصد بهما لمفهوميهما حتى تعلق الحكم بهما ولبس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب فى شبـابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجـاز فمن تمسك

فى كون مانحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه
من الجمع بين الحقيقة والمجاز اومن قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز
(قوله) مطابق للمبتدأ ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون فى الضمير
فلا يصح كون ضمير المرفوعات هوما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات
مبتدأ فمن تمسك به فى دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى (قوله) لم يقل
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه الاختلاف
اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع اذا كان منفصل متفق وان اختلف فى كونه ضميرا
و بعد كونه ضميرا فى كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير
مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجمع وامرا
متفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده (قوله) يسمى هذا المرفوع فصلا
الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكأن الشارح تسامح
لظهور المراد (قوله) وذلك التوسط ليفصل اشار الى ان قوله ليفصل
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها
ان لام كى ومعناه سببية ماقبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون المبتدأ
نعتا وخبرا التوسط لا التسمية (قوله) لان الفصل انما يحتاج فيها فيما
اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل
من المبتدأ المعرفة للخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتدأ النكرة فلم
يتوسط بينه و بين خبره ضمير الفصل (قوله) اوافعل من كذا اوفعلا مضارعا
عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتدأ
وتأكيدا كما فى وانه هو اضحك وابكى وزيف بان تأكيد الظاهر بالمضمر لا يعهد ولا يخفى ان
كلامه على السند الاخص (قوله) اقتصر على مثال افعل من اقول اقتصر
لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كلا استغناء فيكون فيه
ايضاح الغير بطريق الاولى (قوله) وبعض العرب يجعله مبتدأ اى
يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ ولو كان معنى الجعل مبتدأ الحكم
بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه واما لوكان معناه كما هو الظاهر
انه يجعله فى الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان
جعل شئ متصفا بمفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ

قوله

(قوله) وحينئذ الرفع متعين لم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه فيما سبق (قوله) ويتقدم قبل الجملة اى الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار (قوله) ولا يبعد ان يقال معنى الكلام و يقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخرا فهو اخرجه فى هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للمتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه فى غاية البعد وان سماه بعض الناس وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبلى الجملة اولا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع لبس قبل الجملة لعدم ما يحترز به مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وربه ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة مميز للضمير او الجملة معترضة (قوله) قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة من الجنس ليجعل الجملة بعده خصة منه فيتغاير ان رداعلى من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان من مظان التقرير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر واختر احسن التميز (قوله) ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واما تأنيثه بتأويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضى (قوله) والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسر آه (قوله) فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم لا يقتضى الدخول فى القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلة لثبوتها بل يكفى ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه (قوله) وايضا يلزم استدراك قوله آه فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر و يصح ان يكون

ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للمضمر واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام ففسر دونه خرط القتاد (قوله) فعلى هذا الولم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم للرأي ان للتوجيه السابق بقوله يتقدم بعيد ايده بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لا انتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به (قوله) واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل (قوله) فان كان عامله معنويا لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا (قوله) فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل عليها لا استقلال ما بعدها والا فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف (قوله) ومثاله اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا يدخل على كلم المجازاة كتب الشارح في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية (قوله) فانه مع كونه منصوبا بالازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان التزام حذفه يجعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا واضحا (قوله) مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كذا زنة وان المكسورة كفر تأمل (قوله) وهى ذا اى اسماء الاشارة ثانيا حال كونها فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعل ذا فاعلا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيصة لكان لتوجيهه الفضيلة وقيل خبر هى محذوف اى هى خمسة (قوله) ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها انها هنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على

خبر

خبر المبتدأ والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف (قوله) وتهوذه بقلب الالف واو الياء اى الالف من ذا والياء من ذى فالاظهر واو الياء (قوله) يوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء معا (قوله) ولا يثنى من لغاته اى لا يرد على صورة المثنى والا فلا تثنية فى المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن فى مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير (قوله) اذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها وكذا كتب فيه الواو ولئلا يلتبس اولى بالى حرف جر ولا يكتب بالالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء فى اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة (قوله) فهو لبس فى الحقيقة منها يعنى من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على انها لبست فى الحقيقة منها على ما توهمه شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة ولم يقل وليتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى * هاانتم اولاء (قوله) لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضميرا فعل ويفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضميرا فعل مثلا لبس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف مانحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك ابنت بسكون الباء ومعنى ذلك آنت ولا يبعد ان يقال لا يكون فى التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف فى ذلك حرفا (قوله) وهى اى حروف الخطاب خمسة تأنيث خمسة لتذكير مميزها وهى حروف الخطاب والحروف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تأنيثه هنا وقال وهى خمس لكان فيه تقرير لحرفية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله فى خمسة (قوله) مضروبة فى خمسة جعل قوله خمسة فى خمسة لافادة ضرب الخمسة فى الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهى خمسة موجودة فى خمسة من اسماء الاشارة فيكون خمسة وعشرين (قوله) وانما قلنا من انواع آه يعنى يرتقى ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة (قوله) وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعيد (قوله) ولما رأى المصنف ونحن نقول نبه على

ان حكمه هذا مسند الى تتبعه ومشاهدته الاستعمال و يؤيد ماذكره انه
لم يقل وهي ذا للمذكر القريب (قوله) ولايبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى ذلك بعده ان ذلك هنالك مشار اليه متوسط يستحق ذاك (قوله)
على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك
الولاية لله الواحد القهار * اوغيره وقوله واما ماعداها اشارة الى وجه
صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذا الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء
الاشارة يستعمل حقيقة فى المكان وغيره و بينها و بين ماعداها فرق آخر
اذا استعملت فى المكان وهو ان هذه الالفاظ لايكون الاظروفا والمستعمل
فى المكان بماعداها لايلزم ان يكون ظروفا (قوله) اولايصير جزءا تاما
ان كان يتم من الافعال الناقصة بنى تفسير الكلام على القولين فى الافعال
الناقصة القول الثانى انه لاحصر لها والاول انه منحصر فيما اضبط وماعداها
مما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تام لاينفك عن الاحوال فالمنصوبات
بعدها احوال وقدم ما هو الراجح فى البيان الا انه جعل المنصوب هنا
تميزا ولايبعد ولوجعله حالا لكان اوفق بما تقرر فى محله وجعل بعد
كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان
وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاولى واراد بالناقص جزء الجزء وهذا
انما يتم لوكان المبتدأ والخبر اوالمفعول مجموع الصلة والموصول وليس
كذلك بل هو الموصول والصلة تفسيرله ولانصيب له من اعراب
الموصول فمعنى قوله الابصلة الا مقارنابها لامأخوذا معها وعلى هذا
ينبغى ان يسلك فى بيانه مااشتهر فى امثال لايتم البيان من ان البيان
تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفى البيان والدليل فالمعنى
هنا مالايكون جزءا لامع صلة (قوله) ولقائل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة لايقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط
للاسماء الشرطية نحو من يضرب به اضرب به ومايفعله افعله الى غير
ذلك لانانقول من فى قولنا من تضرب مفعول تضرب فهو جزء بدون جملة
و بهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحى والالزم
نقض الحد بمن الشرطية فقد سها سهوا بينا (قوله) وذكر العائد مع انه

مأخوذ

مأخوذ فى مفهوم الصلة آه لايخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون مالايتم جزء لغوالدخوله فى مفهوم الصلة (قوله) ولما كانت الصلة يعنى لبس المقصود تعريف الصلة كما هو الظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غيرمانع (قوله) عينهما بقوله وصلته اى صلة مالايتم جزء الابصلة جملة خبرية نعم ماقيل لوقال الموصول مالايتم جزءالابجملة خبرية وضميرله لكان اوضح واخصر (قوله) اوملفى معناها لاحاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان (قوله) والعائد ضمير لاغير ضمير لم يفرق المالكى فى التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وماينوب منابه (قوله) وصلة الالف واللام اسم فاعل اومفعول مع مايتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلة الالف واللام من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها لبس لانها لم يدخل فى تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ماعداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهواسم الفاعل مع فاعله واسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل اومفعول لاغير ولايجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولااسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لايتناولان بالفعل فلايصيران بمعنى الجملة (قوله) وهى اى الموصولات يعنى المرجع مأخوذ من السباق (قوله) واى اى مضافا الى معرفة لفظا اوتقديرا بمعنى الذى وفرعيه وكذا قوله واية بمعنى التى يريد به وفرعيه (قوله) المنسوب الى بنى طى قلبت فى النسبة احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن اجتماع الياءآت (قوله) وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعد ما اومن الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدة كما فى قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا اى من الذى فان ذا زائدة اذ بعده موصول (قوله) والعائد المفعول سوى العائد الى الالف واللام فانه لايجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها (قوله) لا اذا كان فاعلا يعنى التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلايرد ان الحذف لايخصه بل يعم

المجرور والمرفوع ايضا ولايخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيها كثير فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله فان طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين يطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه (قوله) باب الاخبار بالذى تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار فى كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعلته خير (قوله) او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وحينئذ المراد بالذى الذى وفروعه انقد يلزم ان يخبر باللذان مثلا ولك ان تدرجه فى قوله او ما يقوم مقامه وقوله تعلمه ماضى التعلم لا مضارع العلم فاعرفه (قوله) بعد بيانهم طريقة الاخبار يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكر فيه مسئلة تصوير الذى ووضع الضمير موضع المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من موضوعاتهم فى هذا الباب تأمل (قوله) اى باستعانة الذى اى بما يعبر عنه بالذى فالباء صلة الاخبار (قوله) صدرتها هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر فى موضعه فى شئ من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل فى باب المبتدأ (قوله) اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤل ولك ان تريد بكلمة عن التعليل اى المخبر عن جهته وبسببه (قوله) واخرته اى المخبر عنه عن الضمير اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة (قوله) ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها يشعر كلامه بان ذلك فى الاخبار عن زيد فى المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضاربه انا زيدا وتقول المضروب لى زيد فتنبه ونبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دأبه تعليل المسائل (قوله) كالسين وسوف وحرف النفى فيه بحث لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل

تفيد

تفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه لا يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد اللا قائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر (قوله) ووضع عائد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع ما ذكره (قوله) في ضمير الشأن قيل الانفع في ضمير المبهم (قوله) المصدر العامل الاخصر الاوفر والعامل (قوله) والحال الاولى ما يجب تنكيره فاعرفه بزيد لك تمييزا (قوله) وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه لبس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فلبس بيانا لما لبس بموصول في بابه تقريبا كالظن ونبه بوصف ما على ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما انجر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال (قوله) فانها اما كافة نحو انما زيد قائم آه فيه انه قد يكون مصدرية وقد يكون زائدة ايضا (قوله) استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة بمعنى من معاني تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل (قوله) ربما تكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف المبين او تضمين نكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما قوله له فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جعله صفة الامر بتأويله بالمنكر تكلف ما لا يعنيه (قوله) وتامة قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة

قلت او موصوف و قوله بمعنى شئ صفة التامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابى على دون سيبويه ولك ان تجعله بيان المعانى ما سوى الموصولة ويحصل الفائدة السابقة ضمنا (قوله) وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان اوضربا حقيرا او عظيما اونوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختيار المصنف كون ماصفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض (قوله) ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالات اذ لم يثبتها البصرية (قوله) الا فى التامة رد على ابى على حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التى لا ينبغى ان يدعه الناظر فى هذا المقام ان من بوجوهها لذوى العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لما لا يعلم الا قليلا اولصفة العالم فيقول ما زيد فى السؤال عن صفته وللمجهول ماهية وحقيقة ومنه ماهية الشئ وهو فى الاصل ماهية نسبت الى لفظ ما والهمزة تزاد فى ثنائى مقصود اريد به نفسه فيقال لفظ ماء ولاء قلبت الهمزة هاء اونقول انه منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين كلمة واحدة كذا فى الرضى (قوله) والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضى كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة (قوله) وهى معربة بالاتفاق وحدها نص بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذوالطائية وقد ضيع الشارح ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم (قوله) الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب (قوله) فمن قرأ بالضم اى عند بعض من قرأ بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد (قوله) وفيما ذا صنعت وجهان ذا الاجئ موصولة ولا زائدة الا ابعد ماو من الاستفهامية بين الاولى فى ماذاهو او من ذاهو خير منك الزيادة و يجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لاغير ويحتمل فى من ذا الذى ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فانها التنبيه لا تدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين فى ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبنى

على احتمال و لبس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الخبر
قلت جعل صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما
قال فيماذا صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح
رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا (قوله)
ما كان اى اسم كان الطاى اسماء يقال كان هذه يحتمل التمام والنقصان
والصيرورة والزيادة و لايخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال
ان لايكون لها اعراب كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو
مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما فى قولنا اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المص
فى ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدأ فى هذا الكتاب وقيل هى مصادر
منصوبة بافعال محذوفة وينافى تقدير الفعل كونها اسم فعل (قوله)
مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المتعدى كما يكون
هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضى واللازم اولما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما
هو اسم فعل فقط اولما استعمل فى معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويد
اما تصغير مخفف لارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى عدى الى
المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله بمعناه (قوله) القح فى الحاشية
القح الخالص و فى القاموس القح بالضم الخالص من اللوم (قوله) وفعال
بمعنى الامر المشتق يعنى من الثلاثى صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكاين
اعرف و يصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى كائنا من الثلاثى ولايخفى
ان كون الشئ قياسيا لايقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب بل يقتضى
ان لايجب التوقف فى اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال من كل فعل
وان لم يسمع من العرب فكون فعال قياسيا يقتضى ان يصح لك ان تأخذ
قوام من قام وان لم يجئ فلاينافى كونه قياسيا عدم سماع قوام بمعنى قم على
انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه وكون بنائه على الكسر قياسيان
غير متوقفين على السماع فافهم (قوله) الانادرا هو قرقار بمعنى صوت
من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة
لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان
قيل فيه ان الحكاية لاتغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعارعار وفيه

ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام
اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يأت الانادرا معناه اي اسم
الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعى الانادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت
من الرباعى وماذكر من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى (قوله) ولم يقم
لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان
فعال امرا اوصفة اومصدرا اوعلما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم
انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم
فى كونها مؤنثة (قوله) وحال كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة
فى المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهى اما لازمة للنداء سماعا
نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار علم جنس
بالغلبة كحلاق للمنية وهى فى الاصل لكل ما يحلق اى ما يحدث ثم اختصت بالغلبة
بجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كافية
(قوله) كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك
الشئ فيه فيرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة بتمامها ليست اسما
بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد
ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله اونوع ما التأم منه اصله (قوله)
علما للاعيان حال من ضمير مبنى وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل ضميره
الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قبل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب
ومبنى اى مختلف فيه والالاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف
معمول احدهما كما عرف فى باب التنازع وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه
آه فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمى به مذكر فانه ليس علما مؤنثا
قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التأنيث
بقى ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال
مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا
ان يقال المراد بكونه علما كونه علما فى اصل وضعه من غير نقل عن غير علم وح
يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتأمل (قوله) كقطام
وغلاب هما علم امرأة (قوله) فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم

لا يفرقون

لايفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المص معرب فى بنى تميم كلهم الافى مافى آخره راء فانه لبس بمعرب فى تميم كلهم بل عند اقلهم (قوله) وجه الاكثرين ان الراء آه هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل لفظ العرب اما الزجر او الدعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة اوحمله على الشرب اواناخته كما اذاقلت نخ لاناخة البعير (قوله) لانتفاء التركيب فيهما فهى داخلة فى قوله اووقع غير مركب (قوله) والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ماهى عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندى لانه ح اسم لاصوت وبه يشعر قوله وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لاتفاوت ح بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفى الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر وليطلب منه ماهو الغرض من صدوره كما هو فى الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لايقال يراد انه اسم حكما وفى احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبنى وكذا فى الثانى لانه لايلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لايكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لايخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبنى مايشمل المراد به نفسه والمستعمل بما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكى به صوت (قوله) اوصوت به للبهايم يعنى مثلا الاولى ان لايجعل ذكر البهايم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل يشمل دواعى اخرى للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لابد منه لغير دخول هذا القسم واما ماوجهه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندى فهو على ماترى فدع ماكدر وخذ ماصفا (قوله)

قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قائله الفاضل الهندى رحمه الله تعالى
كانه اراد ان المتعلق بالغير كما فى تصويت البهايم فان الصوت يلقى الى البهيمة
وكما فى حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب
مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوى للمتعجب
فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير فى غاية البعد
من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فما هو
ابعد منه بطريق الاولى ان لايكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب
لايوجب اولوية الحاقها بالمبنى فجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
لايكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا (قوله) المركبات اى المركبات
المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل
اسم آه عليها مما لايصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل
وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف
اى المركب كل اسم لايلايم جعل التعريف فى اخواته للمذكورات
على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة
للجمعية لايلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص داعية
الى حمل المذكورات على الاجناس لاللمعهودات (قوله) كل اسم صرح
بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة
كما فى اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبنى لانه فى قسم الاسم
المبنى والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبنى الاترى ان بعلبك معرب
وبهذا سقط ماذكره الرضى مع انه ساقط فى نفسه من ان قوله اسم
غير محتاج اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء
على ان ايهام قولنا كل ماهو من الكلمتين عدم صحة جعلها قسما من
الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل بقى انه لايصح ح وصف
المركبات بالمعدودة من المبنيات الاان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود
بنفسه او بجزئه فافهم (قوله) من كلمتين حقيقة او حكما
اسمين او فعلين آه ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين
حقيقة نحو بعلبك اوحكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر

فانه

فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عنده صنم انصر نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على مافى القاموس ونصر ماضى التفعيل (قوله) وليس بينهما نسبة اصلا لافى الحال ولاقبل التركيب ردلبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلاداع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار مالايحتاج اليه فى التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر (قوله) ولايخفى انه يخرج بهذا القيد خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر و بيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف كان او حرف الجر كما فى بيت بيت فالاولى ان يقول فى التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف و بهذا اندفع مايمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس متعذر ولامتعسر على مايستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ماذكره بقوله والاحسن ليس الاتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة فى شئ نعم تعيينه بماذكره الفاضل الهندى حيث قال اى لانسبة اسنادو لااضافة ولاعمل ولاافادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبدالله والنجم و يريد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر (قوله) والاحسن ان يقال المراد بنسبته نسبة مفهومه الخ يرد عليه انه لوكان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والافلا تفهم النسبة اصلا لامن ظاهر الهيئة ولامن باطنها فلاحاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لاتدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر ومانسب الى خمسة مثلا ولايلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشر فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا بهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذى افاد التوفيق و بهذا ظهر جعل خمسة عشر من الاسم

المبنى بلا تسامح فاغتنمه. وان كان مخالفا لما في المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور (قوله) وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدارا للبناء كون الجزئين عددين حتى يتنبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شئ من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله (قوله) وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل آه حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثانى حرفا اعم من تضمين الثانى في الحال اوفى الاصل فحادى عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادى فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادى عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادى لا على الحادى اذ المعنى على ذات له الوحدة والعشرة في كلام الرضى الذى هو اصل الجواب الذى ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ماذكرنا حيث قال عطف الثانى لفظا على تلك الصورة يعنى الحادى الذى غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته (قوله والاعراب الثانى فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثانى والا فالمعرب بالاعراب الجارى على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثانى وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ماهو المشهور والاولى فقد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المص (قوله) في الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف و بناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة المتن تكثير الفوائد والا فالواضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثانى على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثانى على غيره وتوجيه ماذكره جعل قوله كبعلبك تقييدا لاعراب الثانى لا تمثيلا لحسب

قوله

(قوله) جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشئ وتريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا (قوله) ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج اوعن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغايب ومن وما (قوله) ولا كل بعض لافرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكانه السهو من الناسخ (قوله) ولذلك لم يقل بعض الكنايات بقي انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف (قوله) لكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت ثنائية ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون اومؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده تميزا وللخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل اباه هذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية وآخر بناء الخبرية فتأمل (قوله) وكذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اوغيره اما مجرور عطف على يوم السبت اومرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت وزيت ايضا في القاموس كيت وزيت ويكسر آخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وزية على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء التأنيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها حينئذ بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في الرضي وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو عطف (قوله) وانما بنيا لان كل واحد منهما الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شئ من قسمي المبني لا من مشابه مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل (قوله) فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين بمنزلة لام فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المصنف ينساه (قوله) لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما

وسطا فلا تحكم فلا حاجة فى اخراجه عن التحكم الى ماقاله الفاضل الهندى
انه اكثر ولا الى ماذكره الرضى ان السائل فى الاغلب لا يعرف القلة والكثرة
فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية
لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية
مثلهما او مثل احدهما الالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم
يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر
فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط (قوله) لكن جوز
الزمخشرى ان يكون كم هذا رد لقول الرضى ولا دل على جوازه كتاب من الكتب
النحوية بانه دل عليه كلام الزمخشرى فى تفسير الآية ومما يرده ماذكره قبيل
هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر على
كم جذوع بنى بيتك و بكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا
والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو مجرور
بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة
قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه
داخل فى قوله ويدخل من فيهما (قوله) والخبرية ايضا يدل على انشاء الكثير هذا
اولى مما ذكره الفاضل الهندى ان الخبرية نقيضة رب التى لانشاء التقليل لانه
تطويل المسافة بلا فائدة وينبغى ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون
رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلا منهما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء
راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق بحكم الخبرى (قوله) لو قال وكلتاهما
نعم ما فعل اذ فى تذكير كلاهما تذكير لان تأنيث كم شاع فى السنة النحاة تأويلها
لتأويلهما بالكلمة (قوله) كم الاستفهامية فى تأويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير فقوله فهو على تأويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل فى التأويل فالظاهر
كلا هذين اللفظين او الاسمين (قوله) اى كل واحد منهما اشار الى وجه افراد
الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف خفى للطفه وهو انه نبه
على ان كلاهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما يتكلف اعتبار
التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتبارى كم (قوله)
فكل ما بعده فعل او شبه فعل نبه على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (قوله) او متعلق

ضميره

ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها فهو قاصر لا يصلح الا زيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشئ يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم رجل جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضى على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشئ ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به (قوله) وعمله لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا بالظرفية وملاك اقتضائه المميز (قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضى وليس بمعروف انتصابها وظرفا اومصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك اومفعولا ثانيا بباب ظن نحو كم ظننت مالك (قوله) وانما جعلنا الفعل اوشبهه اعم من ان يكون ملفوظا اومقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربت آه اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ماذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف (قوله) وكل ماقبله لم يقل وكل ماله مضاف اوحرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام (قوله) نحو من ابوك نظير الامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كامر (قوله) فكم ههنا منصوب المحل اولا هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر (قوله) اى مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده وليك انه

تجعل المشار اليه من قوله ولهما صدر الكلام الى هنا ولما تجر الوجوه الاربعة فى كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه فى جميع الاسماء وجعل غيره التأويل فى التشبيه فقال معنى قوله وكذلك اى مثل كم فى بعض تلك الوجوه اوجميعها اسماء الشرط والاستفهام ولايخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جزازة لانه لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام (قوله) واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء اوالشرط فقط فهذان ظاهرا بيان المصنف فافهم اوالجزاء فقط واسم الشرط مبتدأ لاخبرله (قوله) وفى بعضها وفى مثل تميز كم عمة ويؤيد قوله وقد يحذف باضمار التميز ولولا ذكر التميز هنا لكان الظاهر وقد يحذف التميز (قوله) اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ماهو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة فى غير هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التميز على التميز فى بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة (قوله) فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تأخر الفرع عن الاصل فعلى هذا التوجيه مع التمحل فى التميز بحمله على التميز فى بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك ياجرير وخالة فانه الذى سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا لحذف هذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف المصدر كما فى كم ضربت اوالمقدر كما فى كم مالك فتأمل (قوله) فلاحاجة الى ذكر البعض ههنا يعنى حذف لان اللام يغنى غناءه فيكون ذكره ذكرا لما لاحاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لايهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة (قوله) هنا اى ظرف جعل مايمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف فى باب المبنى ماقطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق

اثر من الاضافة كما فيما عوض عن المضاف اليه بشئ فانه حينئذ كأنه لاقطع فيدخل فى الظروف بما اجرى مجراه (قوله) لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام فى كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه اوغاية الكلام فى قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه (قوله) فلما حذف صرن غايات اى للحذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل و بعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور فالغاية العوض (قوله) وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس فى المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها فى المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة مضمون الجملة وتأملها (قوله) ومن الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهو على ما ضبطه الرضى مع ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو على وزن من قبل دون ماهو مضموم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها (قوله) فساغ اى سهل مدخله كذا فى القاموس (قوله) اكاد اغص من باب علم او فتح على ما فى القاموس (قوله) لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الاعجب ان يقال لان حسب بمعنى لاغير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب و بين ان يقال جاء زيد لاغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير (قوله) ومنها اذا الحكم ببناء اذا استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس فى الحكم ببنائها على ما يشاهد بنائها بما يشاركها فى موجب البناء بخلاف متى واين وانى وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل فى الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين و فى اذا الجزاء عند الاكثرين والرضى رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل فى اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعامل ماهو فى موقع الجزاء (قوله) وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة

ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا معناه اى اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعى الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعى وماذكر من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى (قوله) ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا اوصفة اومصدرا اوعلما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة (قوله) وحال كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة فى المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهى امالازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار علم جنس بالغلبة كجباد للمنية وهى فى الاصل لكل ما يجيد اى ما يحدث ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطة كافية (قوله) كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ فيه فيرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة بتمامها ليست اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله اونوع ما التأم منه اصله (قوله) علما للاعيان حال من ضمير مبنى وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبنى اى مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرف فى باب التنازع وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه آه فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمى به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التأنيث بقى ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما فى اصل وضعه من غير نقل عن غير علم وح يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتأمل (قوله) كقطام وغلاب هما علم لمرأة (قوله) فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم

لا يفرقون

لايفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المص معرب فى بنى تميم كلهم الا فى ما فى آخره راء فانه ليس بمعرب فى تميم كلهم بل عند اقلهم (قوله) وجه الاكثرين ان الراء آه هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل لفظ العرب اما الزجر او الدعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير (قوله) لانتفاء التركيب فيهما فهى داخلة فى قوله او وقع غير مركب (قوله) والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندى لانه ح اسم لاصوت وبه يشعر قوله وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لاتفاوت ح بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفى الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر وليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو فى الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لايقال يراد انه اسم حكما وفى احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبنى وكذا فى الثانى لانه لايلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لايكون الاصوات معتبر مطلقا بحيث لايخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل بما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكى به صوت (قوله) او صوت به للبهائم يعنى مثلا الاولى ان لايجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل يشمل دواعى اخرى للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لابد منه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندى فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا (قوله)

قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قائله الفاضل الهندي رحمه الله تعالى كأنه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهايم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوى للمتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو ابعد منه بطريق الاولى ان لايكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لايوجب اولوية الحاقهما بالمبنى فجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لايكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا (قوله) المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم آه عليهما مما لايصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلهما بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف اى المركب كل اسم لايلايم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لايلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا للمعهودات (قوله) كل اسم صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبنى لانه في قسم الاسم المبنى والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبنى الاترى ان بعلبك معرب وبهذا سقط ماذكره الرضى مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ايهام قولنا كل ماهو من الكلمتين عدم صحة جعلهما قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل بقى انه لايصح ح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم (قوله) من كلمتين حقيقة او حكما اسمين اوفعلين آه ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر

فانه

فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عنده صنم انصر نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما فى القاموس ونصر ماضى التفعيل (قوله) وليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب ردلبيان الرضى حيث قال اى لبس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه لبس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه فى التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر (قوله) ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف حرف العطف كان او حرف الجر كما فى بيت بيت فالاولى ان يقول فى التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر لبس متعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يردان ما ذكره بقوله والاحسن لبس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة فى شئ نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندى حيث قال اى لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبدالله والنجم ويزيد لبس على وجه يخرج نحو خمسة عشر (قوله) والاحسن ان يقال المراد بنسبته نسبة مفهومه الخ يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا تفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا من باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر وما نسب الى خمسة مثلا ولا يلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشر فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا بهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذى افاد التوفيق وبهذا ظهر جعل خمسة عشر من الاسم

المبنى بلا تسامح فاغتنمه وان كان مخالفا لما في المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور (قوله) وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدارا للبناء كون الجزئين عددين حتى يتنبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شئ من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اوردمثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله (قوله) وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل آه حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمين الثاني في الحال اوفي الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات له الوحدة والعشرة في كلام الرضى الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ماذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته (قوله والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ماهو المشهور والاولى فقد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثاني المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المص (قوله) في الافصح اى اعراب الثاني مع منع الصرف و بناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة المتن تكثير الفوائد والا فالواضح عنها لبس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ماذكره جعل قوله كبعلبك تقييدا لاعراب الثاني لا تمثيلا لحسب

قوله

(قوله) جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشيء وتريد غيره او بلفظ يحاذيه جانبا حقيقة ومجازا (قوله) ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج اوعن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغايب ومن وما (قوله) ولا كل بعض لافرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكانه السهو من الناسخ (قوله) ولذلك لم يقل بعض الكنايات بقي انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف (قوله) لكونها موضوعة وضع الحروف اى وضعت ثنائية ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون اومؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا وللخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل اباه هذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية وآخر بناء الخبرية فتأمل (قوله) وكذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اوغيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وزيت ايضا في القاموس كيت وزيت ويكسر آخرهما اى كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وزية على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء التأنيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالهاء ولا يكونان الامفتوحين كذا في الرضي وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو عطف (قوله) وانما بنيا لان كل واحد منهما الخ لايخفى انه بهذا الوجه لايصير من شيء من قسمي المبني لامن مشابه مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل (قوله) فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين بمنزلة لام فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لايقول المصنف بنسائه (قوله) لانه لوجعل كاحد الطرفين لكان تحكما اى حكما بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لايساوي شيئا من الطرفين في كونه ظرفا ويتميز عنهما

وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ماقاله الفاضل الهندي
انه اكثر ولا الى ماذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة
فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية
لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية
مثلهما اومثل احدهما التبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم
يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر
فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط (قوله) لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم هذا ردلقول الرضي ولادل على جوازه كتاب من الكتب
النحوية بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية وممايرده ماذكره قبيل
هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر على
كم جذوع بني بيتك و بكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا
والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور
بمن مقدرة و يجوز اضمارها قصدا للتطابق هذا و بهذا عرفت وجه صحة
قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه
داخل في قوله ويدخل من فيهما (قوله) والخبرية ايضا يدل على انشاء الكثير هذا
اولى مماذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه
تطويل المسافة بلافائدة و ينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون
رب لانشاء التقليل لايخرجان كلا مافيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء
راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق بحكم الخبري (قوله) لوقال وكلتاهما
نعم مافعل اذ في تذكير كلاهما تذكير لان تأنيث كم شاع في السنة النحاة تأويله
لتأويلها بالكلمة (قوله) كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والظرفية
التذكير فقوله فهو على تأويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل في التأويل فالظ
كلا هذين اللفظين او الاسمين (قوله) اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد
الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف خفي للطفه وهو انه نبه
على ان كلاهما واحد بالذات والتعدد اعتباري وذكر كلاهما بتكلف اعتبار
التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم (قوله)
فكل مابعده فعل اوشبه فعل نبه على ان المراد بالفعل مايعمه وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (قوله) او متعلق

ضميره

ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفى بعضها فهو قاصر لا يصلح الا زيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشئ يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك فى كم رجل جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضى على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشئ ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به (قوله) وعمله لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا بالظرفية وملاك اقتضائه المميز (قوله نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به قال الرضى وليس بمعروف انتصابها ظرفا ومصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا بباب ظن نحو كم ظننت مالك (قوله) وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربت آه اجاز الفاضل الهندى جعله داخلا فى قوله والا فمرفوع اى يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف (قوله) وكل ما قبله لم يقل وكل ماله مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائهما صدر الكلام (قوله) نحو من ابوك نظائر لامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كامر (قوله) فكم ههنا منصوب المحل اولا هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى النائبة عن الخبر (قوله) اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده ولك ان

تجعل المشار اليه من قوله ولهما صدر الكلام الى هنا ولما تجر الوجوه
الاربعة فى كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك
الوجوه فى جميع الاسماء وجعل غيره التأويل فى التشبيه فقال معنى قوله
وكذلك اى مثل كم فى بعض تلك الوجوه اوجميعها اسماء الشرط والاستفهام
ولايخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جزازة لانه لابد ان يراد
جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام (قوله) واذا كانتا شرطيتين
فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى
اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء اوالشرط فقط فهذان ظاهرا
بيان المصنف فافهم اوالجزاء فقط واسم الشرط مبتدأ لاخبر له (قوله)
وفى بعضها وفى مثل تميز كم عمة ويؤيد قوله وقد يحذف باضمار التميز ولولاذكر
التميز هنا لكان الظاهر وقد يحذف التميز (قوله) اى ماهو تميز باعتبار بعض
الوجوه والاظهر ان المراد ماهو تميز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه
الثلثة فى غير هذا التركيب ذكر التميز نصبا وجرا وحذفه فلاحاجة الى حمل التميز
على التميز فى بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا
حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة (قوله) فكان الاليق تأخيرهذا عن قوله
وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تأخر الفرع عن الاصل فعلى هذا
التوجيه مع التمحل فى التميز بحمله على التميز فى بعض الوجوه فوات حسن
الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد
وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك
ياجرير وخالة فانه الذى سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار
المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا لحذف هذا المميز
اوتبيينا لاحتمال المحذوف المصدر كما فى كم ضربت اوالمقدر كما فى كم مالك
فتأمل (قوله) فلاحاجة الى ذكر البعض ههنا يعنى حذف لان اللام
يغنى غناءه فيكون ذكره ذكرا لما لاحاجة اليه ولك ان تقول حذف
ازالة لايهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة (قوله) ما اى ظرف
جعلى مابمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة
الى ان من الظروف فى باب المبنى ماقطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق

اثر من الاضافة كما فيما عوض عن المضاف اليه بشيء فانه حينئذ كانه لا قطع ليدخل فى الظروف مما اجرى مجراه (قوله) لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام فى كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه (قوله) فما لحذف صير غايات اى الحذف بلا عوض صير غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل و بعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض (قوله) وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض ولبس فى المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها فى المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة مضمون الجملة وتأملها (قوله) ومن الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهو على ما ضبطه الرضى مع ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو مضموم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها (قوله) فساغ اى سهل مدخله كذا فى القاموس (قوله) اكاد اغص من باب علم او فتح على ما فى القاموس (قوله) لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الاعجب ان يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب و بين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير (قوله) ومنها اذا الحكم ببناء اذا استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس فى الحكم ببنائها على ما يشاهد بنائها مما يشاركها فى موجب البناء بخلاف متى واين وانى وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل فى الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفى اذا الجزاء عند الاكثرين والرضى رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل فى اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعامل ما هو فى موقع الجزاء (قوله) وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة

على اخرى لكن يفرق بين تضمين اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجئ جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى اضعف معنى الشرط فيهما بقوله وفيهما معنى الشرط فتأمل (قوله) ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيهما معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضى ان مجئ الاسم بعدها شاذ كما نبهناك عليه (قوله) من فجئته بجاءة بالضم والمد يعني من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر بجاءه من الحدين بمعنى اخذه بغتة (قوله) والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله) زمان وقوع السبع او مكانه مفعول فيه لجاء لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد لها من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منه مع انهما مبتدأن عند الجمهور (قوله) وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون (قوله) وقد يجئ للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم في الرضى والاغلب مجئ اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجئ بعد اذا المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الاسمية وقد يجئ اذ للمفاجأة في غير جواب بينما وبينا نحو كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي الباب وهما يعني اذ واذا كانتين للمفاجأة ويختص

الاولى

الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعاللمخالفة بينهما و بين الزمانية (قوله)
اي حال كونهما للاستفهام اوشرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة
بتقدير ذاتى الاستفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المصنف جعله
ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما (قوله) وقدجاءانى زيد بمعنى كيف
وانى القتال بمعنى متى قال الرضى يجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجئ
بمعنى متى واول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة ولايجئ بمعنى متى وكيف
الابعده فعل (قوله) والمشهور فتح الهمزة والنون وقدجاء كسرهما
يتبادر من هذه العبارة ان مجئ كسرهما كمجئ فتحهما وليس كذلك قال
الرضى وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى وكسر نونه لغة هذا واختلف
في اصله فقيل هواين زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة حيث
ذكروه في باب النون وقيل اي اوان حذف منه الياء والهمزة وادغمت
الياء في الياء وقيل اصله اي ان حذف الهمزة وزيفه الرضى بانه لم يجئ الآن
خاليا عن اللام ولم يجئ اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين
للمكان وايان للزمان (قوله) بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة
وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل
فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه
الى ان اللام للعهد اوعوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن
تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص
(قوله) اي اول زمان عدم رؤيته الضمير كضمير رأيته وليس
فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم (قوله) المفرد
اي الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع لواريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع
لم يعلم انه لا يصح مارأيته منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة
فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سيئاتي وتقول في المفرد من المتعدد
اى يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده (قوله)
اوحكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما دفع لما يفهم من كلام
الرضى انه لا يختص ما يليها بالمفرد بل قد يكون المثنى بتأويل المفرد بما هو اعم
من المفرد حقيقة اوحكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده المجئ مثنى

بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يعرف الهندى فى المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف لقلته وقوله فادام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لايحكم عليهما باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظته بهذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمانى المصاحبة الا انه جئ بالمثنى ليتعين انه اى زمان للمصاحبة (قوله) لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتنى فى قوة يوم الملاقاة (قوله) اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد جعل البـاء فى قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب صلة الباء لما قاله الرضى انه لولم يؤول بهذا لكان العبارة فيهما المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المفيد بالوحدة نحو مارأيته منذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد (قوله) وقد يقع بعدهما المصدر لايقال مايقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضـاف بمعنى اول المدة فينبغى ان يجعل من تمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثانى لانا نقول نحو مارأيته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك (قوله) او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضـاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته (قوله) اوان اى ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارة ابن مثقلة او مخففة فاول الكتابة باستعمالها فى لازم معناه اى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ وما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبـارة الكـتاب ليس ذلك فالحق ماقيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون (قوله) فتقدير زمان هو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة او ساعة بحسب القرينة فلهذا تكرر الزمان المضاف (قوله) ويرد عليه

انه

انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة ويمكن دفع الفساد الثانى بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كانا معرفتين فى ما رأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر فى الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله) لدا بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم بينائها لمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بنى ولا يرد بعدم الجهة لبناء من لدن حينئذ لانه يكفى بجهة البناء كون لدن فى من لدن على لفظ ماهو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتأكيد (قوله) ولدن بضم اللام فيها ثمانى لغات لا يحتمل بيان الكتاب الاسبعة وثامنها ما بقى من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الان يقال كانه اكتفى المصنف فى البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان تقييد الدال بحركات ثلث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام ولدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب (قوله) وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ماهو فى الرضى وغيره (قوله) ولا يقال المال لدى زيدا ولدن لم يعثر فى كلامهم على هذا فى لدن وانما ذكره فى لدى وعند (قوله) ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة (قوله) من سحرة بضم السين وسكون الحاء السحرة الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا فى القاموس (قوله) لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضى استدراك ذكره بعد ذكر الغايات (قوله) بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون مايرى منصوبا ومفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما (قوله) المعرفة والنكرة هذا باب بيان المعرفة والنكرة الى بهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما

على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما توقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى الى هذا المقام (قوله) بوضع جزئى الوضع الجزئى ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلى ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة و يسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص (قوله) لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشئ او نفس الشئ كما فى قولهم جاءنى زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وحينئذ الباء زائدة على ما صرح بوابه فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشئ بنفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشئ الا وهو وضع لذلك الشئ نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه فى امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصرح بوابه (قوله) المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم فى التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب (قوله) وقوله بعينه يخرج به النكرة يبقى بعد النكرة التى كانت علما نكرت بالتأويل وهو مما جعله الرضى عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما انه فى حكم النكرة و يعامل به معاملتها (قوله) واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع فى ذلك الهندى و ليس بذاك فان المبهمات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدهما معنى منه ما يساوى المعرف باللام ومنه ما يفرقه (قوله) فالوضع كلى والموضوع له جزئى شخص كان ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع له جزئى اضافى فربما يكون كليا ومما ينبغى ان يعلم ان الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما امتاز به بعض محقق المتأخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المص فيحمل معنى قوله الشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلى ليستعمل فى جزئى من جزئياته وشرط ان لا يستعمل فى مفهومه الكلى فمفهومه الكلى مهجور فى الاستعمال واللام فى قوله لشئ ليس صلة الوضع

بل غرضية والشارح لما رأى انه كان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به (قوله) من حيث معلوميته ومعهوديته يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية فى ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذى تصور الذات بعينه و وضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان الواضع اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم فى غيبة الابناء قبل رؤيتهم و بوضع العلم لشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم بشخصه حين وضع العلم الشخص فانه موضوع لشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذى وضع اللفظ له بهذا الخصوص (قوله) ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة فى اللام العهدية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك فى اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ الى نفس الشئ وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية فى وجه (قوله) والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام فحينئذ سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام فى قولك الرحمن والصمد والرحيم الى غير ذلك (قوله) ولم يذكر مرجوعه الى ذى اللام هو مذكور فى المتون وكأنه لم يكن فى متنه او هناك سهو كاتبه وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام على ما فى الهندى ووجه كونه فى الاصل يا ايها الرجل خفى فالاظهر ما فى الرضى ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب (قوله) ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدهما لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندى المرجع

وسطا فلا تحكم فلا حاجة فى اخراجه عن التحكم الى ماقاله الفاضل الهندى انه اكثر ولا الى ماذكره الرضى ان السائل فى الاغلب لايعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما اومثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط (قوله) لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم هذا ردلقول الرضى ولادل على جوازه كتاب من الكتب النحوية بانه دل عليه كلام الزمخشرى فى تفسير الآية ومما يرده ماذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر على كم جذوع بنى بيتك و بكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة و يجوز اضمارها قصد التطابق هذا و بهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل فى قوله ويدخل من فيهما (قوله) والخبرية ايضا يدل على انشاء الكثير هذا اولى مماذكره الفاضل الهندى ان الخبرية نقيضة رب التى لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة و ينبغى ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لايخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق بحكم الخبرى (قوله) لوقال وكلتاهما نعم ما فعل اذ فى تذكير كلاهما تذكير لان تأنيث كم شاع فى السنة النحاة تأويله لتأويلها بالكلمة (قوله) كم الاستفهامية فى تأويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه التذكير فقوله فهو على تأويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل فى التأويل فالظ كلا هذين اللفظين او الاسمين (قوله) اى كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف خفى لطفه وهو انه نبه على ان كلاهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما بتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتبارى كم (قوله) فكل مابعده فعل اوشبه فعل نبه على ان المراد بالفعل مايعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (قوله) او متعلق

ضميره

ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشئ يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم رجل جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضى على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشئ ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به (قوله) وعمله لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا بالظرفية وملاك اقتضائه المميز (قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضى وليس بمعروف انتصابها ظرفا ومصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا بباب ظن نحو كم ظننت مالك (قوله) وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربت آه اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف (قوله) وكل ما قبله لم يقل وكل ما له مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام (قوله) نحو من ابوك نظير لامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم هنالك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كامر (قوله) فكم ههنا منصوب المحل اولا هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر (قوله) اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده وذلك انه

يجعل المشار اليه من قوله ولهما صدر الكلام الى هنا ولما يجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك اى مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جزازة لانه لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام (قوله) واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذان ظاهرا بيان المصنف فافهم او الجزاء فقط واسم الشرط مبتدأ لا خبر له (قوله) وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة ويؤيد قوله وقد يحذف باضمار التميز ولولا ذكر التميز هنا لكان الظاهر وقد يحذف التميز (قوله) اى ماهو تميز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ماهو تميز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في غير هذا التركيب ذكر التميز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التميز على التميز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة (قوله) فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تأخر الفرع عن الاصل فعلى هذا التوجيه مع التمحل في التميز بحمله على التميز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا الحذف هذا المميز او تبيينا لاحتمال المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك فتأمل (قوله) فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعنى حذف لان اللام يغنى غناءه فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لايهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة (قوله) هنا اى ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب المبنى ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق

اثر من الاضافة كما فيما عوض عن المضاف اليه بشئ فانه حينئذ كانه لاقطع فيدخل فى الظروف ما اجرى مجراه (قوله) لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه لان غاية الكلام فى كل امر نسبى يجب ان يكون المنسوب اليه اوغاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه (قوله) فلما حذف صرن غايات اى لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل و بعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض (قوله) وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض ولبس فى المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها فى المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة مضمون الجملة وما لها (قوله) ومن الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهو على ما ضبطه الرضى مع ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو مضموم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها (قوله) فساغ اى سهل مدخله كذا فى القاموس (قوله) اكاد اغص من باب علم او فتح على ما فى القاموس (قوله) لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الاعجب ان يقال لان حسب بمعنى لاغير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب و بين ان يقال جاء زيد لاغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهامه لايتعرف كغير (قوله) ومنها اذا الحكم ببناء اذا استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس فى الحكم ببنائها على ما يشاهد بناؤها مما يشاركها فى موجب البناء بخلاف متى واين وانى وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل فى الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفى اذا الجزاء عند الاكثرين والرضى رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل فى اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعامل ما هو فى موقع الجزاء (قوله) وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة

على اخرى لكن يفرق بين تضمين اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولاعراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجئ جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ولايعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى اضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل (قوله) ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجئ الاسم بعدها شاذ كما نبهناك عليه (قوله) من فجئته فجاءة بالضم والمد يعني من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر فجاءه من الحدين بمعنى اخذه بغتة (قوله) والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله) زمان وقوع السبع او مكانه مفعول فيه لفجاء لامفعول به والالم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولاينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية لايصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلابد لها من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدلها منه مع انهما مبتدأن عند الجمهور (قوله) وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يمكن منع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون (قوله) وقد يجئ للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم في الرضي والاغلب مجئ اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولايجئ بعد اذا المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الاسمية وقد يجئ اذ للمفاجأة في غير جواب بينما وبينا نحو كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي الباب وهما يعني اذ واذا كانتين للمفاجأة ويختص

الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما و بين الزمانية (قوله)
اى حال كونهما للاستفهام اوشرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة
بتقدير ذاتى الاستفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المصنف جعله
ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما (قوله) وقد جاءانى زيد بمعنى كيف
وانى القتال بمعنى متى قال الرضى يجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجئ
بمعنى متى واول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف
الا بعده فعل (قوله) والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما
يتبادر من هذه العبارة ان مجئ كسرهما كمجئ فتحهما وليس كذلك قال
الرضى وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى وكسر نونه لغة هذا واختلف
فى اصله فقيل هو اين زيد فيه ياء وادغم الياء فى الياء واليه جرى اهل اللغة حيث
ذكروه فى باب النون وقيل اى اوان حذف منه الياء والهمزة وادغمت
الياء فى الياء وقيل اصله اى ان حذف الهمزة وزيفه الرضى بانه لم يجئ الآن
خاليا عن اللام ولم يجئ اى مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين
للمكان وايان للزمان (قوله) بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة
وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل
فلا يرد انه ينبغى ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج فى دفعه
الى ان اللام للعهد اوعوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن
تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص
(قوله) اى اول زمان عدم رؤيته الضمير كضمير رأيته وليس
فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتى كما يتوهم (قوله) المفرد
اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع
لم يعلم انه لا يصح ما رأيته منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة
فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد كما فى قوله فيما سيأتى وتقول فى المفرد من المتعدد
اى يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده (قوله)
اوحكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما دفع لما يفهم من كلام
الرضى انه لا يختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتأويل المفرد عما هو اعم
من المفرد حقيقة اوحكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده المجئ مثنى

بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يعرف الهندى فى المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف لقلته وقوله فادام لايلاحظ هذان اليومان امرا واحدا الايحكم عليهما باولية المدة وحق الاانه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظته بهذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ يعنوان زمانى المصاحبة الاانه جئ بالمثنى ليتعين انه اى زمان المصاحبة (قوله) لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتنى فى قوة يوم الملاقاة (قوله) اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد جعل الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب صلة الباء لما قاله الرضى انه لولم يؤول بهذا لكان العبارة فيهما المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمعرف المفيد بالوحدة نحو مارأيته منذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد (قوله) وقد يقع بعدهما المصدر لايقال مايقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغى ان يجعل من تتمة احواله ولايفصل بينهما ببيان المعنى الثانى لانا نقول نحو مارأيته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك (قوله) او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته (قوله) او ان اى ما كتب على هذه الصورة اراد ان بجميع عبارة ان مثقلة او مخففة فاول الكتابة باستعمالها فى لازم معناه اى ما كتب على هذه الصورة ولايخفى انه يوجب ان يقرأ وما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق ماقيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون (قوله) فتقدير زمان هو زمان اوساعة او وقت او يوم اوليلة اوساعة بحسب القرينة فلهذا تكرر الزمان المضاف (قوله) ويرد عليه

انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذيومان نكرة والخبر معرفة ويمكن دفع الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان مارأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كانا معرفتين في مارأيته مذيوم الجمعة ويندفع بما ذكر في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله) لدا بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بني ولا يرد بعدم الجهة لبناء من لدن حينئذ لانه يكفي بجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ماهو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتأكيد (قوله) ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا يحتمل بيان الكتاب الاسبعة وثامنها ما بقي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الان يقال كانه اكتفى المصنف في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان تقييد الدال بحركات ثلث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام ولدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب (قوله) وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ماهو في الرضى وغيره (قوله) ولا يقال المال لدى زيدا ولدن لم يتعثر في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكره في لدى وعند (قوله) ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة (قوله) من سحرة بضم السين وسكون الحاء السحرة الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس (قوله) لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات (قوله) بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا ومفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما (قوله) المعرفة والنكرة هذا باب بيان المعرفة والنكرة الى بيانهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما

على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما توقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام (قوله) بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة و يسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص (قوله) لشيء فلتبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معاني ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاءني زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وحينئذ الباء زائدة على ما صرح به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصر حوا به (قوله) المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب (قوله) وقوله بعينه يخرج به النكرة يبقى بعد النكرة التي كانت علما نكرت بالتأويل وهو مما جعله الرضي عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما انه في حكم النكرة و يعامل به معاملتها (قوله) واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندي و لبس بذلك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدهما معنى منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفرقه (قوله) فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما امتاز به بعض محقق المتأخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المص فيحمل معنى قوله الشيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع

بل

بل غرضية والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصد به (قوله) من حيث معلوميته ومعهوديته يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية فى ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصى بانه الذى تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان الواضع اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم فى غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم لشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم بشخصه حين وضع العلم المشخص فانه موضوع لمشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذى وضع اللفظ له بهذا الخصوص (قوله) ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة فى اللام العهدية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك فى اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ الى نفس الشئ وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية فى وجه (قوله) والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام فحينئذ سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام فى قولك الرحمن والصمد والرحيم الى غير ذلك (قوله) ولم يذكر لرجوعه الى ذى اللام هو مذكور فى المتون وكأنه لم يكن فى متنه اوهناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام على ما فى الهندى ووجه كونه فى الاصل يا ايها الرجل خفى فالاظهر ما فى الرضى ومن لم يعده من المعربين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب (قوله) ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدهما لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندى المرجع

الامور الاربعة هوان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى وكأنه عبارة المتقدمين الذين لم يذكر النداء ولم يسبق على كلامهم هذه الاربعة فلما زاد المصنف و اورد هذا العبارة بعده اختل الضمير (قوله) ولايخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل اوالغير اوالشبه فهومستثنى من هذا الحكم جزاء اذاوالشرطية خبران ولوقال المصنف وماعرف باللام والنداء اوالاضافة لكان اخصر واتم و لايبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا فى معنى الاضافة معطوف على اللام فيكون فى معنى وماعرف بالاضافة معنى (قوله) اسما كان هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم و قدعرفتها فاحفظها (قوله) لانه ان صدر بالاب و الام الخ هكذا فى كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو العباهية ككراهية لقب ابى اسحق اسمعيل بن سويد لاكنيته ووهم الجوهرى هذا فاحفظه فانه بديع (قوله) واحترز عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع و احد بعينه لكان اخصر و اوضح (قوله) لئلا يخرج الاعلام المشتركة لاتقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد يدخل لالئلا يخرج لانا نقول لبس المذكور فى الحدعدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم (قوله) اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيمايكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيمابين اصناف المبهمات وسيصرح به وقدعرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لاترتيب فيمابين اصناف المضاف الى احدها بمعنى و تعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب و يحتاج الى التنبيه (قوله) ثم المضمر المخاطب لبس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الاان يجعل تعريفه لكونه فى الاصل معرفا باللام (قوله) لكمية احاد الاشيا منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندى عن اشكال الرضى حيث قال لخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء

منفردة

منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضى فى بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايها شئت عنه فيقول جاء العلماء الا واحدا اواثنين او جماعة فانه فى معنى جاءنى كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف فى المستغرق كالمحلى باللام فاحاد الاشياء فى معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل واحد منها فلا اشكال وبما حققه الرضى ان الكمية كلمة نسبت الى الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذى يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمآت ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ماوضع لكمية الشئ فحسب ورجل ورجلان وضعا للهيئة وكميتها كما ذكر الشارح هذا وفى كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولاينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف ومآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولايشكل بالتنوين لان ماعبارة عن الاسم فلاتتوهمن ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والالم يكن المسامحة كما ان ذلك من التناسب الكم الحكمى بكم اللغوى (قوله) فالاشياء هى المعدودات واحادها كل واحد واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفى ان يقول لكمية الاشياء فينبغى ان يقال المراد بالاحاد الواحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لالكميتها (قوله) وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اى لم يكن شئ منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيته عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغى ان لايكون الزوج الاول عددا ايضا (قوله) اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث لم يجعل المؤنث فى الواحد والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التأنيث اوالفه وكذا لم يجعله

فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التأنيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشر وحصر الاصول فى اثنتا عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد للغير المبهم قال الشيخ الرضى البضع بكسر الباء و بعض العرب بفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال و بضع نسوة و بضعة عشر رجلا و بضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود هذا كلامه (قوله) او امتزاجيا كخمسة عشر جعله الرضى من العطف لانه فى الاصل بالعطف والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمنيا مكان امتزاجيا (قوله) تقول واحد واثنان سمى الواحد واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة والراجح هو الثانى واليه اشار الرضى حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد و يستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون (قوله) اثنتان وثنتان التاء فى اثنتان للتأنيث كما ابنتان واللام ياء محذوف وفى ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه فى بنتان بدل من اللام التى هى الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير (قوله) احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلب الواو المكسورة قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا فى التنييف او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التنييف الا قليلا (قوله) ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب الخ وللتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزايد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مأية والف بصورة العطف

بل

بل اجملها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ماتقدم على العطف
المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ماذكره
الشارح متابعة لما في الحواش الهندى اما على ماذكره الرضى من ان عطف
الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة (قوله) فتقول
مأية وواحدا او واحدة واياك عطف قوله مأية على قوله وواحد وقوله ومأية
واثنان واثنتان عطف على قوله مأية و واحد واياك وان تجعل قوله ومأية
عطفا على واحدة وتجعل واحدة ومأية عطفا على مأية وواحد فيكون تمثيلا
لعطف الاقل على الاكثر لانه مع نفيه تفوبت المناسبة بين مأة وواحد اذ المناسبة
له واحد ومأية يمنعه قوله فيما بعد و يجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل
وبما نقلنا ه لك عن الرضى ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله
ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندى لانه يوهم
ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على مالايخفى على الذايق دقايق طعوم
السياق المعدوذ في سلك السباق واعلم ان اصل مأية مئية كسدرة حذف
لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في عزة وثبة ولامها ياء كما حكى الاخفش
مئيا بمعنى مأية وانما يكتب مأية بالالف بعد الميم حتى لايشتبه بصورة منه خطا
والحق التشبيه بالمفرد دون الجمع (قوله) كما في معدى كرب مثال للتاقل
بالتركيب لالجواز الاسكان بالثاقل فان الاسكان في معدى كرب واجب
صرح به الرضى (قوله) قال الشارح الرضى نبه بذلك على ان مايتبادر
من عبارة المص مما لايرتضيه الرضى فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر
غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه فحوى ما في الشرح المنسوب الى المص
(قوله) لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم
ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظ انه معقود لبيان
اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما
ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك
المعرفة الفطنة الصافية (قوله) مخفوض اى مجرور باضافة العدد اليه
لاغير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من في الاكثر
اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع ورهط بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل

وقبيلته ومن ثلثة اوسبعة الى عشرة اومادون العشرة وملفيهم امرأة كذا
فى القاموس اواسم جنس كالتمر والعسل وقل ڪونه بجماعة مخصها
واذالم يكن التميز الاجمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الاجمع كثرة فكذلك وان كان
له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود و ان لم يكن
له جمع التكثير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله ثلث عورات لكم وقدجاء قوله
تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل (قوله) احدهما فى صورة جمع المذكر
السالم انما قال فى صورة جمع المذكر السالم ولم يقل فى صورة جمع المؤنث
السالم لانه اختلف فى مئين قال الاخفش هو فعلين كفلسين فهو عنده اسم
الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخير نونا (قوله) ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قوالمص و كان
قياسها مئات اومئين غير مستقيم والقياس مئات لاغير (قوله) فلانه
لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا الظاهر قليلة
وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لامحالة فصاعدا فلو جمع
الفضلة صارت فى الكلام كثيرة فافرد لتقليلها (قوله) لان استعمال
مأية فى الاعداد ومرفوض لايقال ثلثمأية رجل كمايقال ثلث الاف رجل
هذا الوجه انمايتم لولم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء
مئات رجل قال الرضى وان لم يكن لهمأية مضاف اليها ثلث واخواته
جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل (قوله) مخفوض مفرد
قديجمع نحو مأية رجل وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مأتين عاما فقد
ذهب اللذاذة والفتاة (قوله) واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا
تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضى الا انه ذكر الرضى سابقا مايوجب
تخصصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيف الى مأية وجب حذف
تائها سواء كان مميزا لمأية مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمأة رجل او امرأة
واذا اضيف الى آلاف وجب اتيان التاء سواء كان مميز الالاف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل اوامرأة لان مميزها المأة والالاف لاما اضيف
اليه المأة و الالاف هذا كلامه و انما قال و اذا ڪان المعدود مذكرا
ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاص ثلثة

اورد

اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لابعد بيان المأية والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا (قوله) فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضى الاقبس الاكثر (قوله) هب ان مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة الى منع الاغناء لجواز افادته التأكيد كما فى اله واحد و الهين اثنين (قوله) لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء فى الشعر ثنتا رجل حنظل ومن اسانيد للمنع الذى ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجال فاعرفه (قوله) لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الاحاد آه الاولى ان يقال لما التزموا المواقفة بين المميز والعدد فى سائر الاحاد فى الدلالة على المتعدد ينبغى ان يعتبر فى الاثنين ايضا فافهم (قوله) وتقول فى الحواشى الهندية انت وقد صرح بذكر انت ان تقول صيغة الخطاب و يحتمل الغيبة بارجاع الضمير المستكن الى العرب اى تقول العرب و يرجح ما اختاره قوله و ان شئت قلت حادى احد عشر فتعرب الاول (قوله) وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبة لايخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال و فسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد الثلثة والاربعة و واحدتها ولا يشتق له لفظ الاول ولا الثانى الى غير ذلك (قوله) اذ فوقه مركبات لا تيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ينتقض بحادى عشر احد عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وسنذكرها لك وجهه (قوله) حكم اسم الفاعلين فى التذكير والتأنيث وكذا فى عدم الحاجة الى التميز (قوله) ومن ثمة اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ماقام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المستثنى هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ماهو اقل بمرتبة واقتصر على ماجاء الفعل فيه اذ ما يؤدى معنى فعليا لابد ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى غيره فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الاما فى لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم يجئ مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثانى فانه

باعتبار حاله ولبس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله ومافوقه لانه بمعنى واحد فى مرتبة خاصة من ذلك العدد (قوله) ثالث اثنين بالاضافة اوالتنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان والثانى اكثر كذا فى الرضى (قوله) الى عدد يساوى عدده اى العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدداخذ منه الثانى لامثل ذلك العدد (قوله) والايلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة يجوز ارادة المبدأ والمنتهى من عاشر العشرة لانهما فى المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ فيلبغى ان يقول والايلزم جواز ارادة الواحد الثانى والثالث مثلا (قوله) فتعرف الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره حرف علة اوفيما آخره حرف علة فى حال النصب فانه فى البناء ساكن الآخر ايضا الا فى حال النصب (قوله) المؤنث مافيه الخ يخرج عن تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهندى وتاء والتى وانت تدخل فى تعريف المذكر ولوخص التعريف بالمؤنث بالعلامة (قوله) ومايقابله لقصر مسافة بيان الاحكام لانها تصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزوم اطلاق المذكر على هذه الصيغ (قوله) وعلامته اى علامة التأنيث التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تأتى لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضى فى هذا المقام (قوله) اوممدودة كصحراء لايخفى ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف فى انها منقلبة عن الالف المقصورة اواصلية ففى قوله والالف ممدودة نظر الا ان يحمل وصف الالف الممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف الممدودة ماقبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة اوممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد الحروف بما هو للتأنيث يستلزم الدور كما عرفه وقوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هى التاء والهاء مغيرة لها (قوله) ذكر فى جنس الحيوان احترز بقوله فى جنس الحيوان

عن

فى النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تأنيثها بحقيقى (قوله) واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعنى يتبادر قيد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة (قوله) فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة يدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقى ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تأثير لتأنيث علم المذكر الا فى منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال ابى حنيفة رح بالقرأن على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل فى حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربه هى ذكره الرضى وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما فى تعريف القسم الثانى من المبتدأ فانه يشمل نحو اقائم زيد انت (قوله) فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه يشمل لتغيير ابن فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائل وكذا المجموعات بالواو والنون التى حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وثبون وسنون كذا حققه الرضى (قوله) غير المؤنث الحقيقى يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقى بمؤنث غير الحقيقى لا بغير المؤنث الحقيقى (قوله) فى كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتأمل (قوله) اى اخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال (قوله) قولنا مع لواحقه فح يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان النون فى حال الاضافة كالتنوين كما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون (قوله) والا لا يصدق التعريف

الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد (قوله) ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما فى آخره الف او ياء ونون ملحقات فاعرفه (قوله) لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين فى المفرد وما ذكره على تقدير التسليم فى غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف او الياء و النون الدلالة بل عن مجرد الحاق الالف او الياء (قوله) اى مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد فى التعريف (قوله) تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسدين تحت الجنس المراد بالاسد وكذا الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب و هو ليس موضوعا له للاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه (قوله) ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام الهندى وتبعه الشارح وليس بذاك لان هذه الارادة بعيد بالنظر الى ما ذكر فى تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل اكثر و بهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة فى اللفظ كما ذكره الهندى (قوله) وهو ما فى آخره الف مفردة آه احترز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة و بقوله لازمة عن الف زايدا فى الوقف فانها لا يصير زايدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف (قوله) ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعنى اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس

قوله

(قوله) او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى الالف فى الاسماء العريقة البناء كمتى وعلى والى واذا اعلاما عديم الاصل ومجهول الاصل ماهو اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضى فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغى ان يقول ولم يمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى يشرط فى قلب عدم الاصل ومجهول ياء ان كان مما سمع فيه الامالة ولم يكن هنالك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء (قوله) بان كان مجهول الاصل اوعديمه وقد اميل لابد من قيد آخر وهو ان لايكون لامالته سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت . (قوله) كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القرأة وللمتنسك من قرا اذا تنسك هذا سهو فى القاموس القراء ككتان الحسن القرأة جمعه قراؤن ولايكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارى والمتقرئ جمعه قراؤن وقرارئ كمصابيح (قوله) لكنا قد تفحصنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب آه كتب فى الحاشية فعبارة المفصل هذا ومافى آخره همزة لايخ اما ان سبقها الالف اولا فالتى سبقها الالف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء وزائدة فى حكم الاصلى كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لاغير كحمراوان والقياس فى البواقى ان لايقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدود فاذا كانت التأنيث قلبت همزتها واوا والالم يقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء اوعن جار مجرى الاصل وهوان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب بوافق مافى المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا فى الصحاح (قوله) غير ماوقع فى شرح الرضى من انه قد يقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولايقاس عليه خلافا للكسائى فلايقع فى بيان قاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة (قوله) ان لايحذف عن آخر المثنى اى اخر مفرد المثنى فلاينافى قوله وتاء التأنيث لايقع فى حشو والاولى ان يقول ان لايحذف عن المثنى (قوله) المجموع مادل اى اسم

دل لايخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل كمسلمى مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعد الشدة الامتزاج (قوله) على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله فى هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل فى قوله مادل على احاد نحو رجل رجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجراه فى تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية (قوله) بحروف مفرده اى بحروف هى مادة لمفرده الى آخره ومادة له ايضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل فى الدلالة كما لايخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما فى رجال ومن حروف مفرده المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعله من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما ما فى الحواشى الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة فليس بشئ اذ ما من جمع الا وقد يقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقق المفرد وتقديره ثم لايخفى ان المراد بالمفرد هنا ماليس مثنى ولا مجموعا فالتعريف به دورى (قوله) فقول مادل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس اذ المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس (قوله) كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او مادون العشرة كذا فى القاموس (قوله) فنحو تمر هما الفارق بينه وبين واحده خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فانه اسم جمع بالاتفاق كما سنذكره ولايخفى انه حينئذ يجب ان يقيد نحو ركب بماله واحد من لفظه فانه اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلى ايضا اختلافى وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ماذكره من التوجيه اصفى واعذب ولك ان تجعل تقييده

نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لابد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب لبس بجمع على الاصح عليه (قوله) كجامل جمع جمل وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس فكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهبين (قوله) فالجمع المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اى فجمع المذكر يرشدك اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح (قوله) آخر مفرده فيه انه يصدق على رجلين ومسلمات (قوله) ياء ملفوظة كالقاضي اومقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدره قوله حذفت فينبغي ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع (قوله) وان كان آخره اى آخر الاسم الذي الخ جعل ضمير كان لاخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت دون حذف بالضمير الراجع الى الاخر يدل عليه قوله اى الفا مقصورة ملفوظة اومقدرة وقد نبه المصنف على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون للقاضين وبمصطفون دون المصطفون فتأمل (قوله) وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم بتراء الضمير في قوله فذكر علم لا يعقل لانه في تأويل فكونه مذكرا يعقل كما سبشير اليه وضمير كونه لبس راجعا الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المصنف في شرحه شرط التذكير مع انه يستغنى عنه بكون اللام في جمع المذكر اما التذكير الذاهل عن كون الكلام في المذكر واما التنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر مجرد كتسمية اسود بابيض قال الرضي هذان عذران باردان لا يبرد قلبا محرورقا بنار الاشتباه قال الهندي مناط فائدة الشرط انما هي وصفا المذكر دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر

السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم ينضم هولاء الى جمع المذكر السالم فى بيان الاعراب كما ضم الو وعشرون مثلا فلو لم يندرج فى المذكر السالم لضم اليه كما ضم الو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام فى جمع المذكر عن اشتراط التذكير (قوله) فذكر اى فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فذكر فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض به الرضى وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفاء فى خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما ولبس فى العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لا يجوز فى السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضى من جعل الشرط والجزاء خبر القوله شرطه بتقدير قوله فذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكم الرضى نفسه بانه تعسف وكأن وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضى بمنعه فى بحث خبر المبتدأ واما ما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رد به الرضى من انه ليس فى العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤل الى كونه مذكرا علما بقى انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر فى السعة وكأنه لم يلتفت اليه لانه منع الهندى اختصاصه بالشعر بقى انه هل يسمع منع الهندى لما ادعاه الرضى من غير سند موثوق به (قوله) يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكور العلم هو اللفظ فوضعه بالعقل وصف له بحال مدلوله (قوله) نحو اعوج للفرس فى القاموس اعوج بلا لام فرس لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكنده فاخذته سليم ثم انه صار

الى

الى بنى هلال اوصار البهم من بنى آكل المرار وفرس لغنى بن الاعصر هذا كلامه (قوله) واراد بالمذكر مايكون مجردا عن التاء ملفوظة اومقدرة اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولايخفى ان الجواب ضعيف (قوله) صفة من الصفات غير علم لافائدة فى قوله غير علم (قوله) الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندى ان مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر وقد عرفت مافيه ولايخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ماارید بالمذكر سابقا والالكان الكلام مغلقا مع انه لواكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء لزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدرك قوله ولايكون بتاء تأنيث (قوله) اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون فى صفة لايستوى فيها المذكر والمؤنث فى الصفة ولايكون الفرق بين المذكر والمؤنث مجردا لتاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم فى ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراك بينهما كالعير والاتان والناقة والجمل والانسان والفرس كماذكره الرضى فالاولى حينئذ ان يبين عدم جمع احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء فى عدم استواء المذكر والمؤنث فى الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر (قوله) للفرق بينه وبين فعلان يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع (قوله) الشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف قال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان الضمير لايكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لايكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولوقال ولامستويا فيه المذكر والمؤنث لكان شيئا واجاب به الهندى بان ضمير وان لايكون

عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ماذكره من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي (قوله) الشرط الخامس ان لايكون الاسم المذكور ملتبسا بتاء التأنيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله) ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله الحافظو اعورة العشيرة قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب (قوله). فقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لايحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم ان لايتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لاتعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون (قوله) فان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لاوجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان مايكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله بان يكون مذكره جمع بالواو والنون (قوله) فان لايكون مجردا عن تاء التأنيث الملفوظة فالاخصر فان كان بالهاء (قوله) تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لاخروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق فروعي التبادر في الاول دون الثاني بقي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لاينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق يمكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء الساكن وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد بغير الحاق الواو او الياء والنون او الالف والتاء ثم نقول لاحاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم

يغير مفرده بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما يطرء الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان يغير آخره (قوله) جمع القلة افعل آه قال الرضى هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه والا فهو مشترك كاجادل ومصانع (قوله) اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة (قوله) يعنى الحدث معنى قائما بغيره لبس القائم بغيره مطلقا حدثا اذ لبس الالوان حدثا اذا السواد بمعنى سياهى لبس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال (قوله) والمراد بجريانه على الفعل اى جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اى مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور فى محله فلا غرابة فى التعريف (قوله) وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجرى فى الاولين ايضا اذ لا صفة فى المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرد قوله تعالى ويل للمطففين فتأمل (قوله) سماعى اى سماعى لم يرد ان ياء النسبة محذوفة او لم يشأ حذفها بل اراد انه بمعنى السماع او حذف مضاف اى ذو سماع (قوله) اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضى (قوله) ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضى فى الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها (قوله) فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضى بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر فى اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندى بان القول بالاستتار فى اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فى الذى ينوبان عنه والاظهر الاخصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف (قوله) ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر فى العمل لا المنون كما ظن صرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى معموله

الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر (قوله) فان كان المصدر مفعولا مطلقا اى غير قائم مقام الفعل بقرينة ماسيأتى قال الرضى المشهور خلاف النحاة فى مفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا اوواجبا (قوله) اى فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوى فذهب الى الثانى سيبويه والى الاول السيرافى لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لالتأويله بان مع الفعل فحينئذ يجوز تقديم معمول المفعول المطلق على ماصرح به الرضى (قوله) وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه لبس بوجيه (قوله) وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى مالم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعنى هذه الاقسام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على انها لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ماعرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول (قوله) من فعل اى حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق فى تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد المصدر لان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا والثانى يوافق تفسير الرضى للفعل وحينئذ التجويز فى قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضى والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافى فى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازى الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة فى رجوع الضمير الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقى الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمنى والالتزام (قوله) موضوعا ذلك الاسم نبه على ان لام الجار صلة قوله اشتق لتضمنه معنى الوضع وذلك ان تجعل للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن

التضمين

التضمين (قوله) اى لذات ما قام به الفعل هذا يكفى و يغنى عن قوله اى الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب فينبغى ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اواسم الفاعل للجميع لا المجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو اومضرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع فان هذه الاحداث لايقوم باحد النسبتين معينا دون الاخر و يمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ماقيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضار به وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب منه متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لايقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذا الحدث لابدان يقوم بمعين ولا معنى لقيام شئ لا على التعيين نعم لايتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ماجلب به الهندى من ان القيام امر اعتبارى والقيام المذكور فى التعريف اعم من الاعتبارى والحقيقى فليس بشئ لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام القرب بين بالفاعل فتأمل (قوله) المصنف فى شرحه اى المفصل او التصريف قال المص فى شرحه اى المفصل او التصريف (قوله) ولمن يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له آه فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فان طائل اى ذو غلبة بالطول فهو ممن قام به الحدث مع زيادة الاان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا الا انه لم نعثر عليه فى كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضى صرح فى تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة فى المشتق منه حتى جعل التعريف منقوضا به (قوله)

واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث آه يرد عليه مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندى فلا يخرج به اسم التفضيل رأسا (قوله) وجعل صيغ احكام المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل ونبه الشارح للامر الثانى وتكلف فى تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه فخرج التعسف كما ترى (قوله) على زنة فاعل قال المصنف وبه سمى لكثرة الثلاثى فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل لجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم لبس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات من قام به الفعل ولبس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتى على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضى والاولى ان المأتى فى الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله فى الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا لوعده فجعل اهل الوعد فى كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند المأتى الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التصريف وقع فى النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية (قوله) بشرط معنى الحال والاستقبال ايضا قال الرضى وظاهر كلام النحاة انه اشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفى والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلامه اقول قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة

اوما

اوما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اى بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة اوما (قوله) فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل بنفسه عن شرط من شرايط العمل صرح به الرضى ولايخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبها فان اللام الموصول داخل فى الصاحب وقد دل ماسبق على انه لايخفى الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفى الاعتماد عليه ومما لابد من معرفته فى هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قديقويان باللام ويسمى لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولايقوى الفعل باللام الااذا تقدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا فى الرضى (قوله) كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلث يعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لاغير وممن اعمل صيغ المبالغة من قال لايشترط فى عملها زمان الحال والاستقبال بل هى كالصفة المشبهة (قوله) ومافيه من معنى المبالغة ناب مناب مافات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية (قوله) لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة آه لايكفى ماذكره بوجه عمل جمع المكسر الاان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضى اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد (قوله) مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولابد من تقييده بالنصب على المفعولية ان لايحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل اذ اللام الموصولة لايفيد فى اسم الفاعل تعريفا ولايحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضى حيث قال يعنى بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه

(قوله) اسم المفعول فى تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذا المفعول هو الحدث وماوقع عليه الحدث مفعول به واما على ماذكره المصنف فى اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التى هى الاكثر فى باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكأنه الذى جراه على ماقال (قوله) لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب بمنزلة المفعول (قوله) فى العمل اى عمل النصب قال الرضى عمل الرفع لايتوقف على اشتراط (قوله) واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضى ليس هذا فى كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولوا كتفى بقوله وامره فى العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره فى العمل واما قيد الامر بالعمل والاشتراط فيخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا (قوله) ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدى الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثانية المتعدية بلالفظ الا انه لما كان المتعدى غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا (قوله) على معنى الثبوت اى المقابل للحدوث على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضى (قوله) فيخرج عنه نحو ضامر واه ولاينهدم به مخالفتها بصيغة الفاعل (قوله) وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل (قوله) اى كائنة على قدر ميرد عليه انه فى الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه من الثلاثى المزيد فيه والرباعى على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لايكون مجيئها من غير الثلاثى قياسا بل يكون مقصورا على ماسمع (قوله) ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لايخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لاتنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب التشبيه

بالمفعول

بالمفعول دون فعلها (قوله) وعلى كل من التقديرين معمولها امامضاف اوملتبس باللام اوهذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة فى زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقى وينبغى ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغى ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة فى المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع فى القبيح (قوله) والمعمول فى كل واحد منها مرفوع فالرضى لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى فى مباحث النعت اقول لبس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه ضابطة القبيح والحسن مبنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها (قوله) وحسن وجه وفيه ان صورته الخطية لا تصلح الا لوجهين فانه لابد فى صورة النصب من اثبات الالف كذا فى حواشى كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلثة ما تحتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا (قوله) اثنان منها ممتنعان اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقرينة واختلف فى حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما فى قولنا الضارب زيد (قوله) احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغى ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه (قوله) لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان ينتقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما فى حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابيه وزيد ضرب ابنه فى داره لان ضمير ماسوى ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب

(قوله) وما لاضمير فيه فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين الحسن الوجه برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان ينتفا وت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه (قوله) لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل (قوله) ففيهما ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيهما ضمير وان كان الاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيهما ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فيلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر (قوله) فتؤنث انت الصفة جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب بالسابق جعله مجهولا مسندة الى ضمير الصفة (قوله) مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط الى زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي (قوله) كذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي (قوله) لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال لمتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصفت بها اولا والمراد بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا (قوله) في اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف

والتقدير

والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائدا عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الحمار (قوله) وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملاله لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر افادة اضافة زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ماعداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم (قوله) وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته قدر تمييز ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو اي بتقدير وصيغته لانه الجادة (قوله) فعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن لان له تثنيتين وجمعين ايضا (قوله) فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرور ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل خوري وشري على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقهما ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغير ا اخير واشر للجميع لانهما مغير الخير والاشر المستعملين بمن (قوله) وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدى و ارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واختلف الشا تين بمعنى ا كلهما من الحنك واول لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم و بئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما بأس

بكلمة اى ماتكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف فى الفعل فلا يجامع عدم التصرف وللموصوف بزيادة فى الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفى حدثه عن شئ لانه ح يخالف فعله فى ان فعله للنفى وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لايمكن الا مما يجرى فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجرى فى مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر (قوله) لبس بلون ولا عيب ينبغى ان يقول ولا حلية لانه لايشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجئ من البياض والسواد للذين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله عليه السلام فى وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن (قوله) وعور فى القاموس العور كالفرس ذهاب حس احدى العينين (قوله) فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد اللام للعهد ى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما لبس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير لبس بمجرد الثلاثى المجرد بل اخص منه (قوله) ففيه اشائبة من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا صححه الهندى عن غير ابن وقال فى القاموس الهبنق كعملس الاحمق وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال فى العين الودعة وتحرك جمعه ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق فى ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد ابن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بنى قيس بن ثعلبة يضرب به المثل فى الحمق قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة وهذا قد شنع الشارح قدس سره تشنيعا شنيعا للهندى وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا حواشيه واعجب منه انه لبس ما نقله من الهندى مرضيا له كيف وقد كتب فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه (قوله) ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يحمل معدولا كما فى آخر او اسما كما فى الدنيا والجلى اسما

للخط العظمية اولم يخرج عن معناه نحو اخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل اخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول (قوله) واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هرباعن صورة اجتماع مالا يجوز اجتماعهما (قوله) ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذى خبر غالب ومع غيره قليل (قوله) ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ اورد عليه انه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافر للتنوين وينتقض بالتعويض فى جوار رفعا وجرا عند من جعله تنوين العوض على انه لامانع من البناء على الضم كما فى قبل واعلم انه يجئ بعد اسم التفضيل ما هو فى صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو وتقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد به وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل مستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزمه صيغة افعل من اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو اصل اى افعل من (قوله) احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذى هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اى قصد احدهما وثانيهما جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اى احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكانه

جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولايخفى انه تكلف وتعسف (قوله) باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم الاولى فى ضمن ماعدا المفضل عليه لئلا يتوهم انه يصح قيد التفضيل باعتبار اى بعض كان (قوله) لان وصفه لتفضيل الشئ على غيره لايخفى ان هذا الوجه لايفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما فى القسم الثانى من الاضافة (قوله) مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه عرفا قصد تفضيله عليه (قوله) ويضاف للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لاحاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولاتقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك نبينا اقول افضل ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر (قوله) ولايعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء ولحه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعنى اصلا فى مظهر الا فى مظهر كذا غايته ان العمل فى مظهر لايتصور الا بالفاعلية (قوله) وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هى منه وماذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر لايظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلالا انه لايظهر اثر العمل فى لفظه والالجاز عمله فى سائر المبنيات وانما خص بالفاعلية لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا اومضمرا بارزا ونظيره قوله رافعة للظاهر فى تعريف المبتدأ فانه يراد به رفعه بالظاهر الملفوظ ظاهرا كان اومضمرا بارزا فلاحاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لايعمل فى الملفوظ الرفع بالفاعلية وانما قال لاينصب المفعول به ولم يقل لايعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بحرف

التقوى فيقال ما اضرب منك لزيد و انا اعرف منك لزيد (قوله) وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية آه ماذكره من الدليل لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية اه بل يجرى في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلاوجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان اه الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام (قوله) الا اذا كان صفة اه اى وصفا سببيا وهو في اللفظ لشئ الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشئ او وصفا سببيا له لشئ ولامعنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا بشرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه (قوله) وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لامسببا وقال الهندي اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب ح في مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى السبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعل المتكلم سببا صحيحا كان او سقيما (قوله) قوله مشترك بين ذلك الشئ و بين غيره على ما حمل قول المصنف يخرج عنه ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر ضميره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسره بغير تقييده السابق بالاول (قوله) مفضل ذلك المسبب باعتبار ذلك الاول الخ اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بالحرفين المتماثلين الى الاسم من نوع واحد فلا يقال جلست في الدار في الصحراء و يقال جلست في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه (قوله) والمساواة ياباه مقام المدح هذا البيان

جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف وتعسف (قوله) باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم الاولى فى ضمن ماعدا المفضل عليه لئلا يتوهم انه يصح قيد التفضيل باعتبار اى بعض كان (قوله) لان وصفه لتفضيل الشئ على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما فى القسم الثانى من الاضافة (قوله) مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه عرفا فقصد تفضيله عليه (قوله) ويضاف للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك نبينا اقول افضل ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر (قوله) ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعنى اصلا فى مظهر الا فى مظهر كذا غايته ان العمل فى مظهر لا يتصور الا بالفاعلية (قوله) وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضى قيده بالمستتر فلا يجوز زيد افضل هى منه وما ذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا الا انه لا يظهر اثر العمل فى لفظه والا جاز عمله فى سائر المبنيات وانما خص بالفاعلية لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بارزا ونظيره قوله رافعة للظاهر فى تعريف المبتدأ فانه يراد به رفعه بالظاهر الملفوظ ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل فى الملفوظ الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بحرف

التقوى

التقوى فيقال ما اضرب منك لزيد و انا اعرف منك لزيد (قوله) وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية آه ماذكره من الدليل لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية اه بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان اه الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها منتقلا كما يفيده اعادة اللام (قوله) الا اذا كان صفة اه اي وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا له لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا بشرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه (قوله) وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندي اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب ح في مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى السبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعل المتكلم سببا صحيحا كان او سقيما (قوله) قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حمل قول المصنف يخرج عنه ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسره بغير تقييده السابق بالاول (قوله) مفضل ذلك المسبب باعتبار ذلك الاول الخ اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بالحرفين المتماثلين الى الاسم من نوع واحد فلا يقال جلست في الدار في الصحراء و يقال جلست في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه (قوله) والمساواة يأباه مقام المدح هذا البيان

يختص مثالايكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لايختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون جنس المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هوهذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لايجري في بعض ماذكره الشارح ولايتوقف عليه اصل البيان فتأمل (قوله) وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لايخفى انه لايتأتى ذلك مع وجود من انتفضيلية اذلايبقى وجه لذكرها (قوله) فان قلت لوكان زوال الزيادة التفضيلية الخ فان قلت هذا السؤال لايختص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن ماول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لاللسببية حتى يعم التوجيهين السابقين (قوله) بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل فصلوا بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول لايمتنع بل بين الامل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيد كان عمر وضاربا نص عليه الرضي (قوله) ولوقدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المص من انه فليقدم منه على الكحل حتى لايلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لوقدم لزم عود الضمير الى مالم يذكر لانه رده الهندي فانه لافساد في رجع الضمير الى مالم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب بانه تعقيد كيف فرجح العمل مع ضعف عمله عليه ويمكن ان يجعل ماذكره المص راجعا الى ماذكره يعني يلزم رجع الضمير الى مالم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لماذكره المصنف فانظر اطراف الكلام لئلا تكون بالتقصير الملام على فوات المرام (قوله) مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فانحاصل الوجه ان العرب كان مضطرا الى اعماله وحاصل القدح

منع

منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه لوقدم لم يبق التركيب على ماهو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى فى الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه و اجيب بانه فى النفى بضعف التفضيل فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا (قوله) ولو رفع لفظ الغير آه لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا (قوله) وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد رد هذا على تقدير ذكره الرضى وتبعه الهندى متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وحينئذ يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه فى عين زيد حذف مجرور من وجار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف و يتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا ينظر له فى كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى وابقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقه مم بل يكفى مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون فى الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتأمل (قوله) و تقديره ما رأيت عينا مماثلة بعين زيد فى اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضى بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشى زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن

صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها الان الظاهر كونها خرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى اصل الكحل لا فى الفضل فى حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى الفضل و يلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبنى على انه لو كان عين مثل عين زيد فى الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفى مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظ من عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخصرين فرقا بان لا يتعين فى ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه فى عين زيد لانه لم يذكر فى الاستعمالات فى هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت آه انك ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل با لاجنبى وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهتا اعمال احسن متفقان نظرا الى تقدير الكلام (قوله) لانه كان فى مقام بين الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصول وذكره (قوله) اسم جماعة الركبان يعنى ليس بجمع نبه على ذلك ليصح منه ما سيأتى من جعل سا ريا صفة ركبا لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع (قوله) وساريا من السرى واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اى اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى حينئذ فلذا لم يلتفت اليه فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى اظن ونفى الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية فتبصر

واعلم

واعلم (قوله) وارى منسوب الى السباع لكثرتهما فيها المراد بالسباع
اما حقيقتها اوشرار الناس وقطاع الطريق (قوله) والحال انى لاارى
جعل الواو حالية و قيل اعتراضية وماذكره اظهر وانما قال ولاارى
ومقتضى السابق ان يقول ومارأيت ليفيد انه ماارى ولايرى قط لانه لورأى
مثله لم يتأت الحكم منه بانه لايرى قط فتأمل (قوله) فلما وصل النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اى هو بصدد بيان الاقسام على
طريقة واحدة ومما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل
بعض خواصه كما فعل ذلك فى قسم الاسم والله اعلم (قوله) اى نفس
مادل يعنى الكلمة جمع بين مادل والكلمة فى التفسير اشارة الى معرفة وجه
تذكير الضمير وهوانه باعتبار لفظ مادل دون معناه (قوله) اعلم ان
الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هوالمشهور فيما بين القوم والتحقيق
انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث اوالنسبة بالزمان وهو
ايضا معنى حرفى غير مستقل (قوله) و لاشك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفى اختلف فى ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما اوالى فاعل معين
ولاشك انها على الثانى معنى حرفى لايفهم مالم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل
وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهومنفهم بذكر الفعل من غير
ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل
متعلق متعقل اجمالا منفهم من غير ذكره و بهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى
فى تعريف الفعل على المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما
(قوله) ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث
والزمان فلما اخرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون
المراد به الحدث (قوله) فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى مع انه المتبادر عند
اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات شرح الرسالة الشمسية
الا التضمن لانه لايصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة
الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم (قوله) و بقولنا وضعا
واسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس دائرا بين الامرين

بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم
على الجمع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء نحو جاءنى الرجال اى كل واحد
وكذا جاءنى جميع الرجال (قوله) والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا
الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامات فى اصل
الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية
(قوله) اولتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لامعنى لتقليل
الاصطلاحى او تحقيقه فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل
قلت كأنه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل الفعل مدلول الفعل
الا ان الظاهر حينئذ ان يقول شئ من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتأمل
(قوله) لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التأكيد صرح به
التفتازانى فى شرح التلخيص (قوله) لانها وضعت آه ولان الشئ
مالم يخص الشئ لم يعمل فيه (قوله) وانما خص لحوق تاء التأنيث
اى الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها آه (قوله)
ولحوق نحو تاء فعلت الاحضر ان يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلنا و يستغنى
عن قوله ولحوق تاء التأنيث ساكنة والاولى ان يفسر نحو تاء فعلت بالضمير
البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل
مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح (قوله) اى بحسب اصل
الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا فى تعريفات هذا الفن
(قوله) قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان
زمانى وهو التقدم الذى لا يجامع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين
اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما
هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه علم آخر ولفهم مخاطب اخر
ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأوه التباين التقدم
بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قيل لازم الظرفية فهو متعلق
بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى مادل على زمان واقع فى زمان متقدم
على زمانك فيلزم ان يكون للزمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظه قبل
بلفظ متقدم بان يقال مادل على زمان متقدم على زمانك (قوله) مبنى

على

على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته (قوله) باحد حروف نأيت فى اوائله الظاهر فى اوله (قوله) كوقوع الاسم مشتركا آه لايخفى ان الماضى ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذى بسبب زيادة احد حروف نأيت دائمى فلذا قيد مشابهته باحد حروف نأيت ولو جعل مشابهته باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة (قوله) فالهمزة لم يراع فى البيان ترتيب حروف نأيت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهى الى الغائب (قوله) مفردا مذكرا كان اومؤنثا فالتذكير للتغليب (قوله) اى للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لايكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف فى اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير (قوله) او اكثر مذكرا كان اومؤنثا اومختلطا (قوله) غيبته اى حال كون المؤنث آه يمكن جعل غيبته مصدرا حينيا الا ان جعلها حالا انسب بنظائرها ولو قال المصنف والغائبة والغائبتين لكان اظهر واخصر (قوله) ولما كان هذا الكلام فى قوة آه دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لايعرب غيره مطلقا وانه لايفيد انه لايعرب اذا اتصل به نون التأكيد اونون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال مآل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تأكيد اونون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولايعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى مايعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لالحصر وقت اعرابه فى وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى لايعرب مغايرة وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين (قوله) واعرابه رفع لابمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة اونون

اقتضاها العامل لا بمعنى مابه يتقوم المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل لبس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل (قوله) فالصحيح منه اى من المضارع المعرب وهو مالم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث (قوله) وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو يحمر بلا اشبهة (قوله) المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب ويضربك (قوله) متصل به نحو يضرب ومايضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل ولا اشبهة انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصله به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل (قوله) للتثنية آه لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه لبس ضمير بارز مرفوع الا للتثنية والجمع والمخاطب (قوله) والمؤنث فيه ان الضمير البارز فى الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق فى هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع المؤنث (قوله) والسكون فى حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم (قوله) مثل يضرب مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا لاعرابه حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فاتمه بما الحق به (قوله) والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف بقولنا يدعوان وتدعوان الى آخره بدل يضربان لكان

واضحا

واضحا (قوله) اسقط الحرف المناسب لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط (قوله) والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم مايقابل الصحيح عندهم وهوما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص (قوله) هذا التجرد ولم يقيد والتجريد المضارع وقيدوه في المبتداء حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه في قسم المسند اليه من المبتداء واسناده الى شئ كما في قسم المسند من المبتداء لانه يحتاج الى التقييد في المبتداء دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه مايجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لايستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع (قوله) كما هو المتبادر عن عبارته المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان وفي بيان المجزوم وينجزم بلم الى اخره فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لايدخل عليه ناصب الاسم وجازمه نفي لم يضرب لايصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من الموضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي سهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تميز الاقسام الثلثة بعضها عن عن بعض لابيان العامل (قوله) وذلك مذهب الكوفيين اى اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين (قوله) كما في زيد يضرب لاتقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل (قوله) ابدل الالف نونا فيه انه لامناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين (قوله) وقال الخليل اصله لاان يرده ان لاتضرب في تقدير لاضربك وهو لبس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد النفي لالتأكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة

يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي (قوله) بعد حتى نحو سريت اه ماذكره الشارح في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان المصنف سيفصلها فمحل ماذكره مقام تفصيل المصنف (قوله) اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك (قوله) هي المخففة صيغة الفصل ههنا للحصر اي هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي يقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة المأخوذة من المثقلة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه فكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة الغيت لخروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان قوله وليست هذه تأكيد الحصر (قوله) على غلبة الوقوع اي يكون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر (قوله) لامؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق (قوله) لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاء أولك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا يقدر ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبنى الاصل (قوله) واذا وقعت بعد الواو والفاء وخص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكأنهم لم يجدوا وقوعهما بعد غيرهما من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجدوها ذا وجهين فتدبر (قوله) فالوجهان جائزان جعل وجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل و المسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال (قوله) وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان اوترك المستقبل فتدبر (قوله) بمعنى كي

للسببية

للسببية لافائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبيل ذلك
لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت
حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها
اومعنى كى قلت كأنه اراد لايشترط فى حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء
منه (قوله) فيحتمل ان يكون ماضيا اوحالا او استقبالا لايحتمل الاستقبال كما
لايخفى (قوله) كما تقول كنت سرت امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع
لايجعل المضارع حكاية حال ولايتوقف كون المضارع حكاية حال على
ذكر امس مع الماضى قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد
من الامثلة المذكورة القابلة لذلك فى كلام المصنف تحكم (قوله) كانك
كنت فى زمان الدخول هيئت هذه العبارة آه جعل حكاية الحال بمعنى حكاية
اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والاظهر ان المراد زمان
الحال المحكى به من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال
(قوله) لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر
الى ماقبله وهو لاينافى الحال الايقال ينافى افادة الحال فلايصح ذكره فى
مقام افادته (قوله) كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون انها حرف
ابتداء ويريدون لزوم المبتدأ بعدها (قوله) لتحصيل الاتصال المعنوى
فلايخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما
بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت اوجارة (قوله) مثل مرض فلان
حتى لايرجونه الآن يحتمل المثال الحال تحقيقا اوحكاية ولهذا اكتفى المص
به فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق (قوله) وامتنع نظرا
الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيرى لايصلح
سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون فى تقدير
كان سيرى واقعا وان يكون فى تقدير كان سيرى متعينا منتقيا الى غير ذلك
فما لم يتحقق خبر كان لايصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط
لانتفاء شرط صحة التأويل (قوله) فقوله ابهم عطف بتقدير جاز
لايخفى بعده فى نفسه بالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى ادخلها عطف
من غير تقدير الا انه دعاه اليه ماذكروا انه اذا عطف شئ على شئ وسبقه

قيد يشارك المعطوف عليه فى ذلك القيد لامحالة واما اذا عطف على ماالحقه
قيد فالشركة محتملة (قوله) فبقى الناقصة بلاخبر لايخفى ان الخبر فى
صورة النصب لبس حتى ادخلها بالرفع على تقديره (قوله) اى ما كان
صفة الله تعذيبهم الاولى فعل الله تعذيبهم فتأمل (قوله) الفاء التى
ينصب المضارع بعدها بتقديران فتقديران آه جعل خبر الفاء جملة
محذوفة المبتدأ ولاضرورة داعية اليه ومع ذلك لاوجه للفاء فى قوله
فتقديران والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين (قوله) احدهما
السببية اى قصد السببية وقد نبه الشارح عليه (قوله) من النفى
المستدعى جوابا وصف النفى بما يكشف عن كونه فى معنى الانشاء قد سبق
منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء يوجب تقديران ليصير مفردا
فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة
ولايمكن العطف على الجملة المختلفة خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء
هنا مبعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب فان الجواب لايعطف
فبينهما تناف ولايخفى ان مادل كلامه عليه من انه اذالم يقصد السببية
فى زرنى فاكرمك لايصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه
العطف الا ان يقال حينئذ يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما فى
تسمع بالمعيدى خير من ان تراه (قوله) فالحق بالحجاز فاستريحا جعله
لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا سيقع منى
ترك منزلى والحاق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بمايخرجه عن
الضرورة وهو ان يجعل سأترك والحق فى معنى الامر اى لاترك ولالحق
فاستريحا (قوله) واوالتى تنصب آه اكتفى هنا بتقدير متعلق الظرف
ولم يقدر المبتدأ ولقد احسن (قوله) اى بشرط ان يكون بمعنى الى آه لايخفى
انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقديران بشرط ان يكون فى التركيب
معنى الى ان فتقدران ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان (قوله) اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى
ان تضرب زيد فتشتم فانه حينئذ لايقدران لجواز عطفه على مدخول ان

ونصبه

ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان تضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف (قوله) ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض من بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعدا ولا المخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم العد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل (قوله) ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل (قوله) وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في النهي اضاف اللام لانها نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ (قوله) احتراز عما استعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم (قوله) وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد مجزومه بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل (قوله) وكلم المجازات اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازات (قوله) والمجزوم بها فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف (قوله) واي وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى اياما تدعوا اويدونه (قوله) مع كيفما واذا فشاذ في كيفما شذوذ ان اذ كونها من كلم المجازات كالجزم بها شاذ (قوله) ويختص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تأكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما (قوله) وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما

مدخول ان لم اضرب (قوله) ولا النهى لايصح اضافة العلم وكانه نكرها
او جعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية (قوله) سببية الفعل
لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشئ سببا لا بمعنى جعله سببا فاللايق ان
يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثانى فكان المصنف اراد بجعله
سببا جعله سببا فى نظر المخاطب وذلك لبس الا بالافادة فماله ان المراد لافادة
سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح (قوله)
من حيث يبتنى على الاول آه قد يبتنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما
اذا كان ملزوما من غير سببية فلس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه
يسمى الفعل الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة
الاولى والجزاء هو الجملة الثانية فافهم (قوله) لتحقق تأثير حرف الشرط
الخ اى تحقق التأثير معنى وان لم يتحقق لفظا امافى ان ضربت ضربت فظ واما
فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقربه وسبقه معنى لان ان دخل على
لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع
(قوله) وان كان مضارعا مثبتا ينبغى ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو
ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى
لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل
دخول ان فلا تأثيرله فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجيء (قوله)
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا
بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه
كامر (قوله) او استفهام نحو ان لم يضربك زيدا فاضربه او مضارع
منفى بما نحو ان لم يضربك فما تضربه ووجه عدم تأثير حرف الشرط فيهما ان
الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفى بما يكون
للحال من غير انقلاب (قوله) موضع الفاء نبه على ان الفاء واذا لا يجتمعان
ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر (قوله) لاختصاصها
بها اى الجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر. (قوله)
وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة وعبارته مشعرة بانه جعل
مقدرة فى قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة
ان وجعل بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبرا لانها كانت ولاضرورة

تدعوا اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان (قوله) بعد هذه الاشياء الخمسة
صالحا الى اخره لا حاجة فى تقدير الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد
السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او ادعاء لنكتة
فتدبر (قوله) فانهم يطلقون امثلة الماضى اه اقوى الشواهد على ارادة
الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة
قولهم الامر بالصيغة (قوله) وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر آه
الامر المعروف بالصيغة يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع
توهم ارادة المصدر بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر
بمعنى المصدر اى صيغة للامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال لو الامر
فى السنة العسر فيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين
المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه
بالامر بالصيغة (قوله) صيغة يطلب بها اه قوله يطلب بها اخرج النهى
والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيهما باللام واداة الاستفهام ولا فى
النهى لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى
ان المراد صيغة فعل لان الكلام فى الفعل فلم يدخل اسماء الافعال فى التعريف
حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها
الفعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعضها فصولا والاظهر
ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل
يخرج النهى وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب
احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
قوله تعالى فلتفرحوا وعن صه ومه عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة
التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع فى كيفية اشتقاق الامر فالتقدير
هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع (قوله) وفى الصورة
حكم المجزوم اى فى حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم (قوله)
فى اسكان الصحيح لا خفاء فى ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة
حكم الاخر واما سقوط النون فليس حكم الاخر لان النون ليس اخر الامر
الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة

كلمة واحدة فتنزل النون منزلة الاخر (قوله) فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة آه يعنى المص بعد كون اخره فى حكم المجزوم ان كان اموله هذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ لبس فى ما فى اخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغى ان يقول اسكن اخره او حذف (قوله) والمراد بالرباعى ههنا اى فى علم النحو واما فى علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفى قوله من المزيد فيه ينظر لان الرباعى لا يختص المزيد و قوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا يعنى فى مضارع رباعى بعد حرف مضارعته ساكن (قوله) دفعا للالتباس يعنى ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اى فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل اقتل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالبه احد بانه لم لم يفتح اولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة يلزم الخروج من الكسر الى الضمة وهو ثقيل (قوله) فيما سوى ساكن بعده ضمة لبس بكسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه حرف المضارعة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقف اى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة (قوله) مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون ساكن بعد حرف المضارعة ضمة (قوله) او على حذف مضاف الى فاعل فعله آه لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يرد فى الكلام الا تقديرا وعلى ما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملابسة لم يتنبه له (قوله) ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية و كانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشايعة (قوله) اكتفاء بذكره فيما سبق فى تعريف مفعول

ما لم

ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لايجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه (قوله) ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاخصر ان يقال فان كان ماضيا كسر ماقبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء (قوله) لئلا يلتبس بالدرج بالامر فى تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفى واحده وقفا والاولى ترك التعليل وتفسير قوله خوف اللبس (قوله) هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لوا كتفى فى ضرب بكسر ماقبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس فى باب علم بلاشبهة فالاولى ان يقول المصنف فان كان ماضيا كسر ماقبل اخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثانى مع خوف اللبس (قوله) اى مايكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد مايعتل عينه وعين اللفيف لايعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب (قوله) وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وتبعية ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرنا هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى الماضى كما ذكر وبتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ماذكر المتعدى وغير المتعدى هذا ان قيد ان لقسمى الفعل لاقسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الاان المتعدى مطلقا لايمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لايتوقف على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن من معنى الفعل وماسوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدى مااشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق مايتوقف فهمه على متعلق اويتوقف فهم مايشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدى من الفعل (قوله) فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عباراته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فما وقع فى التعريف اسم مفعول الاان يقال التعلق من الجانبين

فكما ان الفعل متعلق بالمفعول والمفعول ايضا متعلق به فاوضح ببينان تعلق الفعل معنى المتعلق الذى هو المفعول (قوله) وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال (قوله) وهيئة الفاعل قدحة فى ان المفعول الذى يبين الحال اعم من المفعول فلا وجه لترك هيئة المفعول فى هذا المقام فان اللازم كالمتعدى له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول (قوله) وغير المتعدى يصير متعديا والمتعدى ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعلل نحو تدحرج (قوله اوبالف المفاعلة اوبسين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهوران فى باب التعدية وانما المشهور فى الكتب هو الثلثة الآخر وكانهما تركا لانهما لا يعدان جوهر الحروف ولا ينصرفان فى معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان فى الكلمة معنى هو مستقل يطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبة فى المشى فلم يتغير فيه معنى الشئ بحيث يطلب مفعولا بل حدث فى الكلمة معنى المصاحبة المستعملة فى طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل فى التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتأمل (قوله) وثانيهما غير الاول كاعطى وهو سماعية كثيرة جمعتها الى ستين وارجوان اضبطها واعمل رسالة بها ينتفع الطالبون (قوله) كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فلا يقال اعطيتنى واعطيتك (قوله) والثانى والثالث من مفعولها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (قوله) كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر الاوجه لتخصيص بيان المصرح به بل هما مثلهما فى خصايص آخر باب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم اواعمرو قائم اوما عمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الثانى مع الفاعل ضميرين بشئ واحد فتقول اعلمتنى زيدا قاعدا (قوله) كانهم ارادوا بالشك الظن هذا خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففى اللغة الشك خلاف اليقين على ما فى القاموس (قوله) لتساوى الطرفين اى وقوع الخبر وعدم وقوعه (قوله) لبيان ماهى اى تلك الجملة ومن حيث الاخبار بها ناشية عنه الاظهر ان المراد لبيان ماهى اى تلك الجملة المذكور عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقينى هكذا سواء كان

بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ماهي اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود منه التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم (قوله) فينصب الجزئين على انهما مفعول لهما الظاهر مفعولاها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لهما (قوله) انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكأنه اراد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ماينوب منابه (قوله) لا تخلنا في الحاشية اي لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا وفي العباب اي تخلنا ادلاء على غرائك الملك بنا والجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده في اللغة (قوله) فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخرى كان يقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او يقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او يقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم (قوله) ؛ لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدأ وخبرا ومفعولين لها الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف (قوله) فلهذا قيد جوازه للمبنى الخ وللاحتراز عن صورة التقديم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل (قوله) او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخل عليه تمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر

معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام (قوله)
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها
جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة
وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق
بين خصيصتي الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولهذا
قيده بالجواز والتعليق واجب ولم يقيده بالجواز بل بنسيا في الكلام فيه
بحث يفيد الوجوب فتدبر (قوله) رأى البصرية اى رأى بمعنى ابصر
والحلمية الحلم هو النوم (قوله) ولقد اراني للرماح دريئة اى ابصر
نفسي كلفة هي هدف الرماح وليكون لرى بمعنى العلم مساغ فيكون دريئة
مفعوله الثاني وعلى ماذكره هي حال (قوله) افعال القلوب
ماعدا حسبت آه لايصح الانسلاخ عن بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا
فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان
المعنى (قوله) وهي اما العلم او الظن فالمراد بالمعاني مافوق الواحد وانما قيد
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال ولا وجه لتخصيص بيان
هذا من المعاني الاخر فان لكل منها معان اخر (قوله) بمعنى صرت
ذا حسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في العباب (قوله) وحسب بظنين اى
بمتهم فظنين بمعنى المفعول (قوله) لانها لا تتم بمرفوعها وقيل لنقصان مدلولها
عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال
المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها
لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه (قوله)
هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي
ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينهما وبين التقرير الذي هو صفة للمتكلم ان كان
مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان
مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لا تليق بمقام التعريف
(قوله) فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول
في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا

عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة فيما وضع له امرا آخر لابد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان تكون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله ماوضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد مايكون عمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيجد ان العبارة لاتساعده (قوله) ولو جعل الموضوع له آه اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج مازاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولايخفى انه مع ذلك ايضا لايكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا في افعال التامة تكلف وتحكم (قوله) ولايبعد ان يجعل اللام آه جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى التقدير والافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها فيا كدا النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليه ولاريب في ان الغرض افادة الاصل ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير وعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل (قوله) لايحتاج الى قيد زائد كأنه اشار الى قيد ذكره المحقق الشريف لان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة (قوله) وقد يضمن كثيرا آه التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمله بهذه الملاحظة ولايراد في مقام التفسير نظير مقامه جعل الاصلي ثانيا والمضمن حالا او يقال في تفسير يتم التسعة بهذا عشرة يتم التسعة بهذا صايرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لاصفتان كما توهم العبارة (قوله) وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت (قوله) ومن الفرا وهو والفعل فان التركيب حدث من الخوارج حين لم يدخل اليهم على ابن عباس رضي اي ماجاءت غفلتنا حاجتك اي لم يجد فيما خليت لك ترديدنا (قوله) ...

وعدم جانب في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف مالمقرر ويمكن وجهسان آخرلة نه يتميز لبس عن الافعلل المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه مااختلف فيه اللغات لاما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم بخلاف مخالفة ابن كيسان نقالو للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف في ليس بخلاف الافعال المنفية (قوله) ماوضع اى فيه اشارة الى ان التعريف للفعل المقاربة (اذا) لتعريف الماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وماوضع خبر العائد الى فعل المقاربة اى هو ماوضع (قوله) .. عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء اواشفاق لاتقول عسى للاشفاقية لموضوعة له توالخبر رجاء لانه تقول قيد المقاربة مراد وكيف لاوافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لايكون باعتباره منها (قوله) . لتضمنه انشاء الطمع والرجاء لوالاشفاق (قوله) والانشاء في الاغلب انما قال في الاغلب لان امثال ماضربته انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية (قوله) لا .. اما في جانب الاسم فيقه ماجاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما وبرجحا وبل الخبر باسم الفاعل (قوله) .. ه هاى انطبق على المفعولية في صورة الانشاء الاولى لان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرد ه ايضا عسيت صائما (قوله) .. والذى ارى لان هنا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما (قوله) .. ويقربه بخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمتنع تقديم الخبر للالتباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لانه يكون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويزيفه ايضا انه لوكان كذلك ينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فتأمل (قوله) .. ، واخر وهو ان يحمل آه يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولوكان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلاشئ على مذهب البصريين من اختيار اعمال

بالثاني (قوله) وقد يحذف ان مع الفعل آه فالاولى ان يقول المصنف تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد (قوله) لعدم مشابهة قولك آه هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما يجوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول (قوله) فتخبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه آه لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح (قوله) ان يصحا الصبح بمعنى ذهب وانقطع (قوله) اى كسائر الافعال اى كباقي الافعال (قوله) تغيره اى غير لم يكد وجعله لم اجد (قوله) قال عسيته على وزن طليته من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنسية بزيادة النون بعد العين ولم نجدها من الاسماء العربية (قوله) ووقوع المستقبل الاولى وفي المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال (قوله) وقد عرفت وجه التمسك به آه لا يخفى على العاقل ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكانت وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انما يعتني به القرب في الماضي اذا استعقبت انتفاء قربه الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل نعم يؤيده انه قال واثباته نفي اذ لا معنى له الا كان اثبات للقرب يستلزم نفي الفعل فحينئذ وجه التمسك به قاصر والجواب عنه ضعيف (قوله) وفي دعوى الثانية آه لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعلها اذا مستقبلا وكأن من خطأ بالنزومة رأى انه ماض وكانه غيره والرمة اما الغفلته عن تعبير اي الوسل للباب اعتراض القاصرين (قوله) هذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين (قوله) بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه انه ما سبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك نشرا مرتبا وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذة يعرفها الفطن فتفطن (قوله) وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال لا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال

خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض (قوله) وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يعنى بمنزلة ذكر الكل فى المعرفات للتنبيه على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى فعل التعجب فى الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان (قوله) وتثنية بالنظر الى نوعى صيغته والتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين (قوله) فى ضمن التثنية و الجمع ايضا اى كما هو مفهوم فى صريح المفرد (قوله) ولا شل الشلل اليبس فى اليد او ذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا المراد بالعشر الاصابع وهذا التعجب من حسن الرمى (قوله) فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب فى نفس مصدره هذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شل عشره ليس كذلك (قوله) وله اى لفعلها التعجب او للموضع الاوجه هو الاول لان تعريف الشئ ليتأتى الحكم عليه لا للحكم على التعريف (قوله) ما اشتهى الطعام فى القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه (قوله) ما امقت الكذب فى القاموس مقته ابغضه (قوله) وانما قيد نا التقديم والتأخير لان الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل لمعرفة حال الصنفين من غير حاجة الى تذكير التقديمات الجائزة فى غيرها والممتنعة واما ما ذكر من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر (قوله) واجيب الى آخره لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمسكن والماء البارد ولا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر عما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذه التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن (قوله) من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شئ حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا

بشيء الاشيء فيلزم استثناء الشيء من نفسه ولايبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة لعمومه فان المعنى كل شيء احسن زيد وهو مناسب لمقام التعجب جدا (قوله) قال الشارح الرضي الى اخره وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوايد الاستفهام فالقول يكون فعل التعجب لايجامع هذا التوجيه (قوله) وبه اى مجروره وانما عبر عنه به لان الباء لزيادته كالعدم فمع ذكره كانه لم يذكر اولانه للزومه كالجزء من الفاعل (قوله) ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء فى اسمع بهم وابصر (قوله) وقال الفراء وتبعه الزمخشري الى اخره ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء للسببية اى صر ياحسن حسنا بزيد (قوله) بهذا اللقب اراد باللقب النير لا العلم المخصوص كما هو المتبادر فى اطلاق النحوى والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح اوذم كما هو فى نظائره ولاداعى الى ارادة المشتهر بهذا اللقب فى هذا المقام خاصة (قوله) اوبمميز ابنكرة منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز امامنصوب اومجرور وهنا لايحتمل الجر الاان يراد به الاحتراز عن المجرور بمن كما فى قاتله الله من شاعر ولك ان تريد به المنصوبة لامحالة احترز به عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبينما فحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل ردا لمذهب ابى على وسيبويه (قوله) لقيام لام التعريف العهدى اى العهد الذهنى ليلايم ماسبق ولايخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهنى لانه عبارة عن زيد وكذا لايظهر على هذا التقدير كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الاانهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد فى نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتداء لانه لايحسن التفسير على الابهام (قوله) مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل يعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا ويحتمل ان يكون مفعولا وظنى ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس الفاعل بالمفعول يتعين المقدم للفاعل (قوله)

حقيقة او تأويلا لا يخص التعميم المطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضا فالانسب تأخيره (قوله) من حب الشيء او حبب الى آخره يريد ان في حب لغتين حبب بفتح الحاء كما هو القياس وحبب بضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام واصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حبب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب (قوله) والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكور المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا (قوله) فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فيه تسامح لان المعنى انفرادا والحال لازيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ (قوله) اي برحبها بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس (قوله) في عدها من حروف الجر تسامح ولهذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه مع الباآت فرقا بين العدد لمسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ثم جمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولهذا لم يذكر التاء وقيل مع ان رب مضمر بعدها ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا الا شاذا (قوله) كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يخص من الابتداء بما في الافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء له نهاية ولا يستعمل في الابتداء لانه لا نهاية له كالامور الابدية الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية (قوله) وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من في وقد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعل من بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة و يلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول في موضعه مع ما يراه بمقتضيات الموصول (قوله) وهو وارد على الحصر لابتداء بالمراد بكونه في الكلام ضمير موجب كونه في الحال وفي الاصل (قوله) فهي بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما للابتداء

من المكان اوللابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرهما (قوله) فلا يقال حتاه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى (قوله) ولاصلبنكم في جذوع النخل الجذع الساق (قوله) والمصاحبة قد تفنن في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة (قوله) والالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشترى الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء (قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر في الكل في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء (قوله) في غير الجنس الواقع في الاستفهام والنفي سماعا هذا يدل على انما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة اوللالصاق لا يتوقف على السماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع (قوله) واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد مناسبة الحصر اذ لا يصح في لزيد اليد اخ لعمرو واذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الاضافي في مورد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر (قوله) وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كثنوا والقسم لا كبائه (قوله) مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما المنكر فقينافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما انكم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم (قوله) ثم تستعمل في معنى الكثرة و بقي له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى عنه موجبه من التقليل (قوله) سيف صيقل اي مجلو (قوله) وواوها اي واو رب في حكمها كأنه اشار ان الاولى ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق

ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال وتدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما فى مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل (قوله) وبلدة البلد كل جزء من الارض متحيز عامر او غامر والانيس المؤانس وكل ما يؤنس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام ويضم الياء (الخشف) والعيس بالكسر الابل الابيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك من القاموس (قوله) فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وجوب ارتكاب الفاء وبل ليسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا (قوله) انما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اى لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر خبر لفساد المعنى فافهم (قوله) وذلك لكثرة استعمالها فى القسم آه يعنى حذف فعل القسم لظهور الواو فى القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل فى السؤال وغيره ومع الظ والمضمر فوجه الظهور ان للباء معانى كثيرة شايعة غير القسم بخلاف الواو (قوله) مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح (قوله) فلا يرد انه لا يصح آه لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى (قوله) ويتلقى اى يجاب يقال تلقيت كذا اى القى اليك فحمل الشارح قوله يتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام فجعل القسم ملقى اليه جوابه تجوزا فصار ما آه ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام فى جوابه او ان حرف النفى (قوله) اى توسط القسم بين اجزاء الجملة اه تنازع اعترض وتقدم فى ما يدل عليه فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الش (قوله) اذا التقدير ليس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها و ليس زيادة الا فى وجه واما الباقى ففيه ما لا زيادة فيه شئ وهو ان نفى مثل المثل كناية عن نفى المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه

بحث

بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشئ ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشئ في صفة مع كون الشئ اقوى منه فيها او بمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب منه وما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا (قوله) يضحكن كالبرد المنهم البرد حب الغمام والانهمام الذوبان شبه ثغرهن اللاتي يعلوها الريق بحباب الغمام الذائبات (قوله) الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر في العمل لها وفرعية هذه الحروف (قوله) فلان معانيها معاني الافعال الخ لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها انشاء التأكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال والتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشائع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود (قوله) اي بعكس ما فيها على حذف المضاف كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميري بها وعكسها في المرجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما في استثناء لنيمن هذه الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام المقصود لذاته فاذكر من الموجب لا يوجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر زيد اقام ابوه قلت ان اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا واسم ان وخبرها لما كانا بل جعلا مفردا فهي الحيث في صدر الكلام وقعت فيه (قوله) ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي

على الافصح سمع العمل في ليتما وقس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائدكما في حالة اعمال ليتما وغيرها بالاتفاق فلو قال فيلغى على الافصح والاصح لكان انفع (قوله) كما وقع في بعض اشعارهم يشعر بان السماع يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت (قوله) فان المكسورة لاتغير معنى الجملة قال الشيخ الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولايخفى عليك انه لم يبين لان وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل مايتعلق بهذه الحروف (قوله) في حكم المفرد حيث لايشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه فكسرت (قوله) فكسرت ان نبه على ان كسرت مسند الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل (قوله) اى في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمله الشارح الرضي وحينئذ يتجه عليه انه لامقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما تحت كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال وكذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل لوسط كلامه وحينئذ تقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسطا كلام المتكلم ولايرد عليه الاعتم لتنيقله مواضع المكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول مايحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن (قوله) حال كونها مع جملتها فاعله نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولامفعولا ولامبتدأ ولامضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله يدرج في الفاعل على اصطلاح غير المصنف ويدرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف

اليه ما اضيف اليه حيث لاحاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من املك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المصنف كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يفته ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضى (قوله) وقالوا لولا انك آه خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائى زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ الرضى حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب ان يعد لو لا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان المفتوحة لا توجب الفعلية لايساعده . قوله ولوانك لانه فاعل لانه لاسؤال لدفعه (قوله) نحو لوانك قائم صوابه لوانك قمت كما ستعرفه فى بحث حروف الشرط (قوله) فان جاز فى موضع التقدير ان آه ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لاينافى جواب الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف فى من يكرمنى فانى اكرمه ونظايره مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف (قوله) لانها امامبتدأ او خبر مبتدأ اقتصر الرضى على الاول والثانى من زوائد الشارح وكان الرضى لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن فى كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالكسرة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله واكرامى ثابت له يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لايجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المصنف من مواقع المفرد كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء لايصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ فى مقام تعليل وجوب الفتح قاصر (قوله) فمن جملة اشباهه قولهم آه انفع اشباهه واجدرها بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لاجرم قال الله تعالى لاجرم ان لهم النار بالفتح وغالب امره الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما فى لا اقسم عند الرضى لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند

سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد
عند الفراء وروى فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد فمعنى لاجرم ان لهم النار
لاقطع من ان لهم النار فهو كلابد بمعنى لاقطع الا انه صار بمعنى القسم
للتأكيد الذى فيه حتى يجاب به القسم لاجرم لاتينك ولاجرم انك قائم
بالكسر والفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمة
وحكى الكوفيون تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لافى الحالين وزيادة
ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فمما يحتمل به لاعن ذا جرم ان
زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه قلت
كما انك قائم وليس من اشباهه لتعيين الفتح لان ما زائدة
غير كافة التزموا زيادة ما مع الكاف الجارة لئلا يشتبه بكأن (قوله)
جاز العطف على اسم ان الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكأنه حفظ كتابة
المتن واعرض عن الربط واختلف عبارة النحاة فجعل بعضهم المعطوف
عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول وتبعه الرضى
واوضحه (قوله) حيث يكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة لانه نائب مناب
مفعولين ورد بان مفعولى علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة
مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه فى تأويل الجملة ولم يجوز السيرا فى
العطف على محل اسم ان المفتوحة اصلا (قوله) دون المفتوحة خلافا
لبعض النحاة حيث جوزوا العطف فى المفتوحة مطلقا واما باقى التوابع
فمما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم
عنها والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس (قوله) ولا اثر لكونه
اى لكون اسم ان قال الشيخ الرضى الكسائى مع باقى الكوفيين والفراء حاكم
بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله
لان كون شئ واحد خبر الاسمين متغايرى الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر
بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير مختلفى الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من
الاستنكار فليس بناء عدم الجواز فى ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد فى اثر واحد لان العامل فى خبر ان عنده
ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائى لايوافق كتب

النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف المقصود حيث
قال خلافا للمبرد والكسائى فى مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان
فى انتفاء اثر البناء مطلقا بل فى قسم من البناء بان يكون المبنى هو المضمر
فالواضح ترك فى لينصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم (قوله) ولكن
فى جواز العطف آه خلافا لبعضهم (قوله) وهو لا ينافى المعنى الاصلى
لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده (قوله) ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة
آه خلافا للفراء (قوله) اذا فصل بينه اى بين الاسم آه وذلك الفصل
لا يكون الا بظرف هو خبران كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار
لزيدا قايم ولا يدخل على الخبر الماضى المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل
على حرف النفى ولا على حرف الشرط و على جواب الشرط ولا على واو
المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال كل رجل لوضيعته وقد يتكرر اللام فى الخبر
والمتعلق نحو ان لزيدا لفيك لراغب وهو قليل ويدخل على اذا قلبت همزته هاء
فيقال لهنك قائم كذا فى الرضى (قوله) واختاروا تقديم ان الخ اى
رجحوا العامل فى التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل او لان العامل
يستحق التقديم على معموله صرح الرضى بالثانى ويمكن ان يقال اختاروا
تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاء ان (قوله) لفوات بعض
وجوه مشابهتها آه ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه
فى فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل ولهذا لم يذكر صريحا اى لكون
الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا و لم يقل و يجوز اعمالها بل
اشير اليه فى ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء (قوله)
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر هذا لا يغنى عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر
العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب (قوله) اى من الافعال التى هى
من دواخل المبتدأ والخبر لا غير ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين
فى التعميم دفعا لما اعترض به الرضى حيث قال قول المص ويجوز دخولها
على فعل من افعال المبتدأ لبس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على
الفعل من افعال المبتدأ لكن عدم دخولها على وجب كونه من نواسخ
الابتداء فتامل لا تقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال

المبتدأ لكن او جب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لاغير من الافعال او جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لايكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم دخوله بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد (قوله) بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم ان يزينك لنفسك وان تشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لايدخل مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير بخلاف فيها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى مابينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والالم يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ واعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا والاجاز جاء في القوم لزيد وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم عملها (قوله) كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في التكسرة اولى كونه مقتضى كثير الاستعمال والثقل (قوله) وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي (قوله) ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي بفتح الثاء وكسرها خاص بالمرأة اوعام ويؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والظ حقتان ويترائى انه مثل خصيان ولايصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنية بتأويل فرقتين لانه لايناسب معنى اذلا وجه لجمع الحقة في تثنية الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم (قوله) وفيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح شئ عليها بالاعمال حتى يندفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المخففة المفتوحة قلت ان قد يعمل وقد لايعمل وكان لايعمل اصلا في اللغة الفصيحة وهي المرادة

بالاستعمال

بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لاتعمل اصلا (قوله) ويجوز ان يقال آه وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال ههنا وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر وهنا وتخفف فتلغى على الافصح ولعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الامع ان اذا خففت (قوله) فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحركة (قوله) وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التأكيد والتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه اوتردد فيه قوله ومعنى الاستدراك آه فسره الهندي بطلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكنه لايوافق مافي الصحاح حيث قال استدركت مافات وتداركته بمعنى فكون لكن للاستدراك بمعنى انه لتدارك مافات المتكلم لايهام كلامه مالبس بواقع بايراد كلام دافع التوهم (قوله) نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء هذا المثال مما اثبته الرضي واحكمه القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لايشكرون فمنافاة ما في القاموس حيث قال ولكن ويخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لايلتفت اليها و ينبغي ان يعلم ان كلامين متغايرين لايجب ان يتضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في اية المذكورة فان عدم الشكر لاينافي الافضال بل لايناسبه اذ اللايق ان يشكروا (قوله) فالجزآن منصوبان على المفعولية لاوجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني لكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين قوله كما جاء في اللغة العقلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة (قوله) وارفع الصوت دعوة رواه الرضي رفعه (قوله) لعل ابي المغوار بالياء فيجب الجر فيه في القاموس رجل مغوار بين المغوار بكسرهما كثير المغارات (قوله) اوكان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب آه ومنه ماوقع في كتابة علي كرم الله وجهه كتبه علي ابن ابي طالب (قوله)

بعدما جزم بوجود الجر بهما آه الجزم بوجود الجر لبعد هذا التأويل والحاجة
الى التأويل لئلا يقال بجر لعل للاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع
عن عقيلي (قوله) ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف اه او تميل العامل الى
المعطوف (قوله) كما ذهب بعض اخر الى ان بل آه ما هو المثبت في الكتب
ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض اخر فلم نعثر عليه (قوله) فالاربعة الاول
للجمع اعم من آه فالمعنى لافادة الجمع لا ان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع
وجزء من موضوعات البواقي (قوله) وليس المراد اجتماع آه ولا اجتماعهما
في كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولى
فيه اى في الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان (قوله) فقولك جاءني
زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما قوله فقولك
مبتدأ لا خبر له لان قوله اى حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان
لا الخبر وانما وقع لنقل كلام الرضي غير تام فانه قال وقولك جاءني زيد وعمرو
او عمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اى
حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الشارح وظن
ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه (قوله) والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب
بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشئ الى المعطوف عليه قبل المعطوف
مثلا فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى
الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة
المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة
المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات عنه قيد لا بد منه لا تقول يفهم من مقابلته
مع قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام (قوله)
مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لترتيب واحد بان يكون المعطوف
امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة
فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف
بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه (قوله) من وجهين بل من ثلثة اوجه
ثالثها ما تقدم من ان المهملة في حتى اقل (قوله) على رجالتهم على وزن
العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس (قوله) هكذا

في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لايجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقي له وكأنه لم يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر أنه رد على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لايصح على تحقيق الرضي تمثيله للجزء حكما بقوله تمت البارحة حتى الصباح فانه لايصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء ان ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لاخلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة اوحكما ولااستغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة انما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مماقبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا وكجزئه بالاختلاط نحو ضربت بني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لايصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه يلاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلامنافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ماذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الأضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضى للمغايرة قوته اوضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لايصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لايفيد القوة والضعف (قوله) لاحد الامرين اكتفى المص في هذا المقام باقل مالابد منه فلم يقل اوالامور وله غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ماتضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان (قوله) اى غير معين عند المتكلم هذا في اوللشك اما والتفضيل كما في التقسيمات واو للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لايجري في ام وبهذا اندفع انها في لاتطع منهم آثما اوكفورا الكلام للامرين لانه لوسلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلايدفع الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها ازمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم الميزاني (قوله) بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم نبه بقوله عند المتكلم

بالاستواء فى علم المتكلم و بما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء فى الاعراب
اوالاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام عمرو (قوله) لطلب التعيين
لايشترط هذا فى ام المتصلة لانه ينتقض بمثل قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام
لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لاطلب الاان يقال المراد انه فى اصل وضعه
كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضى الى تكلف آخر فى قوله وكان
جوابه بالتعيين آه واختلف فى تحقق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء
خبر مبتدأ هو مضمون انذرتهم ام لم تنذرهم اى سواء انذارك وعدم انذارك
و بعضهم جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور فى صورة
الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم فى صورة الفعل و يتجه ان ام
لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعير للاستواء
ولهذا لم يجز سواء على اقمت اوقعدت وقال الرضى سواء خبر مبتدأ محذوف اى
الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه فى الاصل مصدر وقوله اقمت او
قعدت فى معنى الشرط اى ان قمت اوقعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار
معنى الشرط واستعارة حرفى الشك فى التركيب اعنى الهمزة وام للشرط الذى
هو للشك يكون الماضى فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعدان وانه لايستحسن
و يستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة و يلتزم الماضى لان الماضى بمعنى
الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت للقرينه
(قوله) لان ما كان فصيحا لايعد ضعيفا لاكلام فى عدم عده
ضعيفا مطلقا اما فى عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فانظر فتفطن (قوله
وقد يجاب بنفى كليهما اما اعتراض على المص بانه لاينحصر الجواب فى التعيين
اوتنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم اولا ولذا
صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انعام المسؤل لارد
السائل فالجواب مايطلبه ونفيهما تخطئة له فى اعتقاده لا اجابة سؤله فالجواب
بالتعيين دون نفى كليهما وح اتجه ان الاولى ان يكتفى بقوله كان الجواب
بالتعيين ولا يخص نعم ولاينفى الا ان يقال لاشاملة لنفى كليهما فتأمل
(قوله) وام المنقطعة كبل فى الاضراب عن الى آخره هذا هو الاكثر
وقد يجئ لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى

ام

ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدهما مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل يستوى الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لابل ام شاء لانه عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندى بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده من حروف العاطفة و اجاب ثانيا بان التقدير بل لبس كذلك اهى غير شاء ام شاء وقال يتجه عليه ان يؤل المنقطعة حينئذ الى المتصلة و فيه ان معنى المنقطعة الاضراب و الاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيشمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهى شاة و على اى تقدير بينه و بين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتأويل القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما فى مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤل بل اهى شاء بقولنا بل اشك و اتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشئ بالاخبار عن الشك والتردد فيه (قوله) وعن الثانى الواو الداخلة على اما الثانى الخ هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتا هما والواو لعطف احدهما على الاخرى لتجعلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المقيد شركة المعطوف والمعطوف عليه فى حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف رفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن (قوله) فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على المنفى فان الحكم الثابت لما قبل لا لا يثبت له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليها بل بذكر لا ينفى عما بعد لا فيكون لا لما بعدها (قوله) حروف التنبيه الخ ان هذه الحروف لبس حروف المعانى بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة (قوله) يصدر بها الجمل آه ولا يكون الا فى صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها و بين اسم الاشارة فهى فى صدر

الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل بينهما و بين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما و الافعال اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الاحرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الاان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة (قوله) حرف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا آ واى و في الصحاح ايا من حروف النداء و ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها واية بها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس (قوله) نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر للعين وهي كنانة والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي (قوله) فلو قال احد يا زيد البس آه قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله صلى الله عليه وسلم لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي عليه الصلوة والسلام فدين الله تعالى احق فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي (قوله) واى اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف اذ لا يجاب بشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على متأمل خفي (قوله) ويلزمها القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان يقول و يلزم القسم وتقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة هاء التنبيه نحو اى ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار و في ياء اى ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المد ولم يدغم في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله (قوله) لمن قال هو فضالة بن شريك (قوله) من جوى

جهن فى القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر وكلها فى المقـلم حسن (قوله) ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونهـا لايختل يوجب ذلك البيـان كون ان و لام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضى وقال مع انها لم تفد المعـانى التى وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسمـا كانت اولا فانها باقية على ماوضعت له هذا و يفهم منه ان المعنى الذى يفيده الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال (قوله) وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه و بعد الا للتنبيه نحو الاان قام ابوه (قوله) وان بفتح الهمزة وسكون النون يزاد مع لمـا كثيرا يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بقلة زيادتهـا مع لما و كثرتها فى مقابلة ان المكسورة لاالزيا دة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها و لك ان تفهم الكثر ة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة فى الصحـاح ان قد يكون صلة لما نحو قوله تعالى فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى ومالهم ان لايعذ بهم الله اى لايعذبهم الله فجعل الواقع بعد لمـا مقابلا للزيادة و وجهه خفى و وضح منه موضع لزيادة ان لم يذكروه (قوله) نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ويروى الى وارق السلم العطو التنـاول ورفع الرأس واليدين وظبى عطو مثلثة وكعدو ويتطـاول الى الشجر ليتنـاول منه والناضر الشديد الخضرة والوارقه الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس (قوله) وقلت قبل القسم وان كثرت القسم الذى جوا به نفى للايذا ن با ن جوابه نفى نحو لا والله لا افعـل (قوله) فى بئر لاحور و ما شعر آه الحور الهلكة على وزن الغرفه هكذا ذكره الجوهرى فى الصحـا ح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهرى فى الصحاح الهلكة الهلاك فى القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفى شرح الابيـات آخره بافكه حتى اذا الصبح حشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العـاشق سرى فى بئر المهـا لك و ما علم انه سار فيهـا حتى اذا اضاء

الصحيح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك
الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف
الزائدة وكذا في حيثما واذما لكن لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا في
الكلام وهو كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف
حيث واذ عن الاضافة تصحيح كونهما وجازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون
تأثير الحرف تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطفة
على النفي وفي من الاستغراقية ويرون تأثيرها لفظا ككفهما مانعا من زيادتها هذا
كلامه ونحن نقول اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر اذ
لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه
وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تأكيد الحكم
على زيد لولا كلمة ما بل ربما يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب
بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول اذ لا يفيد حيث
بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حرف المباني التي
لو حذفت لاختل دلالة اللفظ (قوله) فهي كل مبهم قال ابن مالك الغالب
فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى القول (قوله) اي بفعل مقدر في معنى
القول آه اشارة الى توجيه ظرفية المعنى اللفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له
اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع حتى قال الهندي انه
على القلب لكن جعل القلب قسيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية
اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية (قوله)
مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول فقوله مختصة بما في معنى القول معناه
بمفعول ما في معنى القول لانه لتفسير نفس لفظ في معنى القول الا انه جعل
الرضي ما في معنى القول الغير المصرح حتى القول المقدر من مقولة ما في معنى
القول وهو بعيد عن العبارة (قوله) فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به آه
اشارة الى وجه قوله فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا آه من ان قوله
في الاكثر لانه قد تفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك بالآية في انه تفسير
القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا تفسير لما امرتني لكن قال الرضي
تقدير امرتني به امرتني بقوله اذا المأمور به لا يكون نفس اعبدوا بل قوله لهم

في الضمير

فالضمير مفعول قول صريح مقدر به لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي لان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير لابهام المقدر كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله ليست ان مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الآية على مذهب سيبويه (قوله) اوتقديرا نحو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني (قوله) والهمزة اعم تصرفا آه جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اى اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه عني به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل وكلما تدخل تتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي ويختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اى المثوب وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصدا الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم (قوله) بادخال الهمزة على ثم آه يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا يدخل عليها العاطف بل هي تدخل عليها وعلى هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا يجئ بعد ام ويجوز في هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي واعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا (قوله) واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني آه ذهب المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك فكانه خالفه ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع (قوله) وما كان حصوله مقدرا

فى الماضى الى اخره فيه ان التقدير لاينافى الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق فى محله (قوله) فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ماعلق به هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سبباله و كلاهما ممنوعان (قوله) وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم فيه بحث (قوله) ومن هذا الاستعمال توهم المصنف الى اخره قد صرح المصنف سبب تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب المسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضى فى الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لاينحصر فى السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفائه انتفاؤه (قوله) موضع منطلق اى فى موضع يليق فيه ان يقع منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال ان انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو لدلالته على ماضويته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فانك اذا قلت انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه اول ماجاء فى كلامهم من امثلة واعلم ان جواب لو اما ماض منفى بلم اوفعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة اوطال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام حينئذ ولايكون جملة اسمية خلافا للزمخشرى (قوله) واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى الى اخره دفع لاعتراض الهندى انه لايصح ترك فى لعدم كونه زمانا ولامكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولايخفى ان المتبادر جعل اول بالكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه مايوجب التسامح والهندى صححه بتضمين التقدم معنى الدخول اى اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان حقيقى والمكان التنزيلى كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فنصبه بتقدير فى بلاقرينة (قوله) واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط

قال الرضى بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدأ ولم يدخل عليه ناسخا ودخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لامحالة فقوله على الشرط لان الكلام فى الشرط فلابد من ذكره (قوله) اى لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام فى القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم فى قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه (قوله) لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال وفيه انه اذا كان الشرط ماضيا لايجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما غير مجزوم وجوابه انه يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم (قوله) وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط وفيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لامجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى ح مجموع الشرط والجزاء (قوله) فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم فى الذكر وفى قوله انا والله ان تأتنى اتك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن فى قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثانى فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذى باعتبار مثال انا والله آه وان اتيتنى والله آه فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثانى على ترتيبه باعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يحجب عنه الناظر او يجعل نظره عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغنى نسخة لايتجه عليه شئ وكأنه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا عن عنده هذا والاولى والانسب لسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه فى مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه (قوله) وان اتيتنى والله

يحتمل العطف على قوله انا والله الخ فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تأتيني في حيز انا ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير معا (قوله) وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي آه نص على ما اشار اليه التسهيل المالكي (قوله) اختلاف بين اعتباريه اى اعتبار اللف والنشر (قوله) او مقدره كلفوظه في صدر الكلام مقدره كلفوظه مطلقا المقدر في الصدر كالملفوظ فيه والمقدر في وسطه كلفوظ فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام (قوله) فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به قال الرضي في بحث ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك (قوله) فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء الشرط وتدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفيين ويلزم معنى الشرط ح كذا في التسهيل (قوله) واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيد افضربت ولا زيد افضربته بتقدير اما هذا فما وقع في توجيه اما في اوايل الكتب من قولهم وبعد فان آه من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي (قوله) والحاكم ان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه ولا ذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان

هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة (قوله) مما في حيزها اي حيز فانها هذا هو الوجه دون الآخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيزاما مطلقا مالم يكن من حيز الفاء فان مما في حيز اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الآخر وفي قوله جزء مما في حيزها مطلقا اطلاق محله اذ لا يجوز في امازيد فمنطلق امامنطلق فزيد وفي امايوم الجمعة فاني منطلق اما اني فانا منطلق يوم الجمعة (قوله) وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره المص (قوله) عملا مطلقا جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقدر عملا بمعنى مفعولية وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف (قوله) واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيدا آه رد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز امايوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل واقع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح هو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في امازيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد التقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في امايوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة مالم يكن يوم الجمعة ففي يكن ضمير الى مهما لا بد منه فح لا يصح تقدير امازيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يرتبط به يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه وحينئذ لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا امازيد فمنطلق في تقدير مالم يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال هذا افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وتعقبهما المغني بانه لبس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول (قوله) وجواز امايوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم تقديره يذكر آه عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والاتفاق على جوازه

مرجوحا بتقدير العائد (قوله) تقول لشخص فلان يبغضك فيقول آه
هذا رد للمخبر ونفى لخبره وقد يكون بيانا لكون خبر اتى به المتكلم منكرا كقوله
تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا (قوله) وقد جاء
اى كلا بمعنى حقا وحينئذ يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان
ليطغى وان لايجاب به كلا بل تحبون العاجلة (قوله) لانها مختصة
بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله تلحق الفعل الماضى وهذا اتم مما قال الهندى
احترز عن المتحركة لانها لا تلحق لتأنيث المسند اليه بل لتأنيث
نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تاء التأنيث المتحركة
من الحروف ولاعلامة التثنية والجمعين فى الاسماء لانها جعلت مع ما لحقة
بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عده علامة التثنية والجمعين فى الفعل
فلانها اسماء واشار الى علامتها حروفا فى لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم
تاء التأنيث فافهم (قوله) لتأنيث المسند اليه تخفيفا وتنزيلا كما فى الجموع
المنزلة منزلة المؤنث بالتاء (قوله) فان كان اى المسند اليه آه والمعنى
فان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقى او المعنى فان كان المسند اليه
المؤنث ظاهرا غير حقيقى (قوله) اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث
و بين عدمه او فهو مخير اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال
والاولى جعله اسم كان (قوله) وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها
ذكرت آه و بهذا لايندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالاوجه ان يقال المتبادر
من قوله وتلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى (قوله) اى
جمع المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان يعنى الضعف حين الاسناد الى
الظ لامطلقا كما افاد عبارته وجعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقى
فمخير لصار مفيدا مما ينبغى ان يقصد لانه يفيد بكون الفاعل ظاهرا غير
حقيقى و بفعل الماضى (قوله) اى ادخلته نونا آه اطلاق النون لبس
على ماينبغى لانه ادخال النون الذى يسمى تنوينا قال فى الصحاح يقال
نونت الاسم تنوينا والتنوين لايكون الا فى الاسماء (قوله) فسمى ما به
ينون الشئ لايقال لزيد المضروب انه ماضرب زيد فلبس التنوين بانه
تنوين الشئ اى ادخال النون على الشئ بل هو للنون الداخل (قوله) نون

ساكنة

ساكنة اى بذاتها ان اراد بالساكن بذاته مايكون ساكنا اذا لم يكن موجبا للتحريك فكل نون فى آخر المعرب نحو محسن كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتكلم (قوله) فلا يضرها الحركة العارضة الظ فلا يضره ليرجع الضمير الى تعريف التنوين وكأنه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف (قوله) وهى شاملة نون من آمه كذا ذكره الرضى وتبعه الشارح وظهر ان المراد نون وهى كلمة لان الكلام فى قسم الحرف يمنع ذلك الشمول (قوله) تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة حقيقة اوحكما فيدخل تنوين اقائمة وبصرى واخ بل المراد بالآخر ماينتهى اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوى لكنه ينتهى به التكلم (قوله) لان المتبادر من متابعتها الآخر افيه بحث بل المتبادر من لحوقه به من تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط فى الوقف باسقاط الحركة (قوله) لا لتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد الحقيقة لو قال بدل قوله لا لتأكيد الفعل للتمكن او التنكير لاستغنى عنه (قوله) ولا ينتقض التعريف بالنون فى يارجل انطلق قد عرفت مافى الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج تتبع حركة الآخر نون التأكيد ايضا (قوله) فهو الدال على ان مدخوله غير معين قال الرضى قيل مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف (قوله) اى اسكت السكوت الآن يمكن طلب الشئ فى زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ مالم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لايمكنه الا الاقدام به فقولهم اى اسكت السكوت الآن فسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن (قوله) لزالت العلتين العلمية والتأنيث قال الزمخشرى تاء مسلمات ليست بمختصة للتأنيث ووجودها يمنع تقدير التاء ايضا فلا محالة مسلمات علما ينصرف (قوله) وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه الى ذكره قال سمى به لان فيه ترك الترنم (قوله) وعوض عن الالف عند التقاء

نون التأكيد ولا حاجة لتحصيل المدة بالاشباع ثم ايداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع (قوله) كما في قول الشاعر هو روبة على ما في القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع العمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوى الخالي والمخترق هب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطرق والواو في قوله وقاتم واو رب اى رب بدرب مفازة مغبرة الاطراف متشابهة الاعلام سلكت (قوله) واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف وهو للتمكن او التنكير او العوض او المقابلة او الترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع (قوله) وخطا بحذف الف ابن وما فيما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لعلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية (قوله) وكذلك قولهم فلان ابن فلان آه في الرضى وطاهر بن طاهر وهي ابن بي وضل ابن ضل لانه يعبر به عن ما لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر ابن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه وضل ابن ضل بكسرهما وضمها لا يعرف ابوه وهي ابن بي كلاهما على وزن اى من ولد آدم ذهب في الارض لما يعرف سائر ولده فلم يحس منه اثر (قوله) الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند ابترعا صم فيه انه لا التباس لان تاء التأنيث مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت واذا استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا (قوله) نون التأكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها

قوله

(قوله) لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا (قوله) والف الجمع اي الف الفاصلة الاولى الا كتفاء بالتفسير (قوله) يختص اي نون التأكيد الظاهر ان يختص خبر ثان لنون التأكيد فتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتأويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكر كثرته في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص (قوله) نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يغني عن التفصيل قوله آخرا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة (قوله) فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا في مجيئها مع النفي بما نظر انما دخلت النفي بلا لمشابهة النفي النهي حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم (قوله) ولزمت اي نون التأكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فاذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه (قوله) اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التأكيد لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متى ما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا (قوله) ليدل على الواو المحذوفة وفي لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة (قوله) ان اشتراط في التقاء الساكنين على حده آه وحينئذ لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان ولضربان بنحو ويتعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية وجمع المؤنث تزليت منزلة المنفصلة (قوله) وهو الواحد المذكر خاطبا آه وصيغة المتكلم ايضا

(قوله) بمنزلة الاستثناء عنه اى عن الحكم بفتح ماقبلها ولك ان تقول ماقبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف لبس حاجزا حصينا فكأنها واقعة بعد الفتحة بلافاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف فى تأكيدهما بالنون المشددة فحينئذ لايكون المقصود الاستثناء (قوله) فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولاتتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غيرحده وان كان فى مثل لاتضربان بالحاق نون الوقاية واضربان نعمان بادغام نون الخفيفة فى نون المفعول لان المشدده لبس من المدة فى كلمة واحدة ولامنزله منزلة مايكون فى الكلمة الواحدة كما فى المشددة والف التثنية (قوله) وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لايقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتى الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين فى التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة اوكالمتصل لامنفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو باء محاب واللف يجئ فانه يمنع من اعلال ياء يجئ فاذكر الرضى ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلقا لايصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغى ان تشبه بالف التثنية لايتجه اصلا ولايحتاج فى دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون تشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان اوغيرها لاالحمل على المشبه به حتى يرد ماذكره الرضى ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لايستغنى عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل هما سيان فى وجوه التعليل (قوله) امامع ضمير بارز لايخفى انه لاينحصر فى القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير

نحو

نحو ليضرب زيد (قوله) وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها
يعنى لمراعاة ترتيب تصريفها فانت مراعاة ترتيب الممثل بها فيها (قوله)
حطا لمرتبة ما يدخل الفصل آه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى
بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلائم الفعل فادخاله على لاحق الاسم اولى
(قوله) فيرد ما حذف متفرع على الحذف فى حال الوقف اذ لا مجال للرد
فى الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد فى الكتابة ايضا (قوله)
المفتوح ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة فى الآخر على الوقف وفى الاول
على الابتداء كما تقرر فى محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التى لم يفتح ماقبلها
ويكتب الفا اذا انفتح ماقبلها فكتابتها على خلاف القياس * اللهم
نشكر نعمائك * على قدر آلائك * واسئلك ان تجعل هذه الارقام *
المبتدأة بخير اسمائك * لخير افضل انبيائك * ذخرا لى
وموجبا لجزيل جزائك * وصل عليه مادام
ارضك وسماؤك * آمين
يارب العالمين
تم

قد تم طبع هذه الحاشية التى هى للتحقيقات وافيه * وبزواهر التدقيقات
زاهيه * المنسوبة للمولى المحقق و الفاضل المدقق * المولى عصام الدين
على شرح الجامى للكافية * فى ظل سلطنة من ابتسمت ثغور الايام بعدله *
و عم الانام بمكارمه و فضله * مولانا السلطان ابن السلطان السلطان
عبد المجيد خان ادام الله ايام دولته على الامة * وكشف بباهر نصره
غياهب الغمة * امين يارب العالمين وكان ختام الطبع فى ايام نظارت المرتجى
الطاف من مكارمه عمت * الفقير يسارى زاده مصطفى عزت
* فى اواخر ربيع الاخر لسنة تسع وخمسين
ومأتين والف .

نون التأكيد ولا حاجة لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع (قوله) كما في قول الشاعر هو روبة على ما في القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع العمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطرق والواو في قوله وقاتم واو رب لربّ بدرب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت (قوله) واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف وهو للتمكن او التنكير او العوض او المقابلة او الترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع (قوله) وخطا يحذف الف ابن وما في ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لعله قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية (قوله) وكذلك قولهم فلان ابن فلان آه في الرضي وطاهر بن طاهر وهي ابن بي وضل ابن ضل لانه يعبر به عن ما لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر ابن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه وضل ابن ضل بكسرهما وضمها لا يعرف ابوه وهي ابن بي كلاهما على وزن اي من ولد آدم ذهب في الارض لما يعرف سائر ولده فلم يحس منه اثر (قوله) الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابترعا صم فيه انه لا التباس لان تاء التأنيث مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت واذا استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا (قوله) نون التأكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها

قوله

(قوله) لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك إن تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا (قوله) والف الجمع اى الف الفاصلة الاولى الاكتفاء بالتفسير (قوله) يختص اي نون التأكيد الظاهر ان يختص خبر ثان لنون التأكيد فتعيين الضمير لهما ومن جوز رجوعه الى القسمين بتأويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكر كثرته في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص (قوله) نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يغني عن التفصيل قوله آخرا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة (قوله) فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا في مجيئها مع النفي بما نظر انما دخلت النون بلا لمشابهة النفي النهي حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم (قوله) ولزمت اي نون التأكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه (قوله) اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التأكيد لازما لها في حيثما واذما او جائزا كما في متى ما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا (قوله) ليدل على الواو المحذوفة وفي لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة (قوله) ان اشتراط في التقاء الساكنين على حده آه وحينئذ لا يعين بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان ولضر بنان وتعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية وجمع المؤنث تولية منزلة المنفصلة (قوله) وهو الواحد المذكر الغائب آه وصيغة المتكلم ايضا

(قوله) بمنزلة الاستثناء عنه اى عن الحكم بفتح ماقبلها ولك ان تقول ماقبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف لبس حاجزا حصينا فكأنها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف فى تأكيدهما بالنون المشددة فحينئذ لايكون المقصود الاستثناء (قوله) فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولاتتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان فى مثل لاتضربان بالحاق نون الوقاية واضربان نعمان بادغام نون الخفيفة فى نون المفعول لان المشدده لبس من المدة فى كلمة واحدة ولا منزله منزلة مايكون فى الكلمة الواحدة كما فى المشددة والف التثنية (قوله) وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لايقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتى الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين فى التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة اوكالمتصل لامنفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو باء محاب وللف يجئ فانه يمنع من اعلال ياء يجئ فاذكر الرضى ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلقا لايصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغى ان تشبه بالف التثنية لايتجه اصلا ولايحتاج فى دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون تشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان اوغيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ماذكره الرضى ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لايستغنى عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل هما سيان فى وجوه التعليل (قوله) امامع ضمير بارز لايخفى انه لاينحصر فى القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير

نحو

نحو ليضربن زيد (قوله) وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها
يعني لمراعاة ترتيب تصريفها فانت مراعاة ترتيب الممثل بها فيهـا (قوله)
حطا لمرتبة ما يدخل الفصل آه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى
بالحفظ وايضـا الكسر مما لايلائم الفعل فادخاله على لاحق الاسم اولى
(قوله) فيرد ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد
في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرداعم من الرد في الكتابة ايضـا (قوله)
المفتوح ماقبلها تقلب الفـا بناء الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول
على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ماقبلها
ويكتب الفـا اذا انفتح ماقبلها فكتابتها على خلاف القيـاس * اللهم
نشكر نعمائك * على قدر آلائك * واسئلك ان تجعل هذه الارقام *
المبتدأة بخير اسمائك * لخير افضل انبيائك * ذخرا لي
وموجبـا لجزيل جزائك * وصل عليه مادام
ارضك وسماؤك * آمين
يارب العالمين
تم

قد تم طبع هذه الحاشية التي هي للتحقيقات وافيه * وبزواهر التدقيقات
زاهيه * المنسوبة للمولى المحقق و الفاضل المدقق * المولى عصام الدين
على شرح الجامي للكافية * في ظل سلطنة من ابتسمت ثغور الايام بعدله *
وعم الانام بمكارمه وفضله * مولانا السلطان ابن السلطان السلطان
عبد المجيدخان ادام الله ايام دولته على الامة * وكشف بباهر نصره
غياهب الغمة * امين يارب العالمين وكان ختام الطبع في ايام نظارت المرتجي
الطاف من مكارم مدعمت * الفقير يساري زاده مصطفى عزت
* في اواخر ربيع الاخر لسنة تسع وخمسين
ومأتين والف .



